

الاعمال

مشورات الاعلى - طهران

علي صراط الحق

الاستغاثه

الاستيعاش

في سبع إثلاثه

على بن أحمد
المعروف بـ (أبي القاسم الكوفي)

نشر
إداره نشر و اشاعت

إحقاق الحق
سرگھما پاکستان

هوية الكتاب

- الاسم : الاستغاثة
المؤلف : علي بن أحمد المعروف بـ (أبي القاسم الكوفي)
الناشر : مؤسسة الاعلمى - طهران
المطبعة : مطبعة الانبير
التجليد : صحافي غدير
الطبع : الطبعة الاولى سنة ١٣٧٣
الكمية : ١٥٠٠ نسخة
جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة

نحمدك اللهم ونشكرك على ان وفقتنا للطبعة الثانية من هذا الكتاب القيم ، الذي ليس له مثيل - من حيث المجموع - في كتب التراث ، فالمؤلف - كما سيأتي - هو من سلالة النبي العظيم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومن أحفاد الامام الجواد تاسع أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ومن حملة التاريخ .

فهو يعرض بعض ما جرى على أبيه علي عليه السلام من المآسي وما تحمله من الآلام من حملة فكر الجاهلية ، وعبداء الأصنام ، الذين لم يعبدوا الله طرفة عين أبداً ، والذي ترصدوا لضرب الإسلام من أول إسلامهم ، وعمدوا الى تغيير جوهر الدين الحنيف من أول يوم تسلمهم السلطة التنفيذية - لأن ليس في الإسلام تشريع ، والشرعة لله سبحانه - ظلماً وجوراً في سقيفة بني ساعدة ، أمام عدد ضئيل من ما أسموهم أصحاب رسول الله ! هذا في الوقت الذي كان علي عليه السلام وأصحابه يقومون بغسل وتكفين وتجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله والصلاة عليه .

واستعرض المؤلف من خلال دراسته للتاريخ بعض البدع التي دخلت - وادخلوها الخلفاء ! - في الدين الحنيف الذي لا يقبل الله سواه ، والجرائم التي ارتكبوها باسم الاسلام ورسول الله ، وهتك

أعراض الناس ، وسلب ذرارهم ، واستباحة فروجهم ، مما أوجب
فساد معالم الدين وأدى الى ارتداد الناس عنه .

فقد كان رسول الله اكمل ما بُعث لأجله ، ووصى ما وصى ، مما
أمره الله سبحانه وتعالى ، وعين خليفته ، والأئمة من بعده - باجماع أهل
الاثار من الطوائف - إتماماً لرسالته العظيمة ، ولدولته وحكومته في كل
الاعصار والامصار .

فلم يكتف - هؤلاء - بتسلمهم زمام الامور ، بل وعمدوا الى
ضرب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله الوحيدة ، والذي قال فيها
رسول الله صلى الله عليه وآله كل ما يمكن أن يقول في حقها ، الى أن
كان حبيبها جنة ونعيم ، وبغضها النار والجحيم . فعمدوا لضربها في عقر
دارها ، وكشفوا عن عرض رسول الله صلى الله عليه وآله - بل وعرض
الاسلام كله - وأهانوا ابنته ، بل وضربوها بالسوط ، واحرقوا باب
دارها^(١) وحصروها بين الباب والجدار ، مما اسفر عن سقط جنينها -
محسن -^(٢) .

وكل هذا لكي لا ينطق احد عن الحق ولا يلجأ أصحاب علي الى
استرداد الحق الى محله .

نعم ، هذا الإسلام تغير مما كان عليه رسول الإسلام ، حتى ان
الناس يعترضوا لصاحب هذا الأمر - عند ظهوره مطبقاً للإسلام
بحدافيره - : ان هذا دين جديد لم نعرفه من قبل .

(١) اعترف بهذا كله الخليفة الثاني في رسالة وجهها الى معاوية انظر: نظم الزهراء

(٢) انظر كتاب سليم بن قيس الهلالي وكتاب فاطمة الزهراء من العوالم للبحراني (رحمه الله) .

ونعم ، لم - ولن - نعرف من الاسلام الصحيح سوى اسمه ، ولا من القرآن المجيد سوى رسمه ، الى ان يأتي من بيده الحق ، ومن بيده مصحف علي وفاطمة ، ومن يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، بعد ما ملئت ظلماً وجوراً من جرّاء ظلم هؤلاء الثلاثة - لعنهم الله .

فهم أول من حرّف كلام الله وسنّة نبيّه - في الاسلام - حتى انهم كانوا يأخذون البيعة على طريقة الشيخين ، لا سنّة رسول الله ، وبعد كل هذا ، ومرور خمسة عشر قرناً على ذلك ، لا بدّ للناس ان يعرفوا ما جرى على دين الله وسنن نبيّه .

ونحن بدورنا - أيماناً بمعرفة الناس - خدمة لهذه الرسالة نقدم الطبعة الثانية من الكتاب الى القراء مشيرين الى بعض النقاط :

١ - طوبى الكتاب لنسخ متعددة المحفوظة في مكتبة الأستانة المقدسة بخراسان ، ومكتبة آية الله المرعشي بقم .

٢ - ما كان في المطبوع من التعليق للمحقق أسفنديار بن سلام الله الحسيني رمزناه بـ : الكاتب . اتماماً للفائدة ، وأخرجنا آيات وما تيسّر لنا من الاخبار معلقين ببعض الهوامش راجين من المولى القبول ، انه وليّ التوفيق وعليه التكلان .

ترجمة المؤلف^(١)

نسبه :

هو السيد أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى ، بن الإمام محمد بن علي ، بن موسى بن جعفر ، بن محمد بن علي ، بن الحسين بن علي ، ابن أبي طالب (عليهم السلام) هكذا سرد نسبه الشيخ حسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد بن الرضي والمرتضى ، في أواخر كتابه : عيون المعجزات (المخطوط) .



أطراؤه في المعاجم :

أطراه الأعلام في المعاجم المؤلفة في تراجم العلماء ، والمؤلفين ، وأثنوا عليه ثناءً جميلاً .

قال الشيخ الطوسي في فهرسه : علي بن أحمد الكوفي ، يكنى أبا القاسم ، كان إماماً مستقيم الطريقة ، وصنف كتباً كثيرة سديدة ، ثم أورد كتبه .

وقال ابن النديم في الفهرست (ص ٢٧٣) ، أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي ، من الإمامية ، من أفاضلهم ، وله من الكتب كتاب الأوصياء (إلى آخره) .

(١) بقلم : اسفنديار بن سلام الله الحسيني الحسيني الطباطبائي (رحمه الله) كما في آخر الكتاب .

وقال الميرزا عبد الله الأفسندي المتوفي حدود سنة ١١٣٠ - في رياض العلماء (مخطوط) : وهذا السيد قد ألف في زمان إستقامة أمره كتباً عديدة على طريقة الشيعة الإمامية ، منها كتاب : الإغاثة في بدع الثلاثة ، ويقال له : كتاب الإستغاثة ، وكتاب البدع ، وكتاب البدع المحدثه أيضاً ، ثم قال : اعتمد الشيخ حسين بن عبد الوهاب وهو أبصر بحاله عليه ، وعلى كتابه ، وألف كتابه عيون المعجزات تسمياً لكتابه تثبيت المعجزات ، وكتبه جلها بل كلها معتبرة عند أصحابنا ، حيث كان في أول أمره مستقيماً محمود الطريقة ، وقد صنف كتبه في تلك الأوقات ، ولذا إعتد علماءنا المتقدمون على كثير منها إذ كان معدوداً من جملة قدماء علماء الشيعة برهة من الزمان انتهى .

أقول : كأنه يشير بقوله : كان في أول أمره مستقيماً محمود الطريقة . أولى ما ذكره بعض أصحاب المعاجم ، من أنه : خلافي آخر عمره ، وأظهر بعض المقالات المضادة للمذهب الشيعة الإمامية ، ولكن الذي أعتقده أنه بريء من مثل هذه المذاهب الفاسدة ، ولذا لم يطعنه بذلك كثير من العلماء المتقدمين ، وأحسب ان ذلك الطعن جاءه من بعض سماسرة بني أمية ، الذين هم في عصره ، لا سيما بعدما اطلعوا على تأليفه - الإستغاثة في بدع الثلاثة - هذا الكتاب ، الذي أبان فيه فضائح القوم ، ونحازهم ، وما ارتكبوه من الجرائم في غضبهم حقوق آل البيت النبوي (عليهم السلام) ، ولعمري لقد قلبوا الشريعة ظهراً لبطن ، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم ، فماذا تنتظر من دعاة الضلال ، وأولياء بني أمية ، أن يقولوا في شأن من أصحح بالحقيقة ، وكافح وجاهد في سبيل الدين ، وإظهار كلمة الحق ، غير أن ينبذوه بكل شائنة ، وبصموم بكل عار وشنار ، مهما ساعدتهم الظروف ، ولكن ﴿أبى الله

إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»^(١).

من خاتمة مستدرك الوسائل : كان إمامياً مستقيماً من أهل العلم والفضل ، والمؤلفات السديدة ، ثم أطرى كتابه : « الإستغاثة في بدع الثلاثة » وقال : هو في أسلوبه ووضعه ، ومطالبه من الكتب المتقنة البديعة ، الكاتفة عن علو مقام فضل مؤلفه ، ولذا إعتد عليه العلماء الأعلام مثل ابن شهر آشوب في مناقبه وفي معالنه إشارة إلى ذلك ، والشيخ يونس البياضي في كتاب الصراط المستقيم ، بل وكلام العلامة الحلبي (رحمه الله) يشير إلى أنه من الكتب المعروفة بين الإمامية ، والقاضي في الصوارم المهرقة وغيرهم .



- ١ - كتاب : الأنبياء^(٢) .
- ٢ - كتاب : الأوصياء^(٣) .
- ٣ - كتاب : البدع المحدثه ^(٤) .
- ٤ - كتاب : التبديل والتحريف .
- ٥ - كتاب : تحقيق اللسان في وجوه البيان .
- ٦ - كتاب : الإستهاد .
- ٧ - كتاب : تحقيق ما ألفه البلخي من المقالات .
- ٨ - كتاب : منازل النظر والاختبار .
- ٩ - كتاب أدب النظر والتحقيق .
- ١٠ - كتاب : تناقض أحكام المذاهب الفاسدة .

(١) سورة التوبة آية ٩ .

(٢) ذكره هو وحول عليه في بعض المباحث في «ص ١١٢» من كتاب الاستغاثة .

(٣) وقد ذكره أيضاً وحول عليه في «ص ٣١ و ٤٩ و ١٥٤» من كتاب الاستغاثة .

٤ - وهو كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، إذ قد يسمى بهذا الاسم أيضاً كما ستعرف .

١١ - كتاب : الأصول في تحقيق المقالات .

١٢ - كتاب : الابتداء .

١٣ - كتاب : معرفة وجوه الحكمة .

١٤ - كتاب : معرفة ترتيب ظواهر الشريعة .

١٥ - كتاب : التوحيد .

١٦ - كتاب مختصر في فضل التوبة .

١٧ - كتاب في تثبيت نبوة الأنبياء .

١٨ - كتاب : مختصر في الإمامة .

١٩ - كتاب : مختصر في الأركان الأربعة .

٢٠ - كتاب : الفقه على ترتيب كتاب المزني .

٢١ - كتاب : الآداب ومكارم الأخلاق (١) .

٢٢ - كتاب : فساد أقاويل الإسماعيلية .

٢٣ - كتاب : الرد على ارسطاطاليس .

٢٤ - كتاب : المسائل والجوابات .

٢٥ - كتاب : فساد قول البرهمية .

(١) قال العلامة المحدث النوري النجفي (رحمه الله) في خاتمة مستدرک الوسائل وح ٣

ص ٣٢٤ : كتاب الآداب ومكارم الأخلاق له أيضاً ، وهو كتاب لطيف بديع في

فنه ، ذكر فيه الأخلاق الحسنة والصفات الذميمة ، يتدبر في كل خصلة بالأخبار

للأنبياء من النبي والأئمة (عليهم السلام) ثم يذكر كلمات الحكماء ، ويختم بأبيات

رائقة أنشدت فيها ، وقد عثرنا على نسخة حقة منه إلا أنها ناقصة في موضع منها .

وقال العلامة الخبير الميرزا عبد الله أصفهاني في رياض العلماء بعد أن أورد ترجمة

المؤلف ، وأثنى عليه وحمد مؤلفاته « ما هذه عبارته » : ومن مؤلفاته أيضاً كتاب في

الآداب ومكارم الأخلاق ، وهو كتاب جيد حسن ، رأيت نسخة حقة منه بقطيف

بحرين ، وقد قال في أوله : أنه ألف كتباً كثيرة في العلوم والآداب والرسوم ، وصنفاً

أيضاً منه نسخة ، وقال في موضع آخر : وعندنا من كتبه كتاب الأخلاق حسن

الفوائد .

- ٢٦ - كتاب : تناقض أقاويل المعتزلة -
 ٢٧ - كتاب : الرد على محمد بن بحر الرهني .
 ٢٨ - كتاب : الفحص على مناهج الإعتبار .
 ٢٩ - كتاب : الاستدلال في طلب الحق .
 ٣٠ - كتاب : تثبيت المعجزات (١) .
 ٣١ - كتاب : الرد على من يقول أن المعرفة من قبل الموجود .
 ٣٢ - كتاب : إبطال مذهب داود بن علي الأصبهاني .
 ٣٣ - كتاب : الرد على الزيدية .
 ٣٤ - كتاب : تحقيق وجوه المعرفة .

(١) قال العلامة المتبع الميرزا عبد الله أسدي في رياض العلماء : من مؤلفات هذا السيد كتاب تثبيت المعجزات ، في ذكر معجزات الأنبياء جميعاً ، ولا سيما نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد ألف الشيخ حسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد المرتضى والرضي (رحمه الله) تسميةً لكتابه هذا ، كتابه المعروف بكتاب حيون المعجزات في ذكر معجزات فاطمة والأئمة الإثني عشر قال في آخره : كنت حاولت أن أثبت في صدر هذا الكتاب البعض من معجزات سيد المرسلين وخاتم النبيين (صلى الله عليه وآله) الطاهرين الطيبين فوجدت كتباً ألفه السيد أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى ابن محمد بن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) سماه تثبيت المعجزات وقد أوجب في صدر طريق النظر والإختبار ، والدليل والإعتبار ، كون معجزات الأنبياء والأوصياء (صلوات الله عليهم أجمعين) بكلام بين ، وحجج واضحة ، ودلائل نيرة ، لا يرتاب فيها الأضال غافل غوري ، ثم أتبعها المشهور من المعجزات لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وذكر في آخرها : أن معجزات الأئمة الطاهرة (صلوات الله عليهم أجمعين) زيادة تنساق في أثرها ، فلم أر شيئاً في آخر كتابه هذا الذي سماه كتاب تثبيت المعجزات ، وتفصحت عن كنه وتأليفاته التي هندي وعند إخواني المؤمنين ، (أحسن الله توفيقهم) فلم أر كتاباً يشمل على معجزات الأئمة الطاهرين (صلوات الله عليهم) وتفرد الكتاب بها ، فلما أعياني ذلك إستخرت الله تعالى واستعنت به في تأليف شطر وافر من براهين الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) .

- ٣٥ - كتاب : ما تفرد به أمير المؤمنين (عليه السلام) من الفضائل .
- ٣٦ - كتاب : الصلاة والتسليم على النبي وأمير المؤمنين (صلوات الله عليهما وآلهما) .
- ٣٧ - كتاب : الرسالة في تحقيق الدلالة .
- ٣٨ - كتاب : الرد على أصحاب الإجتهد في الأحكام .
- ٣٩ - كتاب في الإمامة .
- ٤٠ - كتاب : فساد الاختيار .
- ٤١ - رسالة : إلى بعض الرؤساء .
- ٤٢ - الرد على المثبتة .
- ٤٣ - كتاب : الراعي والمرعي .
- ٤٤ - كتاب : الدلائل والمعجزات .
- ٤٥ - كتاب : ماهية النفس .
- ٤٦ - كتاب : ميزان العقل .
- ٤٧ - كتاب : إبان حكم الخبيث .
- ٤٨ - كتاب : الرد على الإسماعيلية في المعاد .
- ٤٩ - كتاب : تفسير القرآن (يقال : أنه لم يتمه) .
- ٥٠ - كتاب : في النفس .

قال النجاشي : في الفهرس : هذه جملة الكتب التي أخرجها ابنه محمد ثم قال : وآخر ما صنف : مناهج الاستدلال .

إن مما أورده النجاشي من مؤلفاته تعرف أن المترجم له اليد الطولى في مختلف الفنون ، وبرع فيها مستهى البراعة ، وأتقنها غاية الإتقان .

نسبة الكتاب إليه : .

قد عرفت تصريح جماعة من الأعلام بنسبة الكتاب إليه ،

كالنجاشي ، والعلامة ، وابن شهر آشوب ، والبياضى ، والأفندي ، والنوري ، وغيرهم ، ويلائم سند بعض أخباره طبقته ، ففي أول بدع الثاني « ص ٥٧ » ما نصه : وفي مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) برواية الأئمة من ولده (صلوات الله عليهم) من المرفق ومن الكعبيين ، حدثنا بذلك علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه (صلوات الله عليهم) إلى تمام الخبر ، وقال (ص ١١٦) في تحقيق أن المقتول في يوم الطف علي بن الحسين الأكبر أو الأصغر ما لفظه : فمن كان من ولد الحسين (عليه السلام) قائلاً في الإمامة بالصوص يقول : إنه من ولد علي بن الحسين الأكبر ، وأنه هو الباقي بعد أبيه ، وأن المقتول هو الأصغر منها ، وهو قولنا وبه نأخذ وعليه نعول .

ثم نقل القول الآخر ، ونسبه إلى الزيدية ، وطعن عليهم إلى أن قال : وإنما أكثر ما بينهم وبينه (عليه السلام) من الآباء إلى عصرنا هذا ما بين ستة آباء إلى سبعة ، فذهب عنهم أو عن أكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين . إلى آخره ما ذكره ، وهذا لا يلائم إلا الطبقة المذكورة .

وذكر الميرزا عبد الله أفندي في رياض العلماء : أنه قال الحسين بن عبد الوهاب في موضع من كتابه عيون المعجزات ، الذي عرفت أنه تنعيماً لكتاب المترجم تثبيت المعجزات ما هذه عبارته : و من كتاب الإستشهاد (الذي هو من مؤلفات المترجم كما عرفت) قال أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي (رضي الله عنه) : أخبرنا جماعة من مشايخنا الذين خدموا بعض الأئمة (عليهم السلام) عن قوم جلسوا لعلي بن محمد (عليهم السلام) إلى آخره ، فمن الغريب بعدما ذكرناه لك من نسبة كتاب « الإستغاثة » إلى المحقق ميثم بن علي البحراني صاحب شرح نهج

البلاغة « المطبوع » المتوفى سنة ٦٧٩ كما صدر ذلك الإشتباه من العلامة المجلسي (رحمه الله) فإنه قال في الفصل الأول من أول البحار ما هذه عبارته : كتاب شرح نهج البلاغة ، وكتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، للحكيم المدقق العلامة كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني .

وقال في الفصل الثاني : والمحقق الثاني من أجلة العلماء ومشاهيرهم ، وكتابه في غاية الإشتهار « انتهى » .

ولولا كلامه الأخير لاحتملنا كما في رياض العلماء أن يكون لابن ميثم أيضاً كتاب سماه بالإستغاثة ، فإن الإشتراك في أسامي الكتب أمر غير عزيز ، ولكن الكتاب المتداول المعروف ليس من مؤلفاته قطعاً لما عرفت . قال المحقق المحدث الشيخ يوسف البحراني ، في لؤلؤة البحرين بعد نقل ترجمة ابن ميثم عن رسالة السلافة البهية في الترجمة الميثمية ، لشيخه العلامة الشيخ سليمان البحراني ، وعد الكتاب المذكور من مؤلفاته ، وتوصيفه بأنه لم يعمل مثله ما لفظه : ثم إن ما ذكره شيخنا المذكور من نسبة (كتاب الإستغاثة في بدع الثلاثة) للشيخ المشار إليه غلط ، قد تبع فيه بعض من تقدمه ، ولكن رجع عنه أخيراً فيما وقفت عليه من كلامه ، وبذلك صرح تلميذه الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني (رحمه الله) وإنما الكتاب المذكور كما صرحا به لبعض قدماء الشيعة من أهل الكوفة ، وهو علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي ، والكتاب يسمى : كتاب البدع المحدثه ، ذكره النجاشي في الفهرس من جملة كتبه ، ولكن اشتهر في السنة الناس تسميته بالإسم الأول ، ونسبته للشيخ ميثم ، ومن عرف سليقة الشيخ ميثم في التصنيف ولهجته وأسلوبه في التأليف ، لا يخفى عليه أن الكتاب المذكور ليس جارياً على تلك اللهجة ، ولا خارجاً من تلك اللهجة انتهى .

وأغرب من جميع ذلك أن الفاضل المتبحر ، الشيخ عبد النبي الكاظمي (رحمه الله) في تكملة الرجال في ترجمة علي بن الحسين الأصغر (عليه السلام) قال : وفي كتاب الإستغاثة لبِدْع الثلاثة للشيخ ميثم البحراني قال : وكان للحسين (عليه السلام) إثنان . ونقل بعض ما في الكتاب إلى ما قبل العبارة التي نقلناها وهي قوله : وإنما أكثر ما بينهم - يعني السادات - وبينه - ويعني الحسين - (عليه السلام) : من الآباء في عصرنا هذا ما بين ستة آباء أو سبعة (إلى آخره) ولم يلتفت إلى أنه لا يمكن أن يكون بين من في عصر ابن ميثم من السادة ، وبينه (عليه السلام) ستة أو سبعة بحسب العادة ، فإن بينها قريباً من مئاة سنة . ذكر ذلك كله العلامة المحدث محمد الحسين النوري النجفي المتوفى سنة ١٣٢٠ في خاتمة مستدرك الوسائل (ج ٣ ص ٣٢٣ وص ٣٢٤) ونقلنا عنه ملخصاً ومهذباً

وقال شيخنا العلامة الخبير الحجة الشيخ آغا بزرك الطهراني النجفي أدام الله وجوده ، ونفع به ، في كتابه التريعة إلى تصانيف الشيعة (ج ٢ ص ٢٨) : الإستغاثة في بدع الثلاثة للشریف أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي ، المتوفى سنة ٣٥٢ ، ذكره بهذا العنوان شيخنا العلامة النوري في أول خاتمة المستدرك ، عند ذكر مآخذه ، وبسط القول في إعتباره وتصريح المشايخ في كتبهم بنسبته إليه ، كما في عيون المعجزات ، والصراط المستقيم للبياضی ، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب ، وغيرهم ، وقد يقال له : الإغاثة في بدع الثلاثة أيضاً ، كما أنه عبر عنه النجاشي بالبدع المحدثه ، ولعله نظر إلى بيان موضوع الكتاب ، وروى مؤلفه عن علي بن إبراهيم القمي ، الذي هو من مشايخ الكليني ، فيظهر أنه في طبقة ، وذكر في أواخر الكتاب : إن السادة الحسينية في عصره يتتهون بستة آباء أو سبعة إلى علي بن الحسين

الأكبر ، الباقي بعد شهادة أبيه الحسين (عليه السلام) ، فيظهر أنه ليس تأليف الشيخ كمال الدين ميثم البحراني الذي توفي سنة ٦٧٩ كما أرخه الشيخ يوسف البحراني في كشكوله ، لتقدم علي بن إبراهيم على هذا التاريخ بكثير ، ولأن الوسائط في عصر ابن ميثم تزيد على العدد المذكور جزمًا ، ولذا إعترض صاحب رياض العلماء على العلامة المجلسي في نسبة الكتاب إلى ابن ميثم في أول البحار . وإعترض صاحب اللؤلؤة على الشيخ سليمان البحراني في نسبه إلى ابن ميثم ، في السلافة البهية في الترجمة الميثمية ، ثم إعتذر عنه برجوعه عن قوله أخيراً ، ومع ذلك فالشيخ عبد النبي بن علي الكاظمي المتوفى سنة ١٢٥٦ وقع في هذا الوهم في ترجمة علي بن الحسين الأصغر ، من تكملة نقد الرجال ، ولعل منشأ تلك الأوهام قول صاحب مجمع البحرين في مادة : ميثم .

ثم قال شيخنا في الذريعة : توجد نسخة من الكتاب كتابتها سنة (٩٦٩) في الخزانة الرضوية ، ورأيت نسخاً عديدة في مكتبات العراق ، أوله : الحمد لله ذي الطول والإمتنان ، والعزة والسلطان .

موضوع الكتاب :

وإذ قد أثبتنا صحة هذا التأليف إلى مؤلفه فلا متدح لنا من الإسترسال حول موضوع الكتاب ، الذي خصم إلى جنبيه تعريفاً صحيحاً عما ارتكبه القوم من الجبايات على بقايا النبوة ، وما نالوا به من البخس لحقوق العترة الطاهرة (صلوات الله عليهم) الذين هم عدل الكتاب بقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي »^(١) والذين أمر الله تعالى بمودتهم

(١) ذكره المزيّن كما في ذخائر العقبى ص ١٦

بقوله : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ ^(١) وليس من البدع أن يتذمر هذا العلوي - صاحب الكتاب - الغيور عما جرى على سلفه الظاهر وهو يرى .

والحق كما يرى أن الذي ابتز منهم هو حقهم الثابت لهم ، غير أن عوامل الشره ونهمة الحاكمية وحُب الرياسة الباطلة حدث بالختالة من ممارسة المطامع ، والشهوات ، إلى بخس هائيك الحقوق وإضطهاد أربابها ، وحبذا لو أقنعتهم الأثرة عن الإضطهاد ، لكن راقهم أن لا يدعوا من أولئك نافع ضرمة فلم يسمع ولم يشهد إلا أنه بين الحائط والباب ، وساقط على العتبة ولعبة على رتاج البيت ، وحنة من بين سياجه ، وملبب يقاد إلى رعاياه ، ومستضعفون لا يعدون ولا يفتقدون إن غابوا وإن شهدوا ، حتى كأن أولئك الصدور هم الأذناب ، وإنما خلقوا لأن يكونوا أتباعاً وهم الأمراء ، والساسة ، والملوك والقادة ، ولم ينتهز نبي الإسلام ﷺ عليه وآله وسلم (فرصة إلا وأشار بذكرهم ، ونوه بمكانتهم ، ونص على خلافتهم في كل جمع ومعتشد ومحفل وممتدى .

نعم هكذا تكون الحالة إذا استولت الذنابي وملك العبيد ، وإذا تسللت الحق ومضت الأعوام ولم يشن للعلوي السامض الانتصار لقومه يرد الحقوق إلى مواطنها ، جاء رافعاً عبقريته بالدلالة على مواقعها الأصلية ، فلم يدع في قوس الجهاد منزعاً إلا وأعطى للحق حقه وقديماً ما قيل : أعط القوس باريها .

(١) سورة الشورى : الآية ٢٣ .

مشايخه في الرواية والراويون عنه :

قد عرفت أنه يروي عن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، صاحب التفسير (أنظر ص ٢٩) ويروي أيضاً عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي (الذي هو من مشايخ الصدوق ابن بابويه) عن أحمد بن الفضل عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ، عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنظر (ص ٩٠) .

ويروي أيضاً عن أبيه أحمد بن موسى كما ذكره صاحب رياض العلماء فإنه قال فيه ما نصّه : وكان لهذا السيد مشايخ عديدة ، كما يظهر من مطاوي مؤلفاته وغيرها ، ومنهم والده ، فإنه قد يروي الحسين بن عبد الوهاب في كتابه عيون المعجزات ، عن أبي الغنائم أحمد بن منصور المصري ، عن الرئيس أبي القاسم علي بن عبيد الله بن أبي نوح البصري ، عن يحيى الطويل ، عن الأديب أبي محمد ، عن أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي ، عن أبيه ، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري ، وعن يروي عنه وتلميذ عليه ابنه أبو محمد وأبو عمران الكرمانى .

وفاته :

توفي المترجم له بموضع يقال له كرمي ، من ناحية فسا ، وبين هذه الناحية وبين فسا خمسة فراسخ ، وبينها وبين شيراز نيف وعشرون فرسخاً ، وكانت وفاته في جمادي الأولى سنة ٣٥٢ هـ وقبره بكرمي بقرب الخان ، والحمام ، أول ما يدخل كرمي من ناحية شيراز ، ذكر ذلك النجاشي في الفهرس « ص ١٨٩ » .

مقدمة المؤلف

الحمد لله ذي الطول والامتنان ، والعز والسلطان ، والعظمة والبرهان ، والكبرياء والجبروت والآلاء ، الذي منّ على أوليائه بهدايته ، ونجّاهم من مضلات الأهواء برافته ، وألهمهم الإقرار بتوحيده ، والاختصاص بتمجيده ، أحمدُه حمد من علم أن ما به من نعمة فمن الله مبدأها ، وما منه من الأسواء فبسوء جنائته على نفسه جناها ، وأستعينه على حوادث الأزمان ولوازم الأوان ، وأستغفره من الذنوب ، وأسأله ستر العيوب ، وأرغب إليه في الصلاة على سيد المرسلين ، محمد خاتم النبيين وآله الطاهرين .

أما بعد : فاني لما تأملت ما عليه الأمة من أهوائها ، ونظرت في سبب مذاهبها واختلاف آرائها وأقوالها ، وجدت منها الجم الغفير ، والعدد الكثير ، وأهل الغلبة والسلطان ، والغفلة والنسيان ، قد اصطلحوا على تعطيل احكام كتاب الله تعالى ، ودرس معالم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإضاعة حدود دين الله ، وإباحة حرامه ، وحظر حلاله ، فوجدت المتمسك بذلك عندهم حقه مهتضاً مهجوراً ، وحبل ولاية نبيهم مجذوذاً مبتوراً ، ومودتهم لنديم متروكة ، وعصمة حريمه فيهم مهتوكة ، وقد اطفؤا بطغيانهم مصابيح دين الله وأنواره ،

وهدموا معالمة ومنازه ، وهم مع ذلك يدعون أنهم أولياؤه ، وأنصاره
 وأصفياءه ، والدالون عليه ، والداعون اليه ، تخرصاً وافتراءً ، وظلماً
 واعتداءً ، فأصبحت أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا القليل
 منها ، لحدود الله تاركة ، ولغير سبيل الله سالكة ، ولحقوقه مضية ،
 ولحرمة دينه هاجرة ، ولغير أولياء الله متبعة ، كأنهم صم لا يسمعون ،
 وبهم لا يعقلون ، قد شملهم البلاء ، وغلبت عليهم الأهواء وملكتهم
 الضلالة ، وأهلكتهم الفتن ، وعدمت فيهم الأحكام والسنن ،
 واحاطت بهم الغيرة والظلم والخيرة ، واستولت عليهم الجهالة والبهم ،
 حتى ملئت الأرض جوراً وظلماً واعتداءً ومعاصياً وطغياناً ، فهم في
 غمرة الجهل يخوضون ، وفي كل شك وشبهة يتيهون ، وقد طالت عن
 الله غفلتهم ، وفي مضاجع المبتدعين رقدتهم ، وفي مسالك المفتشرين
 ضلالتهم ، فهم على الدنيا متكالبون ^{كم} على تكاثرها ومفانئها منكبون
 ومن جلأها وحرامها طالبون

قد استباحوا في ذلك الحرام وأعرضوا فيه عن التقوى ، متشئة
 آراؤهم ، مختلفة أهواؤهم ، واصبحت معالم الحق فيهم خاملة
 مهجورة ، ومنازله مهدومة مغمورة ، وآثارهم مطموسة منلوسة ، وسبل
 الضلالة عندهم مغمورة مشهورة ، وأعلامه منصوره منشورة ، واصبح
 المؤمن بينهم خريباً مستضعفاً لصدقه ، والفاسق لديهم معظماً لفسقه
 يختارون غير الخيرة ، فيسيرون فيهم أسوة ، سيرة بأحكام الجبابرة ، وسيرة
 الأكاسرة ، ركنوا الى الدنيا طلباً للملك الذي يفنى ، وطرقوا الجور
 والظلم طرقاً فسلكتها أمم فعل القرون الماضية ، وسنة أصحاب
 الخطئة ، فيهدمون في كل عام علماً ، وينشون فيه ظلماً ، حتى خفيت
 مناهج الحق ، ودرست طرق الصدق ، ووضعوا دون الكتاب العزيز
 الآراء ، وشهروا بعد نبذ الكتاب الخطاء ، يتبع كل فرقة منهم

أخبارها ، مولية للحق أدبارها ، قد نيدوا أحكام القرآن ، وخالفوا جميعاً ما فيه الشفاء والبرهان ، ساهون لاهون عن الورع ، متمكون بآثار أهل البدع ، وأموال المستضعفين بينهم تقسم على التداول ، والظلم مستخرجة منهم بالقهر والغشم ، لا مانع منهم يدفع ، ولا دافع يردع .

فانظروا يا اخواني المؤمنين ، وأهل خلاصة الله العارفين ، من أين هذه الأموال مجموعة ، وأين هي بعد ذلك موضوعة ، قد شهدت منها القصور ، وشربت منها الخمر ، وجند بها الجنود ، وجبي بها سواس القروء ، وأهل اللعب بالبزاة والفهود ، وكل من شايهم على تعطيل الحدود ، وينكحون النساء ، ويشترى الأماء بأموال الأراامل واليتامى والمساكين ، فيا سبحان الله هل هذا إلا تعطيل الدين ، وأحكام الكتاب المبين ، والكفر بديان يوم الدين ، فلا كتاب بينهم يتبع ، ولا سنة بينهم تسمع ، فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون ، ويل لكل أفاك أثيم ، يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصرّ مستكبراً ، كأن لم يسمعها ، فبشره بعذاب اليم . فلما رأيت هذا الضلال فيهم قد عم ، والفساد منهم قد شمل ، نظرت في ابتداء ذلك عن تشعب وإلى من ينتسب من المسئولين على أحكام الدين ، إذ كل هذا وشبهه لا يجري إلا من أهل الغلبة والسلطان ، والعتو والطغيان ، فميزت عند ذلك ، واختبرت ، وتفكرت ، وتدبرت ، وبحث واعتبرت ، طالباً بذلك سبيل الهداية ، وهارباً عن سبيل الضلالة والرد ، ليتولى من يجب ولايته بحقيقة معرفته ، ويرفض من يجب البراءة منه ببصيرة في عمله ، إذ كان حق النظر والاعتبار يوجب على كل ذي فهم أن لا يتولى إلا بمعرفة ، ولا يرفض إلا ببصيرة ، فلما عملت الاستقصاء في ذلك بالنظر والاختبار ، والفحص والاعتبار ، وجدت فساد ذلك كله يتبع بدع الثلاثة ، المسئولين على أحكام دين الله بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله

وسلم) يقر بذلك منهم الخاص والعام من نقلة الآثار ، وحلة الأخبار ،
 مما نحن ذاكروه في مواضعه منسوباً الى كل واحد منهم ما جرى منه في
 ذلك على جهته ، إذ كان كل واحد من الثلاثة قد ابتدع في أيامه وعصره
 بدعاً في شريعة الاسلام على قدر طول عمره ، وتراخي أيامه ، وعلى
 قدر تحكمه في سلطانه ، مما يوجب على مبتدعه الهلاك ، والدمار ، وسوء
 العاقبة ، والبوار ، إذ لا احد مجتمعه على خطر ذلك من الله تعالى
 ورسوله في الدين على جميع المسلمين .

فمن الثلاثة من كانت بدعة داخلة للضرر والفساد على جميع من
 دخل تحت احكام الشريعة من مسلم ومعاهد ، و منهم من كانت بدعة
 داخلة على قوم دون قوم من الأمة ، فاتبعهم على ذلك السواد الأعظم ،
 والجمهور الأعم ، مع اقرارهم بحظره ، وايجاب الكفر على من قصد
 مثله بتعمده ومن جميع العباد ، ثم مع ذلك كله ينقلون عن الثلاثة
 جميعه ، فلا يمنعهم ذلك من موالاتهم وموالاته من يواليهم ، ومعاداة من
 يعاديه ، على ما علموا من يعقبهم مناهج الحق جهلاً منهم ، بما فعل
 الثلاثة المبتدعون ، من عظيم ما نقل عنهم ، إما جهلاً بما على المبتدعين
 من عظيم ما نقل عن الثلاثة ، وذلك أخس لاحوائهم واطهر لجهلهم ،
 وأما عصبية منهم لهم ورضى بفعلهم ، على معرفة منهم بفساده
 والاحاطة بباطله ، وذلك اثبت لكفرهم وإلحادهم ، وأدعى الى كشف
 ضلالهم وعنادهم .

ووجدت فرقة قد فرّت منهم قليلة العدد ^(١) مشرقة منهم في كل بلد ،
 فامتنعت من موالاتهم وزالت عن الرضا بأفعالهم ، وسعت عند ذلك في
 طلب الحق من معادنه وآثاره عن مكانه ، وهم شيعة آل محمد صلى

(١) آنذاك ولكن اليوم الشيعة ٦٠٠ مليون نسمة إذا قلنا جميع المسلمين في العالم ألف مليون .

الله عليه وآله وسلم) فاستحلوا عند ذلك سفك دمائهم ، وإباحة
أموالهم ، وهتك عمارتهم ، وصاروا بينهم مقهورين مستضعفين ،
وجلين خائفين ، وهم مع هذه الحالة متمسكون بدينهم ، صابرون
على محنتهم ، حامسون لربهم ، منتظرون الفرج منه في غُدُوهم
ودواحهم .

فلما رأيت الجهل منهم قد شمل والضلال فيهم قد كمل ، والغفلة
في تعامل أفعال الأوائيل من المبتدعين قد عمّت ، والشبهة منهم قد
جرت ، استخرت الله تعالى وقصدت عند ذلك إلى شرح ما تقر به
أولياؤه ، ويذعن له متبعوهم إذا عرفوا من بدعهم في الدين ، ما قد
ظهر به الفساد في المسلمين ، ليكون ذلك بصيرة للطالب ، ودليلاً
للراغب ، مستجلباً بذلك الثواب من الله تعالى متقرباً إليه ، وكففت
عن ذكر ما لا يقرّ به أولياؤهم ، **بما تفرد ببقائه مخالفوهم** ، لتكون الحجة
على من تولّاهم مع ذلك ومنهم **أبلى** ، والبصيرة بمن يخالفهم انفع ،
والمعرفة ببذعهم اجمع ، وأقدم في ذلك كله وغيره التوكل على الله عز
وجل ، والاستعانة بتوفيقه وهدايته ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فصل

ذكر بدع الأول منهم

فأول ما ابتدعه الأول منهم التآمر على الناس من غير أن أباح الله له ذلك ولا رسوله ، ومطالبة جميع الأمة بالبيعة له ، والانقياد الى طاعته طوعاً ، وكرهاً ، فكان ذلك منه أول ظلم ظهر في الاسلام بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اذ كان هو واوليائه جميعاً مقرين بان الله ورسوله لم يوليا ذلك ، ولا أوجبا طاعته ، ولا أمرا ببيعته فدخل الناس كلهم تحت أمره ونهيه ، على ثلاث منازل : فرقة منهم : راضية به وبفعله ، ومتبعة لرأيه طوعاً ، فحلوا محلّه في الإثم ، لقبولهم لأمره ورضاهم بفعله ، طائعين غير مكرهين .

وفرقة : تحيرت في أمره جهلا منهم ، لا تدري أذلك له أم لغيره ، فحلّت محل المستضعفين المرجين لأمر الله ، الى ان قرع الحق سماعهم ، وقطعت الحجة عندهم .

والفرقة الثالثة : كانت مستبصرة بضلاله عارفة بظلمه ، غير راضية بفعله فقهروا على الدخول تحت أمره وسلطانه ، فدخلوا كارهين غير طائعين ، فحلّوا محل المتقين المكرهين بفعله الخائفين ، فكل فعل فعلوه مما اتقوا فيه على أنفسهم ، وأموالهم ، من الأفعال التي لم يأمر الله بها ولا

رسوله ، فلهم ثوابه اذا كانوا مكرهين عليه ، وعلى من استكروهم وزره وعقابه .

فلما انتقاد له الناس على هذه المنازل الثلاث طوعاً وكرهاً ، طالبهم بالخروج اليه مما كان يأخذه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الصدقات والأخماس وما يشاكلها ، ثم تسمى بخلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ونفذت بذلك كتبه الى الأمصار من خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فكانت هذه الحالة منه جماعة للظلم والمعصية ، والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وذلك إنه لما طالبهم بالخروج اليه مما كان يأخذه منهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الصدقات وغيرها كان ذلك منه ظلماً ظاهراً ، إذ كان يعلم ان الله ورسوله لم يجعل له ولا آية شيئاً منه ، ولما لم يجعل الله ولا رسوله ولا ولاته اليه شيئاً من ذلك كان ظالماً في مطالبته لهم به ، فظهرت منه المعصية لله ورسوله إذ طلب بما ليس له بحق .

ولما قال : إني خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد علم وعلم معه الخاص والعام أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يستخلفه ، كان ظالماً كاذباً بذلك على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) متعمداً بالكذب منه ، اذ كان لا يجوز لأحد في النظر ، التمييز أن يدعي خلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا لمن استخلفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بعده ، ومن لم يستخلفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان محالاً ان يكون خليفة له ، ولو جاز ذلك لقاتل من المسلمين على وجه من وجوه التأويل لجواز هذا لكل مسلم ، وهذا مما لا يقوله ذو فهم ، ولما كان الكذب منه بذلك قد وقع على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) متعمداً من غير غفلة ولا جهل به ، وجب عليه حقيقة قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما

نقله الخاص والعام : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (١) وكان هو أول من ظهر منه الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك بعد وفاته ، فان ادعى مدّعي أن ذلك كان منه في جميع ما وصفناه في أموال الصدقات وغيرها ، لأن قوماً من الأمة نصبوه لذلك ، قيل لهم : وهل مع الذين نصبوه لذلك امر من الله تعالى ورسوله بنصب من شاؤا ، وكيف شاؤا أم هم جعلوا ذلك برأيهم ؟

فان قالوا : انه كان معهم امر بذلك من الله ورسوله ، طربوا بإيراد آية من كتاب الله أو خبر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مجمع عليه في النقل والتأويل بصحة ، ذلك ولن يجدوا اليه برأيهم ، فقد خصموا أنفسهم وكفوا الناس مؤنتهم ، إذ كان ذلك غير جائز في الشريعة وأحكامها حكم واحد فيما لا يملكه ولم يجعله الله إليه ورسوله ولا له شيء منه - وقد أرحنا في هذا المعنى في كتاب الأوصياء ما فيه كفاية ومقنع ونهاية ولما اتقاد له الناس فيما وصفناه طوعاً وكرهاً امتنعت عليه قبيلة من العرب في دفع الزكاة اليه ، وقالوا : ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يأمرنا بالدفع اليك ، ولا أمرنا بمطالبتنا به ، فعلام تطالبنا بما لا يأمرنا الله به ولا رسوله ، فسماهم اهل الردة ، وبعث اليهم خالد بن الوليد في جيش فقتل مقاتليهم ، وسبى ذراريهم ، واستباح أموالهم ، وجعل ذلك كله فيئاً قسمه بين المسلمين ، فقبلوا ذلك منه مستحلين له إلا نفر ، كرهوا ذلك .

فمنهم : عمر بن الخطاب ، فانه عزل سهمه منهم ، وكان عنده الى أن

(١) اذ لا ريب أن الكذب على رسول الله (ص) كذب على الله سبحانه لانه (ص) لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وقد دل العقل والنقل على ان الكذب على الله سبحانه كفر به وإنكار لربوبيته تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً الكاتب .

ملك الأمر ثم رده عليهم ، فكانت خولة بنت جعفر والدة محمد بن الحنفية منهم ، فبعث بها الى أمير المؤمنين (عليه السلام) فتزوجها ولم يملكها ، واستحل الباقر فروج نسائهم ، وقتل خالد بن الوليد رئيس القوم^(١) مالك بن نويرة وأخذ امرأته فوطأها من ليلته تلك من غير استبراء لها ، ولا وقعت عليها قسمة ، فانكر عمر ذلك من فعله عليه ، وقال لأبي بكر في أمره ، فاحتج بأن قال : إنما خالد رجل من المسلمين ليس بأول من أخطأ ، ولم يظهر منه إنكار عليه في ذلك ، بل نصره عن رأم الإنكار عليه فيما فعله ، مع ما رواه أهل الحديث جميعاً بغير خلاف عن القوم الذين كانوا مع خالد ، أنهم قالوا : لئن مؤذنبهم وصلينا

(١) لما قتل خالد بن الوليد مالك بن نويرة ونكح زوجته أم ثميم بنت المهال وكانت من أجمل النساء رجع الى المدينة ، وقد غرر في عصامته أسهياً فقام اليه عمر فمزعها وحطمها وقال له (كما في تاريخ ابن الأثير) قتلت امرأة مسلماً ثم تزوت على امرأته ، والله لأرجنك بأحبارك ، ثم قال لأبي بكر (كما ذكر ابن حلكان في الوفيات في ترجمة وثيمة بن موسى بن الفرات) : إن خالداً قد روى فارجه ، قال : ما كنت لأرجه فإنه فأول فأخطأ ، قال : إنه قتل مسلماً فاقنله به ، قال : ما كنت لأقتله به أنه فأول فأخطأ ، قلنا أكثر عليه قال : ما كنت لأشيم سيفاً سله الله تعالى ، وودي سالكا من بيت المال وفك الأسرى والسيابا وآله ، وهذه الواقعة ذكرها جميع المؤرخين ولا ريب في صلورها من خالد ، انظر لتاريخ ابن جرير الطبري ، وابن الأثير الجزري ، والواقدي ، وابن حجر العسقلاني ، في الإصابة ، وطبقات ابن سعد ، وتاريخ أبي الفداء ، وغيرها ، الكاتب .

أقول : رواه الطبري : في ج ٣ ص ٢٤١ ، وابن الأثير : في ج ٣ ص ١٤٩ ، وفي أسد الغابة : ج ٤ ص ٢٩٥ ، وتاريخ ابن عساكر : ج ٥ ص ١٠٥ ، ١١٢ ، وخزانة الأدب : ج ١ ص ٢٣٧ ، وتاريخ ابن كثير : ج ٦ ص ٣٢١ ، وتاريخ الخميس : ج ٢ ص ٢٣٣ ، والإصابة : ج ١ ص ٤١٤ ، وج ٢ ص ٣٥٧ ، وكذلك الفائق : ج ٢ ص ١٥٤ ، والنهاية : ج ٣ ص ٢٥٧ ، وأبى الفداء : ج ١ ص ١٥٨ ، وتاج العروس : ج ٨ ص ٧٥ . انتهى .

وصلوا وشهدنا الشهادتين وشهدوا قاضي ردة هؤلاء هاهنا، مع ما رويهم جميعاً أن عمر قال لأبي بكر : تقاتل قوما يشهدون أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وقد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وإني رسول الله ، فإذا قالوها حقنوا دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله تعالى (١) .

فقال أبو بكر : لو منعوني عقالا - أو قال عتاقا - مما كانوا يدفعونه إلى رسول الله لقاتلتهم - أو قال لجاهدتهم - فكان هذا الفعل منه فعلاً فظيلاً ، وظلماً عظيماً ، وتعدياً بيناً ، من أين له أن يجاهد قوماً على أن منعه مما كانوا يدفعونه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأمر من الله ورسوله أم بأمر رآه واستحسنه ؟

فإن قال ولياؤه : كَلِمَاتٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ فعليهم إقامة الدليل على صحة ذلك بآية من كتاب الله ، أو خبر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) أقول : روي في صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٠ ، والدييات لابن أبي عاصم الصحابة : ص ١٧ ، ١٨ ، وسنن ابن ماجه : ج ٢ ص ٤٥٧ ، ح ٣٩٢٧ و ٣٩٢٨ وخصائص النسائي : ص ٧ ، وسنن البيهقي : ج ٨ ص ١٩ و ١٩٦ باختلاف يسير في اللفظ . وفي حواشي اللثاني ج ١ ص ١٥٣ ح ١١٨ . هكذا . . . وإن يقولوا لا إله إلا الله وإني رسول الله .

هذا وأجمعت العصاة على أنهم شهدوا بذلك كراراً ومراً . ومع أن الرسول (ص) كان يرفض ضرب وقتل حتى أولاد وفراري المشركين . فقد روي أنه (ص) بعث سرية ، فقتلوا النساء والعبيان ، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً ، فقالوا : يا رسول الله إنهم فراري المشركين ؟ فقال (ص) : أوليس حيلركم فراري المشركين - كما في الموالى لابن أبي الجهم ج ١ ص ٦٧ ح ١١٥ - فكيف يقبل بقتل فراري المسلمين وسي ساءهم ونكاحهم في العدة .

وآله وسلم) خاصة باسمه ونسبه ، عجم على نقله وتاويله . وأنى لهم
التناوش من مكان بعيد .

وان قالوا ان ذلك كان منه برأى واستحسان قيل : لهم فمن رأى
أن يقتل المسلمين ويستبيح اموالهم ويجعلها فيشاً هل عندكم ظلم أو
محق ، فان قالوا : إنه محق أباحوا دماء المسلمين ، وسبي ذرارهم ،
وانتهاب حريمهم^(١) واستباحة اموالهم ، وقائل هذا خارج عن الله ودين محمد
(صلى الله عليه وآله) عند ذي فهم ، وان قالوا : انه ظالم فيكفي خزيًا وكفرًا
وجهلًا ، مع ما روه جميعاً ان عمر لم يزل عاتباً عليه وعلى خالد بن
الوليد أيام حياته في ذلك ، فلما ملك عمر كان خالد يتحاماه وعمر
عاتب عليه بسبب قتل مالك بن نويرة ، لأنه كان حليفه في الجاهلية .

وروى مشايخنا من طريق أهل البيت (عليهم السلام) ان عمر
استقبل خالدًا يوماً في بعض الطريق في بعض حيطان المدينة ، فقال
له : عمر يا خالد أنت قتلت مالكاً فقال : يا أمير المؤمنين ان كنت
قتلت مالكاً بن نويرة لهنات كانت بيني وبينه ، لقد قتلت لكم سعداً بن
عبادة لهنات^(٢) كانت بينكم وبينه ، فاعجب عمر قوله فضمه الى صدره
وقال له : انت سيف الله وسيف رسوله . فسَمَّت العامة عند ذلك
خالدًا سيف الله وسيف رسوله ، وذلك ان سعداً بن عبادة الأنصاري
كان رئيس الخوارج ومبيد لها ، وكان من النقباء ، وكانت الأنصار قد
أرادت البيعة ، فلما جرى الأمر في بيعة أبي بكر على ما جرى امتنع

(١) أقول : هكذا في الأصل ، والظاهر أنه : انتهك .

(٢) أقول : الهامة : الشر والفساد .

سعد بن عباد من البيعة ، فمات ابو بكر ولم يبايعه سعد بن عباد ثم لم يبايع صمر ايضاً من بعده ، ولم يجرؤا على مطالبته بها خوفاً من قومه ، وذلك أنهم لما أرادوا مطالبته بالبيعة قال لهم ابنه قيس بن سعد : اني ناصح لكم فاقبلوا نصحي ، قالوا : وما ذاك قال : ان سعداً قد حلف لا يبايعكم وهو اذا حلف فعل فاذا حلف زال الشك منه ولن يبايعكم حتى يقتل ، ولن يقتل حتى يقتل معه ولده وأهل بيته ، ولن يقتل هو وأهل بيته حتى تقتل الأوس كلها ، ولن تقتل الأوس كلها حتى تقتل الخزرج كلها ، ولن تقتل الخزرج كلها ، والأوس كلها حتى تقتل بطون اليمن كلها ، فلا تفسدوا عليكم امراً قد كمل واستتم لكم ، فقبلوا منه نصحه ولم يتعرضوا لسعد في ذلك ، ثم ان سعداً خرج من المدينة الى الشام في أيام عمر ، وكان في قرى غسان من بلاد دمشق ، فنزل فيهم ، لأن غسان من عشيرته ، وكان خالد بن الوليد بالشام يومئذ ، وكان من الموصوفين بجودة الرمي ، وكان معه رجل من قريش يُعد ايضاً بجودة الرمي ، فاتفقا على قتل سعد بن عباد لامتناعه من البيعة لقريش ، فجلسا ليلة في مسيرة بين شجر كرم ، فلما مر بهما على فرسه رمياه بسهمين فقتلاه ، وقالا بيتين من الشعر ونسباهما الى الجن ، فطرحاهما بين العامة فنسبت العامة قتل سعد الى الجن وهما :

رج سعد بن عباد
سمين فلم نخط فؤاده

قد قتلنا سيد الخز
ورميناه بهـ

واستتر على الناس أمره في ذلك الى ان جرى من قول عمر لخالد ما جرى في أمر مالك بن نويرة ، فكشف الحال لخالد بن الوليد في ذلك ، وكان قتل مالك بن نويرة وعشيرته وتسميتهم بأهل الردة من عجائب الظلم والبدع العظيمة المنكرة الفظيعة ، ثم رووا جميعاً ان عمر لما ملك

الأمير جمع من بقي من عشيرة مالك بن نويرة واسترجع ما وجد عند المسلمين من أموالهم وأولادهم ونسائهم فرد ذلك عليهم مع نصيبه مما كان منهم ، وزعم أهل الرواية أنه استرجع بعض نسائهم ، من نواحي كثيرة وبعضهن حوامل ، فردهن إلى أزواجهن ، فإن كان فعل أبي بكر بهم خطأ فقد اطعم المسلمين الحرام من أموالهم ، وملكهم العبيد الحرام من أولادهم ، وأوطأهم الفروج الحرام من نسائهم ، وفي هذا الخزي العظيم والنكال الأليم ، وإن كان فعله حقاً وصواباً فقد أخذ عمر نساء من قوم قد ملكوهن بحق فابتزهن من أيديهم غصباً وظلماً ، وردهن إلى قوم لا يستحقونهن يطلونهن حراماً من غير مباينة وقعت ، ولا أثمان دفعت ، وفي كلا الحالين قد أوطأ جميعاً أو أحدهما المسلمين فزوجاً حراماً ، واطعماهم مالاً حراماً من أموال المقتولين على منع الزكاة منه ومن نسائهم ، فليثبت الآن أولياؤهم أي الحالين شأوا ولينفوا منها أيها شأوا فما يجدون عن ذلك في حقيقة النظر عجباً وليس فيها ولا في أحد منها حظ لمختار ، وما منها إلا من قد فعل مما لا يرضى الله ولا رسوله فيه ، إذ كان في ذلك منك حرمة المسلمين وإبطال أحكام شريعة الدين^(١)

ثم أنه صمد إلى الطامة الكبرى والمصيبة العظمى في ظلم فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقبض دونها تركات أبيها مما خلفه عليها من الضياع والبساتين وغيرها ، وجعل ذلك كله بزعيمه صدقة للمسلمين ، وأخرج أرض فدك من يدها فزعم أن هذه الأرض كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما هي في يدك طعمة

(١) أنول : للعلامة الأميني (رحمه الله) بحث مفصل في كتابه : الخديرج ٧ ص ١٥٨ ط بيروت فليراجع .

منه لك ، وزعم ان رسول الله (ص) قال : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، وما تركناه فهو صدقة ، فذكرت فاطمة (عليها السلام) برواية جميع أوليائه : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد جعل لي أرض فديك هبة وهدية فقال لها : هات بيئة تشهد لك بذلك ، فجاءت أم أيمن فشهدت لها فقال : امرأة لا نحكم بشهادة امرأة ، وهم رووا جميعاً أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أم أيمن من أهل الجنة ، فجاء أمير المؤمنين (عليه السلام) شهد لها فقال : هذا بعثك وإنما يجر إلى نفسه ، وهم قد رووا جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار (١) ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض هذا مع ما أخبر الله به من تطهيره

(١) أخرج هذا الحديث عن النبي (ص) جمع بين الحفاظ والأعلام منهم الخطيب البغدادي في التاريخ (ج ٤ ص ٣٢٨) بطريقه عن أم سلمة والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٧ ص ٢٣٦) وقال رَوَاهُ الْبِرَارُ وَاحْفَظَ ابْنُ مَرْجُوهِ فِي الْمَقَابِ ، وَالسَّعْدَانِي فِي فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ أَخْرَجَاهُ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنُ مَرْجُوهِ أَيْضًا فِي الْمَقَابِ ، وَالذَّهَلِيُّ فِي الْفَرْدُوسِ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا بَلْفَظِ (الْحَقُّ لَنْ يَزَالَ مَعَ عَلِيٍّ وَعَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ لَنْ يَخْتَلِفَا وَلَنْ يَفْتَرِقَا) وَابْنُ قَتَيْبَةَ فِي الْأَمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ (ج ١ ص ٦٨) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ هَائِشَةَ بَلْفَظِ (عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ) وَالزَّخَشَرِيُّ فِي رِجْعِ الْأَبْرَارِ بَلْفَظِ (عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ وَالْقُرْآنُ وَالْحَقُّ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ ، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلِيَّ الْحَوْضَ) وَبِهَذَا اللَّفْظِ أَخْرَجَهُ اخْتِطَبُ الْخَطِيبَاءِ الْخَوَارِزْمِيِّ فِي الْمَقَابِ ، مِنْ طَرِيقِ الْحَافِظِ ابْنِ مَرْجُوهِ ، وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَمَوِيُّ فِي فَرَائِدِ السَّمْعَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْحَافِظَيْنِ أَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ وَالْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْهَقِيِّ ، وَمَنْ الْغَرِيبُ إِذَا مَا ذَكَرَهُ دَاعِيَةُ الضَّلَالِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَنَاجِزِ السَّنَةِ ١٦٧ - ١٦٨ ، مِنْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَعْظَمِ الْكَلَامِ كَذِباً وَجَهلاً وَأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنَ النَّبِيِّ (ص) لَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَلَا ضَعِيفٍ وَأَنَّهُ كَلَامٌ تَبَرَأَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ (ص) . الْكَاتِبُ

أقول : ورواه عجب الدين الطبري في ذخائر العقبى : ص ٣٧ .

لعلي وفاطمة (عليهما السلام) من الرجس^(١) وجميع الباطل بجميع وجوه رجس ، فمن توهم ان علياً وفاطمة (عليهما السلام) يدخلان من بعد هذا الاخبار من الله في شيء من الكذب والباطل على غفلة او تعمد ، فقد كذب الله ، ومن كذب الله فقد كفر بغير خلاف ، فغضبت فاطمة (عليها السلام) عند ذلك فانصرفت من عنده وحلفت أنها لا تكلمه وصاحبه حتى تلقى أباهما فتشكو اليه ما صنعاهما

فلما حضرتها الوفاة أوصت علياً (عليها السلام) ان يدفنها ليلاً لئلا يصلي عليها احد منهم ، فعلم ذلك فجاء آمن الغد يسألون عنها فعرفهم انه قد دفنها ، فقالوا له : ما حملك على ما صنعت قال : اوصتني بذلك فكرهت ان اخالف وصيتها ، وهم قد رووا جميعاً ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : « فاطمة بضعة مني ، من آذاها فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل »^(٢) ولم يجوز ان يخالف رسول

(١) وذلك لما أطلق المفسرون على نزول قوله تعالى : « انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً » - سورة الاحزاب / ٣٣ - في أهل بيت النبي (ع) وعلي وفاطمة (عليهما السلام) لا ريب أنها من أهل البيت . الكاتب
أقول للعلامة الآميني (رحمه الله) بحث مفصل في كتابه . العدير . ج ٧ ص ١٥٨ ط بيروت
فليراجع

(٢) أقول : وذكره جلة علماء العامة . منهم محب الدين الطبري في ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى : ص ٢٤ ط بيروت الوفاء ، وقال : أخرجه مسلم وأحمد في المساقب ، وكذلك الطبراني .
وذكر المرتضى في الشافعي ، وشيخ الطائفة في تلخيص الشافعي ، العديد منها ، فراجع .

(٣) إن حديث فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل ، من الأحاديث المتواترة وإن اختلف في بعض الفاظ المتن ، فمن ذكره أصحاب الصحاح البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن حجر في =

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في مخالفة وصيتها .
فقال عمر : اطلبوا قبرها حتى تنبشها ونصلي عليها ، فطلبوه فلم
يجدوه ولم يعرفوا لها قبراً الى هذه الغاية^(١) .

= الصواعق ، والكسحي في كفاية الطالب ، كلهم في باب مناقب فاطمة (عليها السلام) . الكاتب

(١) أقول : هذا موقعهم بعد وفاتها (سلام الله عليها) ولكن قبيل وفاتها هجموا على باب دارها ، وعزموا إحراقها بن فيها كي يخرج علي (ع) ويبايعهم حل ما هم فيه . فقد روت جماعة المؤرخين من السنة مع اختلافهم في الألفاظ : منهم الطبري في ج ٣ ص ٢٠٢ دار المعارف ، حيث روي : أن عمر بن الخطاب منزل علي - وفيه طنحة والبربر ورجال من المهاجرين - فقال : والله لأحرقن عليكم أولئخرجن إلى البيعة . . . وقال ابن قتيبة في الإمامة والسياسة : ص ١٢ : فدعا بالخطب وقال : والذي نفس عمر بيته لتخرجن أو لأحرقن علي من فيها ، فقبل له : يا أبا فحص إن فيها فاطمة ! فقال : وإن .

وذكرها ابن أبي الحديد في ج ١ ص ١٣٤ من شرحه على النهج بنفس اللفظ ، وكذلك في أعلام النساء ج ٣ ص ١٢٥ ، والإمام علي لعبد الفتاح ج ١ ص ٢٢٥ ، والعقد الفريد : ج ٢ ص ٢٥٠ ، وأبي الفداء : ج ١ ص ١٥٦ ، والأموال لأبي حنيفة : ص ١٣١ ، ومروج الذهب : ج ١ ص ٤١٤ ، واليعقوبي في تاريخه : ج ٢ ص ١٠٥ .

ولكن في العقد الفريد ، وأبي الفداء ، وأعلام النساء بزيادة : فقد رواه عن المدائني ، عن مسلمة بن عمار ، عن سليمان التميمي ، عن أبي عون : أن أبا بكر أرسل إلى علي يريد علي البيعة ، فلم يأنع فتلفت فاطمة (عليها السلام) على الباب ، فقالت : يا بن الخطاب ، أترأك محرقة علي يا بني ! قال : نعم وذلك أقوى فيها جاء به أبوك .

وروت الشيعة من طرق كثيرة مثل ذلك ، فقد روى إبراهيم بن سعيد الثقفني ، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (ع) قال : والله ما بايع علي حتى رأى الدخان قد دخل بيته .

وقال سليم بن قيس الهلالي ، عن أسان بن أبي عياض ، عن سلمان . وعبد الله بن العباس ، أنهم قالوا : . . . فقال عمر لأبي بكر : يا هذا إن الناس أجمعين .

وروا كذلك جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال
لفاطمة (عليها السلام) : « يا فاطمة إن الله يغضب لعضبك ويرضى

بأضرب بعضهم وبالتهديد الآخرين وبالجهل عن الأمور هوام الناس - قد بايعوك ما
خلا هذا الرجل وأهل بيته ، فابعث إليه ، فبعث إليه ابن عم له يقال له : قنقذ ،
فقال له : يا قنقذ ، اطلقني إلى علي فقل له : أجب خليفة رسول الله ، فبعثاً مراراً
وأبي علي (عليه السلام) أن يأتيهم ، فوثب عمر غضبان ونادى خالد بن الوليد
وقنفذاً ، فأمرهما أن يحملا حطباً وناراً ، ثم أقبل حتى انتهى إلى باب علي وفاطمة
(صلوات الله عليهما) وفاطمة قاعدة خلف الباب ، قد عصبت رأسها ، ونحلت
جسمها في وفاة رسول الله (ص) .

فأقبل عمر حتى ضرب الباب ، ثم نادى : يا ابن أبي طالب افتح الباب ، فقالت
فاطمة : يا عمر ما لنا ولك ، لا ندعنا وما نحن فيه ؟ قال : افتحي الباب وإلا
أحرقناه عليكم ، فقالت : يا عمر ، لما تنقني الله عز وجل ، تدخل علي بيتي وتهجم
علي داري ؟ قال : أن ينصرف ، ثم دعا بالسيف فاضرمها في الباب ، فأحرق
الباب ، ثم دعه عمر فاستقبلته فاطمة (عليها السلام) وصاحت : يا أبتاه يا رسول
الله ، فرقع السيف وهو في غمضة قوحاً به جنبها ، فصرخت ، فرفع السوط فضرب
به ذراعها ، فصاحت : يا أبتاه .

فوثب علي بن أبي طالب (عليه السلام) فأخذ بتلابيب عمر ، ثم هزّه فصرعه ،
ووجاً أنه ورقتة ، وهم بقتله ، فذكر قول رسول الله (ص) وما أوصاه به من الصبر
والطاعة ، فقال : والذي كرم محمداً بالنبوة ، يا ابن الصهاك ، لولا كتاب من الله
سبق ، لعلمت أنك لا تدخل بيتي ، فأرسل عمر يستغيث ، فأقبل الناس حتى دخلوا
الدار فكاثروه ، ألفوا في عنقه حبلاً ، فصالت بينهم وبينه فاطمة عند باب البيت ،
فضربها قنقذ الملعون بالسوط ، فابلجها إلى عضادة بيتها ، ودفعها ، فكسر ضلعها من
جنبها ، فألقت جثثاً من بطنها ، فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة
كما في العوالم : كتاب فاطمة الزهراء ، للبحراني ص ٢٢١ عن كتاب سليم
ص ٢٤٩ .

وقال البلاذري : إنهم ضربوها (سلام الله عليها) بالسياط . هذا مع علمهم بقول
رسول (ص) - كما في المستفرك للحاكم : ج ٣ ص ١٦٠ - حيث قال خلق الله
الناس من أشجار شتى ، وخلقنا أنا وعلي بن أبي طالب من شجرة واحدة ، فيها =

= قولكم في شجرة أنا أصلها ، وفاطمة فرعها ، وعلي لهاها ، والحسن والحسين ثمارها ومع علمهم بمقالة الرسول (ص) : من أحب أبنتي فاطمة فهو معي في الجنة ، ومن أبغضها فهو في النار - كما في البحار . ج ٧ ص ٣٨٢ في ثواب حبهم - وعرفوا أن الله خلق نور فاطمة قبل خلق السماوات والأرضين - كما في تفسير الفرات الكوفي ص ١٠ .

وقال علي بن إبراهيم القمي في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ قال : أنها نزلت في غضب أمير المؤمنين حقه وأخذ حق فاطمة فقد قال النبي (ص) : من آذاها في حياتي كمن آذاها بعد موتي ، ومن آذاها بعد موتي كمن آذاها في حياتي ، ومن آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله - كما في العوالم ص ٥٢ عن تفسير القمي ص ٥٣٣ .

ودكر في المصدر عن مستدرك الحاكم عن أبي سهل بن زياد ، عن إسماعيل ، وحلية أبي يعين ، عن الزهري ، واس أبي مبيكة ، والمستور بن مخزومة . أن النبي (ص) قال إنما فاطمة شجرة - أي مثله أو لشجرة - مني يقبضي ما يقبضها ويسطوي ما يسطويها .

وروي أنها (سلام الله عليها) قلب رسول الله (ص) حيث قال . . . وهي قبي الذي بين جنبي - كما في كشف الغمة ج ١ ص ٤٦٧ - وقال (ص) : إن فاطمة شجرة مني ، فمن آذى شجرة مني فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله لعنه ملء السماوات والأرض - كما في المصدر نفسه .

وبعد هذا كله ضربوها حتى ماتت وفي عصدها كمثل الدمع من أثر ضربة فمذ (لعنه الله) - كما في العوالم ص ٢٢٢ - وبعد وفاتها (عليها السلام) أرادوا نيل قبرها بحجة الصلاة عليها مع علمهم بحرمة البش - كما أفتى به إجماع الفرق - لكنهم أرادوا استعمال الموقف ، لأن وفاتها ارتجت المدينة بالبكاء من الرجال والنساء ودهش الناس كيوم قبض فيه رسول الله (ص) - كما عن ابن عباس في كتاب سليم ص ٢٤٩ - ولولا صمود علي (عليه السلام) ومعارضته لنس القبر حيث قال له (عليه السلام) : والله ، لسورمت دالك يا بن الصهباء لأرجعت إليك بميسك ، لئن سئلت سيقي لأعمدته دون إزهاق نفسك ، فانكسر عمر وسكت وعلم أن عبداً (عليه السلام) إذا حلف صدق - كما في المصدر نفسه .

لرضاك^(١) فإذا كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أُجبر أن الله يغضب لغضبها ويرضى لرضاها ، وأن من آذاها فقد آذى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن آذى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد آذى الله ، وقد دل دفتها بالليل من غير أن يصلي عليها أحدٌ منهم ، أو من أوليائهم ، أن ذلك كان منها غضباً عليهم بما اجتسروا عليها وظلموها ، وإذا كان ذلك كذلك فقد غضب الله عليهم الأمر بعد أن آذوها ، فإذا قد كان ذلك كذلك فقد غضب الله عليهم الأمر بعد أن آذوها ، فإذا قد آذوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأذاهم إياها ، وقد آذوا الله عز وجل بأذاهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن الله عز وجل يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾^(٢) .

وروا مشايخنا أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لأبي بكر حين لم يقبل شهادته : يا أبا بكر أصدقتني عما أسألك قال : قل قال : أخبرني لو أن رجلين احتكما اليك في شيء في يد أحدهما دون الآخر أكنت تخرجه من يده دون أن يثبت عندك ظلمه قال : لا ، قال فمن كنت تطلب البينة منها أو هل من كنت توجب اليمين منها ، قال : أطلب البينة من المدعي وأوجب اليمين على المنكر قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) البينة على المدعي واليمين على المنكر ، قال أمير المؤمنين (عليه

(١) رواه ابن حجر العسقلاني في ترجمة فاطمة (ع) من الاصابة ، وقال البهائي في الشرف المؤيد (ص ٥٩) انه رواه الطبراني وغيره باسناد حسن . الكاتب
اقول ورواه الحافظ محي الدين الطبري في دوائر العقبي ص ٣٩ .

(٢) سورة الاحزاب : الآية . ٥٧ .

السلام) أفتحكم فينا بغير ما تحكم به في غيرنا؟ قال: فكيف ذلك قال: ان الذين يزعمون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ما تركناه فهو صدقة، وأنت ممن له في هذه الصدقة، إذا صحت نصيب وأنت فلا تجيز شهادة الشريك لشريكه، فيما يشاركه فيه، وتركه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بحكم الاسلام في أيدينا، الى أن تقوم البيعة العادلة بانها لغيرنا، فعلى من ادعى ذلك علينا إقامة البيعة، ممن لا نصيب له فيما يشهد به علينا، وعلينا اليمين فيما ننكره، فقد خالفت حكم الله تعالى وحكم رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قبلت شهادة الشريك في الصدقة وطالبنا باقامة البيعة على ما ننكره مما ادعوه علينا، فهل هذا الا ظلم وتحامل؟ ثم قال: يا أبا بكر، أرأيت لو شهد عندك شهود من المسلمين المعدلين عندك على فاطمة بفاحشة ما كنت صانعاً، فقال: كنت والله أقسم عليها حد الله في ذلك، قال له: إذا كنت تخرج من دين الله ودين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: لم قال: لا نيك تكذب الله وتصدق المخلوقين، إذ قد شهد الله لفاطمة بالطهارة من الرجس في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ (١) فقلت أنت إنك تقبل شهادة من شهد عليها بالرجس، إذ الفواحش كلها رجس وتترك شهادة الله لما بنفي الرجس عنها، فلما لم يجد جواباً قام من مجلسه ذلك وترك علماً (عليها السلام).

فانظروا يا أهل الفهم هل جرى في الاسلام بدعة أظلم، وأظهر،

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٣٣ .

أقول : هذا مصدق ما روي عن الرسول (ص) حيث قال : إذا لم تستع فاصنع ما شئت - كما رواه ابن ماجة في سننه : كتاب الزهد (١٧) باب الحياء ج ٤١٨ / ٣ .

وأقطع ، وأعظم ، وأشنع من طالب ورثة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بأقامة البينة على تركة الرسول ، أنها لهم مع شهادة الله لورثة الرسول بإزالة جميع الباطل عنهم ، وذلك كله بحكم الاسلام في أيديهم ، وقد روي ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : نحن أهل بيت لا تحمل علينا الصدقة ، فيجوز لمسلم أن يتوهم على أهل بيت الرسول (عليهم السلام) أنهم طلبوا شيئاً من الحرام ، هذا مع ما أخبرهم الله بتطهيرهم من الرجس ؟ كلا ، وقد دل قول القوم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما تركناه فهو صدقة ، على ان المنازعة جرت بينهم وبين أهل البيت في التركة ، فلا يخلو أهل بيت الرسول (عليهم السلام) من ان يكونوا طلبوا الحرام بالباطل ، فيلزم عند ذلك تكذيب الله تعالى فيما أخبر به من تطهيرهم من ذلك ، واما ان يكونوا طلبوا الحق فقد ثبت ظلم من منعهم من حقهم ، ولا يبعد الله إلا من ظلم وتعدى وغشم ، هذا مع تكذيب الله لهم فيما ادعوه من صدقة تركة الرسول ، وان الأنبياء لا يورثون إذ يقول الله في كتابه : ﴿ وورث سليمان داود ﴾^(١) وقال فيما أخبر به عن زكريا انه قال : ﴿ فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضياً ﴾^(٢) فأنخير الله بحجرات انبيائه وزعم واضح الخبر المتخبرص أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه فهو صدقة ، ولعمري لقد كان واضح الخبر ومتخبرصه جاهلاً كتاب الله ، اذ لم يعلم ما فيه من تكذيب خبره ، وذلك من امتنان الله على المؤمنين في كشف باطل المبطل ، ولو كان واضح الخبر جعل ما تخبرصه في تركة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) منسوبة الى رسولنا

(١) سورة النمل : الآية : ١٦ .

(٢) سورة مريم : الآية : ٦ .

خاصة دون غيره من الأنبياء ، لدخلت شبهة على كثير من الناس العارفين ، فضلاً عن الأعجم ، وجهور الأعوام ، ولكن الله اعلم قلبه وسمعه حتى قال فيما احترصه من ذلك كله ما يكذبه كتاب الله ، وقد اضطر جهال من العوام واهل الجدل في نصرة الظلمة الى ان قالوا: ان سليمان انما ورث من داود النبوة ، وكذلك يحيى من زكريا ، وهذا منهم غاية الجهل والاختياط ، والغفلة والافراط ، فان النبوة لو كانت مما يورث لم يكن على وجه الأرض غير الأنبياء ، اذ الميراث لا يجوز ان يكون لواحد دون الآخر ، فاول خلق الله كان نبياً فهو آدم (عليه السلام) فلو ورث ولده نوته لوجب ان يكون جميع ولد آدم انبياء من بعده ، وكذلك اولاد اولاده الى يوم القيامة ، ويلزم أيضاً قائل هذا ان يحكم بان ورثة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ورثوا نبوته ، فهم انبياء من بعده ، ونسلهم ايضاً الى يوم القيامة .

وكفى بهذا لمن يبلغ مذهبه اليه خزيًا وفضيحة وجهلاً ، ولا خلاف ان من الأنبياء المتقدمين من كان له اولاد كثير عددهم ، وكان منهم النبي وغير النبي ، وهذه مقالة واضحة الفساد وخارجة من كل وجه من وجوه السداد ، ولا يبعد الله الا من ظلم وقال بما لا يعلم ، هذا وقد اجمع اهل الاثر ورواة الخبر ان ما تركه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) البغلة والسيف والعمامة وان درعه كانت مرهونة فافتكها أمير المؤمنين (عليه السلام) وأخذها اليه مع البغلة والسيف والعمامة ، فكيف جاز لهم ترك ذلك عنده وهو من تركه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فان كانت التركة كما زعموا صدقة فذلك كله داخل في التركة ، فكله صدقة والصدقة على أمير المؤمنين (عليه السلام) حرام باجماع ، فهل علي (عليه السلام) قهرهم وغلبهم عليه ومنعهم عنه وعجزوا عن انتزاعه منه فقد كفر علي (عليه السلام) وخرج عن دين

الاسلام ، ووجب على جميع الصحابة والمسلمين مجاهدته ، إذ كان قد استحل ما حرم الله عليه تعمداً ، وخالف الله جهاراً ، وتركهم لمجاهدته وقصده بالمحاربة ، بعد هذا الحال منه يوجب عليهم الخروج معه من دين الله ودين رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وقد رووا جميعاً أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من غير دينه فاقتلوه ، ولا يكون في تغير الدين شيء هو أظهر من استحلال الحرام ، وتحريم الحلال على معرفة ويقين ، وقد لزمهم في إمساكهم عن محاربه ما لزمه هو أيضاً من الذم في ذلك ، فهذا بات يوجب على المسلمين كلهم البراءة من جميع المهاجرين والأنصار ، ومن جاورهم من سائر المسلمين ، وكفى بهذا لمن يبلغ به مذهبه اليه خبزياً ، وفضيحة ، ومقتاً ، وكفراً ، وإلحاداً ، فإن كانت الصحابة أجابوا علياً (عليه السلام) في ذلك فقد أشركونا في الخلاف على الله وعلى رسوله ، إذ ليس لهم أن يقدموا ولا يؤخروا في الصدقات بعضاً على بعض ، ولا يحصى للذي نظر وتحصيل من هذا الحال ، أن زعم جاهل أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعل ذلك في حياته لعلي (عليه السلام) في تركاته دون غيره طولب زاعم هذا بخبر معروف مجمع عليه وعلى نقله ومعرفته ، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً .

هذا مع ما رووا جميعاً أن العباس رافع علياً (عليه السلام) إلى أبي بكر في مطالبة الميراث من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الدرع والبقلة والسيف والعمامة ، وزعم أن عم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (صلى الله عليه وآله وسلم) أولى بتركة رسول الله من ابن العم ، فلو كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وهب ذلك لعلي (عليه السلام) لكان قد ظهر القول بذلك ممن يخبره ، وقد وقف عليه ، ولكان علي (عليه السلام) يدعى الهبة ايضاً ، والهدية ، ولنقله الأخبار بذلك ، هذا مع

ما يلزمهم من الحكم على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بخيانتة لأهل بيته إذ قال : ما تركت فهو صدقة ولم يعرف^(١) ذلك أهل بيته (عليه السلام) حتى لا يطالبوا منه شيئاً ولا ينازعوا فيه ، مع تحريم الصدقة عليه وعليهم ، ومن ظن هذا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كفر بما جاء به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

ومما ابتدعه : كلامه بالصلاة بعد التشهد وقبل التسليم حين قال : « لا يفعلن خالد ما أمرته به » حتى احتج بذلك قوم من فقهاء العامة بشهرته منه فقالوا : لا يجوز الكلام بعد التشهد وقبل التسليم ، فان أبا بكر فعل ذلك للضرورة ، وقال آخرون : لا يجوز ذلك فان أبا بكر قال ذلك بعد أن سلم في نفسه ، وتنازعوا في اختلافهم في هذا المعنى .

فقلنا لهم : أما تجوزكم في الصلاة فانا غير محتاجين الى منازعتكم فيه ، لانا غير آخذين بفعل أبي بكر ولا متبعين له فيه ، ولكن عرفونا ما الذي دعا أبا بكر الى ان قال : « لا يفعلن خالد ما أمرته به » قبل تسليمه وما هو ، ولم هو ، فكانوا في ذلك صماً بكياً عمياً .

فقالت شيعة آل محمد (عليهم السلام) قد علمنا وعلم كل ذي فهم انه نهى عن امر مكر بعد ان أمره به ، وجهلكم بذلك منه دليل

(١) يعرف بتشديد الراء اي لم يعرف النبي ذلك . الكاتب

أقول أن رسول الله (ص) كان يعلم وقوع كل ذلك ، ولذلك قال (ص) ليردن علي الخوض أقوام ، ثم ليخنلجن ذوي ، فأقول : رب أصيحابي ، أصيحابي ، فيقول : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم ، فأقول : بُعداً وسحقاً لم يبدل بعدي . كذا رواه مسلم في ج ٤ من صحيحه ، في كتاب الفضائل ج ٤٠ وأحد في ج ١ من مسنده ص ٤٥٣ ، وج ٥ ص ٥٠ ، ورواه الكثير منهم بلفظ أصحابي - كما سيأتي .

على صحة ما رواه مشايخنا عن ائمتنا (عليهم السلام) فانهم قالوا: ان ابا بكر كان قد أمر خالداً بقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا هو سلم من صلاة الفجر، فلما قام إلى الصلاة ندم على ذلك وخشى ان تبيح عليه فتنة لا يقوم بها، فقال قبل ان يسلم: لا يفعلن خالد ما أمرته به، فكان الأمر منه في ابتدائه لخالد كفوفاً إذ أمره بقتل مؤمن من غير جرم، وكان كلامه في الصلاة قبل التسليم لنهي خالد عن ذلك مفسداً لصلاته تلك، وكان قد لزمه اعادتها، ولزم جميع من صلى خلفه كذلك، اذ قد رووا جميعاً ان تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم، وليس معهم توقيف من صاحب الشريعة بجواز ذلك، وليس عندهم مع هذا الحال رواية بوجه، ولا سبب، ولا آية، ولا القوم أعادوا تلك الصلاة فتركه لأعادة صلاة قد افسدها يوجب الكفر أيضاً^(١).

وقد رووا جميعاً عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال: من ترك صلاة واحدة عامداً متعمداً فقد كفر، وقول من زعم انه سلم في نفسه قبل أن يتكلم فاسد، لأن صلاته عقدها مصلياً بالجماعة، ولم يكن مصلياً بنفسه، فغير جائز له ان يستعمل حداً واحداً مما يخالف صلاة المصلي بالجماعة، ومن حدود المصلي بالجماعة إظهار التكبير والتسليم لا يسعه غير ذلك.

ومن ادعى جواز خلاف ذلك من غير توقيف من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو جاهل ولا حجة في شيء من أقاويل أهل الجهل، ومن عدل عن هذا الذي ذكرناه من حدود الجماعة فصلاته فاسدة يجب عليه اعادتها، ويجب على كل من صلى خلفه إعادة صلاته

(١) اذ لم ينقل عنه ولا عن أوليائه أنهم أعادوا صلاتهم. الكاتب

تلك التي افسدها امامهم ، هذا مع روايتهم جميعاً أنه قال بعد قوله : لا يفعلن خالداً ما أمرته به : (السلام عليكم)^(١) فما الذي عني بذلك التسليم بعد ذلك الكلام المفسد للصلاة .

ثم رووا جميعاً بخلاف تلك الرواية انه قال في وقت وفاته : ثلاث فعلتها ووددت أني لم أفعلها ، وثلاث لم أفعلها ووددت أني فعلتها ، وثلاث أهملت السؤال عنها ووددت أن أسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عنها ، ثم اختلف أولياؤه في تأويل ما فعل وما لم يفعل ولم يختلفوا في السؤال فاهملنا ذكر ما اختلفوا فيه وقصدنا ذكر ما أجمعوا عليه طلباً للنصفة وتحرياً للحق .

فرعموا أنه قال : وددت أني سألت رسول الله عن الكلالة ما هي ، وعن الجدة ما له من الميراث . وعن هذا الأمر من هو ، فكان لا ينزع فيه ، وما ويل أهل الجهل والربيل حل بهم ، هل الرسول بلغ الشريعة بالتمام والكمال أم لم يبلغ ذلك فبلغ البعض ، وأهمل البعض والله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾^(٢) والتبليغ لا يكون إلا بالتفسير ، فإن كان أبو بكر أهمل السؤال والصحابة جميعاً عن ذلك الشيء ، اليس كان يلزم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تعريفهم ذلك فلم يكن في الصحابة كلها أحد سمع تفسير ذلك من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالتبليغ الى من كان .

اليس هذا القول منه يوجب تعطيل الشريعة وخروج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من حدود الرسالة إذ لم يبلغ ما أمره الله تعالى

(١) أقول . ومن جملة من روى الحديث السيوطي في الجامع الصغير : ج ٢ ص ١٦٨ ناقلاً عن الطبراني في الأوسط .

(٢) سورة المائدة : الآية . ٦٧

بتبليغه ، أو ليس قد دل بقوله : أنه لم يعرف الأمر لمن هو ، على أنه قد دخل فيما لم يكن له ، فانه لو كان له لكان قد علمه ، ولما لم يعلم ذلك كان جهله به دليلاً على انه لا حق له فيه ، ووجب عليه ان لا يدخل في أمره لغيره ، وان كان لا يعرف صاحبه .

ومن بدعه : انه لما استتب الأمر له قطع لنفسه أجرة على ذلك من بيت مال الصدقات ، في كل يوم ثلاثة دراهم ، وهذا من أظهر الحرام ، فأكل الحرام تعمداً وخلافاً على الله وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) مصراً عليه غير نادم فيه ، ولا نائب عنه ، الى ان مات بغير خلاف فيه ، وذلك أن أبواب أموال الشريعة معلومة ، كل باب منها مفروض من الله ومن رسوله لقوم بأعيانهم ، لا بحل لأحد أن يأكل منه حبة واحدة حتى يصير ذلك في أيديهم ، وليس لأحد ممن لا شيء له فيه أن يطلق منه لغيرهم شيئاً ، حتى يصير نصيب كل واحد منهم في يده ، اذ لم يجعل الله ولا الرسول اليهم ، ولا لأحد منهم الحكم فيه ، ولا في شيء منه ، وانما الحاكم فيه عليهم غيرهم ، وهو كان للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم من استحق مقامه من اوصيائه من بعده .

وقد أوضحنا من البيان في المستحقين لمقام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في كتاب الأوصياء ما فيه كفاية ومقنع للأديب ، ولنا نجد من أبواب الأموال في الشريعة باباً يصلح ان يؤخذ فيه أجرة ، وذلك ان أبواب الأموال في الشريعة من خمسة وحوه لا سادس لها .

فمنها : أبواب الصدقات على صنوفها من كيلها ووزنها وعدّها ، وقد جعل الله ذلك فريضة أصناف من المسلمين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي

الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ﴿١﴾ فكل صنف من هؤلاء الثمانية له شيء معلوم منها على قدر الكفاية ، يدفع الامام اليه ذلك ليس له الحكم في سواه .

ومنها : مصلحة أهل الذمة على ما في ايديهم من الأموال والأرضين ، وذلك لاحق بوجوه الصدقات ، وذلك لأن هذا الصلح وضع عليهم عوضا من الصدقات ، إذ لا يجوز ان يؤخذ الزكاة من أهل الكفر ، فمن أسلم منهم زال عنه وجه الصلح ، ووجب عليه فريضة الصدقات التي هي الزكاة ، ولذلك صار الصلح لاحقا بوجوه الصدقات ، ولأهلها دون غيرهم ، فسبيل الحكم فيها سبيل شرحناه من حال الحكم في الصدقات .

ومنها : الجزية ، والأمة فيها في ذلك على قولين :

فالعامة تقول : إنها تجري مجرى الصدقات

والشيعة تقول : إنها لأهل مكة خاصة ، أغناهم الله بها عوضا عن منع المشركين من الدخول اليهم والتجارات معهم في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ يَشَاءَ إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ﴿٢﴾ فاغنى الله أهل مكة بالجزية فجعلها لهم خاصة .

(١) سورة التوبة : الآية : ٦٠ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٢٨ .

وكلا الوجهين يحزم على كل احد أن يأخذ منها أو من أحدهما أجره ولا غيرها ، غير من جعل الله ذلك لهم ، ولم يملك الله تعالى من جعلها لهم ولا رسوله الحكم في شيء منها إلى أن يصير في أيديهم نصيبهم منها .

ومنها : الغنائم التي يجاهدون عليها المسلمون ، فيأخذونها من أيدي الكفار وهي في قول العامة^(١) لمن يجاهد عليها من جميع المسلمين دون غيرهم ، وفي قول أهل البيت (عليهم السلام) للمهاجرين والأنصار ، وأبنائهم وأبناء أبنائهم إلى يوم القيامة دون غيرهم ، وليس لأحد من أهل القولين الحكم في شيء منها إلى أن يصير نصيبه منها في يده .

ومنها : المعادن والركازات ، وهي الكنوز الموجودة المذخورة ، واستخراج جواهر البحر ونحوها ، والأمة في ذلك على قولين :

فالعامة تقول : أن ذلك للعامل عليه وفيه ، وليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً إلى أن يبلغ ما يلزمه فيه الزكاة ، فيخرج منه عند ذلك الزكاة المقروضة .

والشيعة يقولون : أنه للعامل عليه وفيه إذا هو عمل في ذلك كله بأمر الامام ، وإن عمل بغير أمره فالأمر فيه إلى الامام ، إن شاء أحذه كله ، وإن شاء دفع إلى العامل فيه منه ما أحب ، وإذا عمل فيه بأذن الامام كان فيما يرزق فيه من قليل أو كثير الخمس ، يخرج به الامام ، فإذا بلغ نصيبه عنده بعد الخمس مبلغ الزكاة أخرج زكاته على نحو ما يجب من حكم ذلك ، وهذا ما لا يجوز لأحد أخذ أجره منه ، لأنه للعاملين

(١) وهي بإجماع من بعد إخراج الخمس منها للمقاتلين عليها دون غيرهم ، فبطل أن يجوز أخذ الأجرة من المعائم ، كما بطل من غيرها «ومنها» المعادن إلى آخره كما في بعض نسخ الكتاب بدلا من العبارة المذكورة . الكاتب

فيه دون غيرهم ، فجميع ما وصفناه من أبواب الأموال في الشريعة إنما هو لقوم من المسلمين دون قوم منهم ، والامام المنتصب باجرة يجب ان تكون اجرتة على جميع المسلمين ، لو قد كان أخذها جائزاً في دين الشريعة فإن أخذها من مال قوم دون قوم فقد ظلم اولئك واعتدى عليهم ، فجميع ما أخذه من بعده من الأجرة فذلك حرام من الله ورسوله ، وعقوبة ذلك كله في عتق الأول منهم ، إذ كان هو سنة لمن اقتدى به من بعده فيه ، وذلك محقق بقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « من استن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ، من غير أن ينقص العامل بها شيئاً من أجره ، ومن استن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة من غير أن ينقص العامل شيئاً من وزره » .

ومن بدعه : انه لما أراد أن يجمع ما تنبأ من القرآن صرخ مناديه في المدينة : من كان عند شيء من القرآن فليأتنا به ثم قال : لا تقبل من أحد منه شيئاً إلا بشاهدي عدل ، وإنما أراد هذا الحال لئلا يقبلوا ما الفه أمير المؤمنين (عليه السلام) إذ كان الف في ذلك الوقت جميع القرآن تمامه وكماله من ابتدائه الى خاتمته على نسق تنزيله ، فلم يقبل ذلك منه خوفاً ان يظهر فيه ما يفسد عليهم أمرهم ، فلذلك قالوا : لا يقبل القرآن من أحد إلا بشاهدي عدل ، هذا مع ما يلزم الحكم عليهم أنهم لم يكونوا عالمين بالتنزيل ، لأنهم لو كانوا عالمين به لما احتاجوا في قوله الى شاهدي عدل ، وإذا لم يعلموا التنزيل كانوا من علم التأويل أنعد وبه اجهل ، ومن لا يعلم التنزيل ولا التأويل كان جاهلاً باحكام الدين .

ومن بدعه : العظيمة الشنيعة الموجبة للكفر من غير تأويل ، أن الأمة مجمعة في روايتها على ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان

قد ضمه قبل وفاته الى أسامة بن زيد مع صاحبه وجماعة من رؤساء المهاجرين والأنصار ، وأمرهم بالمسير معه الى الشام ، وخرج أسامة في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فعسكر خارج المدينة واعتل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علته التي توفي فيها ، فروى جميع أهل الرواية ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يزل يقول في علته خمسة عشر يوماً : نفلوا - أي جهزوا - جيش أسامة^(١) نفلوا جيش أسامة ، لعن الله المتخلف عن جيش أسامة حتى توفي وهو يقول ذلك ، فلم ينفذوا وتأخروا الى ان توفي ، ثم اقبلا بخاصة الأنصار في طلب البيعة ، فبايع الناس ابا بكر وأسامة على حال معسكره خارج المدينة

(١) ذكر هذا الكلام عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع كثير من الأعلام الأئمة وأرسلوه إرسال المصلحات ، ولم يخالف احد من المؤرخين فيه ، فمن ذكره الشهرستاني في الملل والنحل ، وابن أبي الحديد المصنف في شرح نهج البلاغة (ص ٢٠ ج ٢) من طبع مصر ، قال سيبويه العلامة الحجة الخبير السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي إدام الله وجوده في (المصنوع المهمة ص ٨٩) ما هذا لعنله : « وأنت تعلم انهم إنما تشاقلوا عن السير أولاً ، وتخلفوا عن الجيش أخيراً ، ليحكموا قواعد سياستهم ، ويقيموا عمدتها ترجيحاً منهم لذلك على التعبد بالنص ، حيث رأوه أولى بالمحافظة ، ولاحق بالرعاية ، إذ لا يفوت البحث بتأجيلهم عن السير ، ولا يتخلف من تخلف منهم عن الجيش ، أما الخلافة فانها تنصرف عنهم لا محالة ، اذا انصرفوا الى العزوة قبل وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان «بلي وامي» أراد أن تخلو منهم العاصمة ، فيصفوا الأمر من بعده لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) على سكون وطمأنينة ، فاذا رجعوا وقد أبرم عهد الخلافة وأحكم لعلي (عليه السلام) عقدتها كانوا عن المازعة والخلاف أبعد ، لكنهم فطنوا الى كل ما دبر (صلى الله عليه وآله وسلم) فطمعوا في تأخير أسامة ، وتشاقلوا عن السير معه ، فلم يبرحوا من الجحرف حتى لحق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بربه فهموا حشد بالعلماء للبحث ، وحل اللواء تارة ، ويعزل أسامة أخرى ، ثم تخلف كثير منهم عن الجيش ايثاراً لرأيهم ، وترجيحاً لاجتهادهم على التعبد بتوصيه (صلى الله عليه وآله وسلم) . الكاتب .

يراسلهم فلا يلتفتون اليه ، حتى اذا استوى لهم الامر ، فبعث الى أسامة : ان الناس نظروا في أمورهم فلم يجدوا لهم غنى عني ، وقد نظرت في أموري فلم أجد عن عمر غنى ، فخلفه عندي وامص في السوجه الذي امرك به الرسول بالمضي فيه ، فكتب اليه أسامة : من الذي أذن لك في نفسك بالتخلف عني حتى تطلب مني الاذن لعيرك ، ان كنت طائعاً لله ولرسوله فارجع الى معسكرك ومركزك الذي اقامك فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم يزالوا يدارونه ويعدونه ويمنون به ، الى ان اجاب وقل منهم وتركهم ونفذ في ذلك الوجه ، فلم يقنع ابو بكر بمعصيته لله ولرسوله بتخلفه عن جيش أسامة ، حتى بعث عمر على معصية الله ورسوله بما أمره به من التخلف عن أسامة ، لأن الأمة مجتمعة على أن من عصى الرسول وخالفه فقد عصى الله ، وان معصية الرسول بعد وفاته كمعصيته في حياته

ومن عجائب بدعه : أنه لما حضرته الوفاة جعل ما كان اغتصبه وظلمه في الاستيلاء عليه لعمر من بعده ، وطالب الناس بالبيعة والرضا به ، كره بذلك من كره ورضي به من رضي ، وقد أجمعوا في روايتهم : ان الغالب من الناس يومئذ الكراهة ، فلما اكثروا عليه في ذلك ، وخوفوه من الله قال : أبا الله تخوفوني ، اذا لقيته قلت له : استخلفت فيهم خيراً ، فقد تقلد من الإثم ما جعله لعمر بعده ، مثل الذي تقلده منه في حياته ولزمه وزر ما حرى في أيام عمر من تصييره ذلك اليه ، من غير ان ينقص عمر من ذلك شيئاً ، اذ ملكه ما لم يكن هو له ، وقوله : أبا الله تخوفوني ، فليس يخلو حاله في ذلك من احد وجهين :

إما ان يكون قال هذا لأنه لا يخاف الله في حياته لأنه تقي ، نقي ، ركي ، مخلص ، زاهد عن كل زلة وهفوة ، وظلم وزلل ، وقائل هذا ومعتقله عاص عصي الله متعمداً ، أو خالفه ذاكراً ، فكفى له به خزيماً إذ

يقول الله عز وجل في كتابه : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم هو اعلم بمن اتقى ﴾ (١) فمن زكى نفسه بعد هذا فقد خالف الله تعالى في نبيه .

او ان يكون اراد بقوله :

(ابا الله تخوفوني) أي أنه لا يخاف الله تعالى تعظيماً واستكباراً ، ومعتقد هذا كافر بغير خلاف ، وقوله انه يقول الله : إنه استخلف على عباده خيرهم ، فإن اجابه الله بان يقول له ومن جعل اليك ذلك ومن أمرك به ؟ ما تكون حجته على الله سبحانه عند ذلك ، ان هذا إلا جهل واختياط ، وغفلة ، وافراط ، ثم ختم بدعته بالطامة الكبرى ، والمعصية العظمى ، بان أمر في وقت وفاته ان يدفنه مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في بيته ، حتى اقتدى به عمر في ذلك ، فامتثل فيه مثل ما فعله ، ومن عقل ومير علم انها قد دخلا بذلك في أمر عظيم ، ومنكر جسيم ، وذلك ان البيت الذي قبر فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يخلو من ان يكون من جملة التركة الموروثة ، او للصدقة ، كما زعم المتحرصون ، او ان يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) استخلص ذلك لنفسه .

فقد قال الله تعالى في كتابه : ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ﴾ (٢) فالحال في ذلك بعد وفاته كالحال في حياته وليس معهم خبر يعرف عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالأذن لها في ذلك ، فهو قد عصى الله بدخوله عليه بغير إذن ، ومن ختم عمله بالمعصية لله. تعمداً مصراً فقد يارز الله بالعدوان ، وان كان البيت داخلاً في التركة فلا يخلو حال التركة ، من ان تكون كما زعموا صدقة ، او ان يكون

(١) سورة النجم : الآية : ٣٧ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٥٣ .

موروثاً ، فإن كان صدقة فهو لجميع المسلمين ، شرق الأرض وغربها ، وليس لها أن يخصص شيئاً هو للمسلمين عامة ، من غير رضا جميع المسلمين به ، ولو ادعى مدع رضا المسلمين به كان اجتماعهم على الرضا بذلك غير جائز ، لأن حكم الصدقة أنها لا تباع ، ولا تهب عندهم ، وفي قولهم لا يخلو حالها في قبريها من أن يكونا اشتريا ذلك ، أو استوهبا ، وهذا الوجهان لا يجوزان في الصدقة عندهم ، وإن كان البيت موروثاً فليسا هما بمن يرث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال من الأحوال .

فإن ادعى حامل ميراث ابتيها من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قائماً كان نصيبها تسع الثمن ، لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ترك تسع نسوة وولداً ، فلكل واحد من الأزواج^(١) تسع الثمن ، ومع ذلك فلم تسع قسمة من الورثة ولا الرضا منهم جميعاً بذلك ، مع ما فيه من تكفيرهما جميعاً ، إذ منعا ورثة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) من التركة والميراث ورعوا أنه صدقة وكفى بهذا الحال خزيًا وفضيحة ومقتاً ، وقد أجمعوا في روايتهم : ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار^(٢) .

(١) أقول : في الأصل : فلكل واحد من الأزواج . . والصواب ما أثبتناه

(٢) أقول : ودواه الشيخ في الأمالي : ص ٢٤٧ .

فصل ذكر بدع الثاني منهم

من بدع الثاني : ما جرى منه في حدود الصلاة وما يتصل بها من أحكام الوضوء والأذان والاقامة ، وما يشاكل هذا الوجه .

فمن ذلك الوضوء الذي لا صلاة بالاجماع بدونه لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لا صلاة الا بوضوء ، والله تعالى يقول في كتابه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (١) ففرض الله تعالى للوضوء أربعة حدود ، حدان منها غسل ، وحدان منها مسح ، فدعا الثاني الناس إلى غسل الرجلين ، ومنع من مسحها ، فافسد على الناس وضوءهم ، وفساد الوضوء قد

(١) سورة المائدة : الآية : ٦ .

وفي مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) برواية الأئمة من ولده (صلوات الله عليهم) من المرافق - ومن الكعبين حدثنا بذلك علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، عن أبيه عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب عن جعفر بن محمد ، عن أبياته (صلوات الله عليهم) أن التنزيل في مصحف أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ﴾ كذا في الأصل المختصر منه للحافظ ابن شهر آشوب السروي . الكاتب

فسدت الصلاة ، ثم تخرص أولياؤه وأنصاره ، فرووا روايات كاذبة لبسوا بها على أهل الغفلة من العوام ، وزعموا في ذلك تخرصا وافتراء أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : خللوا الأصابع من اليدين والرجلين قبل تخللها النار .

وانه قال : وبل للأعقاب من النار ، فانقاد لهذه الرواية جمهور العوام ، والجهلة والأغنام ، ومحال عند ذوي الفهم ان يوجب الله فرضا في كتابه ، فيخالفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ويضاده ويبطله وذلك أن الله تعالى قال في فريضة الوضوء : ﴿ واسمحو برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين ﴾ على ما يقرأ الناس (ومن الكعبين) عند قوم آخرين ، ولا خلاف عند ذوي المعرفة ان الكعب هو المفصل الذي بين مقدم الساق والقدم ، وان العقب هو الذي في مؤخر الساق ، وبينه وبين الكعب نحو اربع أصابع . فكيف يجوز ان يكون الله يحسد له حداً ، او فريضة من أجل الفرائض فيعينا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالنار على ترك لتجاوز بحمد الله تعالى الى حد غيره .

كلا لا يجوز ذلك ، ولو صح ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) استثنى في فريضة الرجلين زيادة على ما افترضه الله فيها ، لما جاز ان يأتي على سنته من ذلك بوعيد يوجب النار على ترك ذلك ، تقصيراً او غفلة ، وما وجدنا في شيء من سنته وعيداً بوجه ولا سبب ، فلما فسد هذا في النظر والحكمة ثبت الفرض في المسح على ما جاءت به روايات الأئمة (عليهم السلام) واستشهدوا على ذلك في الاحتجاج : بان الله تعالى لما نقل المسلمين من فريضة الوضوء بالماء عند الضرورة الى فريضة التيمم ، وأوجب بالتيمم ما كان غسلاً بالماء مسحاً بالتراب ، وأسقط ما كان مسحاً بالماء من فريضة التيمم ، دل بذلك على ان

فريضةها بالماء فرض واحد ، وأعجب من ذلك انه لما نقلهم عن فريضة الله من المسح على الرجلين الى غسلها ، دعاهم الى المسح على الخفين ، وزعم ان ذلك سنة من الرسول ، فمنعهم من فريضة واحدة وأثبت لهم بدعتين من المغسل والمسح على الخفين ، فقبلوا ذلك منه ، واتبعوه عليه ، فكانت سبيله الى أوليائه في هذا وشبهه مع ما تقدمه وتأخر عنه كما قال الله عز وجل : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ (١) وأجمع أهل التفسير ان ذلك لم يكن من جهة عبادة لهم ، ولكنهم احلوا لهم حراماً ، وحرّموا عليهم حلالاً ، فاتبعوهم عليه واقتدوا بهم ، فصيرهم الله في هذا الحال متخذين ارباباً من دون الله (٢) .

ومن ذلك : ما أفسده من حدود الصلاة فاسقط من الأذان والاقامة ، وزاد ما أفسدهما على متبعيه .

فاما الأذان ، فانه كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بما جاءت به الرواية على طريق الشيعة الامامية يقال فيه : حي على خير العمل ، فقال : أسقطوا هذا من الأذان ، لئلا يتكل الناس على الصلاة ، ويتركوا الجهاد ، فاسقط ذلك من الأذان والاقامة جميعاً لهذه العلة (٣) فقبلوا ذلك منه واتبعوه عليه ، فلزمهم في حكم النظر بان

(١) سورة الشورى : الآية : ٣١ .

(٢) أقول : روى العلامة المفسر السيد هاشم البحراني في تفسيره : البرهان : ج ٢ ص ١٢٠ ط بيروت ١٠ روايات عن طرق مختلفة ، لوفاً عن محمد بن يعقوب عن أبي عبد الله (ع) وأخرها عن الثعلبي عن عدي بن حاتم عن رسول الله (ص) اختلاف في الألفاظ .

(٣) قال إمام المتكلمين « برهمهم » الفوشجي الأشعري ، في شرح تجريد الكلام للمحقق نصير الدين الطوسي ص ٤٠٨ من طبع إيران ، في مبحث الإمام ما نصه : « إنه -

عمر أبصر من الرشد في ذلك ما لم يعلمه الله ولا رسوله ، إذا ثبتا ذلك في الأذان والاقامة ، ولم يخافا على الناس ما خشيه عمر عليهم ، فهذا حال يوجب الكفر بلا خلاف على من رضيها ، ثم انه لما اسقط ذلك من الأذان والاقامة اثبت في الأذان : « الصلاة خير من النوم » مرتين ، ولم يكن هذا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)^(١) وقال : ينبغي ان يكون بين الأذان والاقامة فرق ، فجعلها فرادى بعد ان كانت مثنى مثنى مثل الأذان ، سوى حرف واحد من آخرها وهو قول : لا إله الا الله ، فإنه في الأذان مرتين ، وفي الاقامة مرة واحدة ،

« أي عمر - سعد المير وقال : أيها الناس ثلاث كن على عهد رسول الله أنا أنهي هن ، وهي متعة النساء ، ومتعة الحج وحي على خير العمل . ومن الغريب ما اعتلر به القوشجي عن عمر « يادن ذلك ليس مما يوجب قدحاً فيه فإن مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الإجتهادية ليس بدفع » ولبت شعري ما قيمة اجتهاد عمر في قبال نص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي لا ينطق عن أهوى ، والذي مخالفته مخالفة لله سبحانه ، فما اعتبر به القوشجي من السحافة التي لا يقام لها وزن ، وما يضحك النكل . الكاتب

(١) أخرج الإمام مالك في الموطأ في باب ما جاء في النداء للصلاة من أنه بلغه : أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح ، فوجده نائماً فقال : « الصلاة خير من النوم » فأمره عمر أن يجعدها في نداء الصبح (انتهى بلفظه) .

وقال العلامة الزرقاني عند بلوغه إلى هذا الحديث من شرح الموطأ ما عدا لفظه : هذا البلاغ أخرجہ الدارقطني في السنن من طريق وكيع في مصنفه ، عن العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : وأخرج عن سفيان عن محمد بن عجلان ، عن نافع عن ابن عمر ، عن عمر ، أنه قال لمؤذنه . إذا بلغت حي على الملاح في العجر فقل الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم (انتهى) .

قلت وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث هشام بن عروة ، ورواه جماعة آخرون يطول المقام بذكرهم ، انظر ما ذكرناه في كتاب الفصول المهمة لسيدنا الحجة الثبت السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي أدام الله وجوده . الكاتب .

فجعل الإقامة فرادى كلها الا ما زاده فيها ، فانه جعله مرتين ، حتى تكون البدعة عندهم أعظم قدراً من فريضة الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ومن ذلك : ما أفسده عليهم من حدود الصلاة والتشهد ، فانهم قد روروا جميعا : ان تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم ، فصاروا في تشهدهم الأول يقولون : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وهذا سلام تام يقطع الصلاة ويفسدها ، فانهم اذا قالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقد دخل في هذا التسليم جميع عباد الله من الملائكة والجن والانس ، ولم يبق بعد ذلك من يجوز أن يسلم عليه ، فليس منهم من يصلي أربع ركعات سالمة بوجه ولا سبب .

ومما أفسده عليهم : من حدود الصلاة انه استن عليهم في قراءة الحمد بعد فراغها قول « آمين » فصارت عند أوليائه كأنها من كتاب الله حتى ان من يلحن من الأعاجم وغيرهم وعوام الناس وجهالهم سورة الحمد يلقنوهم هذا الحرف (١) فكانت هذه كلمة زائدة منهم في سورة من القرآن ، حتى ان من يقرأ ولم يأت بها في الصلاة وغيرها كان عندهم كأنه ترك آية من كتاب الله ، وأنكر ذلك أثمتنا أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقالوا : انها تقطع الصلاة ، ودليل ذلك اختلاف أهل الحجاز في روايتهم .

فمنهم : من روى ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : اذ قال الامام ولا الضالين قولوا آمين (٢) .

(١) أقول : وفي نسخة : يلقنوهم هذه في آخرها .

(٢) روى هذه الروايات واشأها البخاري ومسلم في صحيحهما في كتاب الصلاة عن أبي =

ومنهم : من روى إذا أمن الامام فامنوا .

ومنهم : من روى ذلك برفع الصوت .

وكان هذا الاختلاف منهم من أوضح الدلالة على تخرصهم في اخبارهم ، ثم اتبع هذه البدعة بسدعة مشاكلة لتكفير أهل الكفر لطواغيتهم من عكف اليدين في الصدور^(١) وقد نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) عن ذلك .

= هريرة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكل من رواها فانما تنتهي روايته الى أبي هريرة ، داعية بني أمية ، وكيف يعتمد على نقله الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد سرق من بيت مال المسلمين عشرة آلاف ، حين ولاه عمر على البحرين ، فضربه بالدرة حتى أدماه ، وحدث هو عن نفسه - كما في العقد الفريد ، وطبقات ابن سعد ، والأصابة لابن حجر العسقلاني - قال ، انه لما عزلني عمر عن البحرين قال لي ، يا عدو الله وكتابه ، سرق مال الله ، وكان أبو هريرة مقرباً عند عثمان وجني أمية ، لأنه كان يضع الأحاديث والمخرفات المكشوبة على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفق أرادتهم وسياساتهم ، انظر كتاب أبي هريرة لسيدنا العلامة الكبير الحجة السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي أدام الله وجوده ، فانه لعمري كتاب جمع فاوحي لم يؤلف مثله ، طبع في صيدا .

أقول : فقد روي : بعد أن ضربه عمر بالدرة وأدماه قال : أكثر الكذب على رسول الله (ص) . ومنعه من الرواية فلم يرو في زمن عمر شيئاً حتى مات عمر . وقبل لعائشة : إن أبا هريرة إذا روى حديثاً يقول : قال لي خليلي رسول الله ، وقلت لخليلي رسول الله 11 فقالت عائشة : متى كان خليله ، وهو (عليه السلام) يقول : لو كنت متخذاً غير ربي خليلاً ، لاتخذت أبا بكر ، فهو لم يتخذ خليلاً ، فقد كذب أبو هريرة فيما ادعاه . والله إنه يروي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أشياء ما كنا نعرفها ، ولا يعرفها أحد من أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) .

للتفصيل : راجع : العقد الفريد : ج ١ ، كتاب اللؤلؤة في السلطان : ٢٥ - ما يأخذ به السلطان من الخزم والعزم - ، وكذلك كتاب أبي هريرة للعلامة السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ، والسيد مرتضى العسكري .

(١) ودروا في مؤلفاتهم روايات ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : كان اذا صلى =

ومما أفسده عليهم : من حدود الصلاة ، أمره إياهم بصلاة المغرب قبل ظهور شيء من النجوم ، وزعم انه لو علم ان في الناس إمكاناً للعتق من كلهم لأوجب على من ترك صلاة المغرب حتى يظهر نجم واحد حتى رقبة ، فشدد عليهم في تقديمها غاية التشديد ، وهم قد رووا ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قرأ في المغرب سورة الأنعام .

ومنهم : من روى انه كان يقرأ فيها دائماً والنجم والطور ونحوهما .
 لكن عمر أفسد عليهم بتقديم هذه الفريضة فريضتين عظيمتين ، فريضة الصلاة ، وفريضة الصيام في شهر رمضان لافطارهم في ذلك الوقت والله يقول في كتابه : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(١) فكل من

= وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي انه وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ، والبرقع على الساعد ، وقال النووي في شرح صحيح مسلم : يجعلها تحت صدره فوق سترته الكاتب

أقول : روى ابن ماجه في سننه : ج ١ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٥) باب رفع اليدين إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ح ٨٦٢ و ٨٦٣ عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن أبي حميد الساعدي ، قال : سمعته وهو في عشرة من أصحاب رسول الله (ص) أحدهم أبو قتادة بن ربعي ، قال : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله (ص) ، كان إذا قام في الصلاة اعتدل قائماً أو رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، ثم قال : الله أكبر ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، رفع يديه فاعتدل ، فإذا قام من السجدة كبر ورفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، كما صنع حين افتتح الصلاة .

وعن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ، فقد روى عبد الكريم ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سأله ، أقول إذا قرأت فاتحة الكتاب : آمين ؟ قال : لا . كما في التهذيب ج ٢ باب كيفية الصلاة وصفتها وشرح الإحدى وخمسين ركعة وترتيبها ح ٤٤ .

(١) سورة البقرة : الآية : ١٨٧ .

افطر قبل الليل فقد أفسد صومه بلا خلاف ، ولا خلاف مع ذلك ان الليل يكون اذا غابت الشمس ، ولا خلاف بين ذوي المعرفة ان الحائل بيننا وبين رؤية النجوم بالنهار هي الشمس ، فحكمها اذا غربت أن تظهر النجوم لزوال الحائل بيننا وبينها ، والحائل بعد قائم لم يغرب كلا ، فعلمة الليل ظهور النجوم ، وعند ذلك يجب الافطار ، وفريضة صلاة المغرب .

وبما أفسده عليهم : من صلاة النوافل ، ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استن صلاة الوتر بعد صلاة الليل ، في آخر الليل ، باجماع اهل الرواية على ذلك منه (عليه السلام) فقال عمر : إن صلاة الليل انما كانت واجبة على الرسول دون غيره لقوله عز وجل : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ (١) قال : وليس كل انسان يطيق القيام في الليل ، فلا يجب ان يؤخر الوتر ، والوجه ان تصلي في أول الليل بعد العشاء ، فزال سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن وقتها من آخر الليل الى اوله ، فبطل فضل الوتر في اول الليل ، إذ لم يأت بها في وقتها الذي استنها ، فهذه الصلاة بجميع حدودها قد فسدت عليهم ببدعته في فرائضها وستنها .

ومن بدعه في الزكاة : التي قرن الله فرضها بفرض الصلاة في غير موضع من كتابه ، واجتمعت الأمة في الرواية أن الرسول (عليه السلام) جعل الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، العشر من كل صنف ، مما يسقى بالأنهار والأمطار ، ونصف العشر فيما لا يسقى بها ، وأنه لا صدقة في شيء من ذلك حتى يبلغ الصنف خمسة أوسق ،

(١) سورة الاسراء : الآية : ٧٩ .

كل وسق ستون صاعاً بصاع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
واختلف الأمة في الصاع .

فقال أصحاب الحديث هو : خمسة ارطال وثلاث بالبغدادي .

وقال أصحاب الرأي : هو ثمانية ارطال بالبغدادي .

وقال أهل البيت (عليهم السلام) : هو تسعة ارطال بالعراقي
وسنة بالمديني .

فأخذ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الصدقات التي هي
الزكاة على ما ذكرناه في العشر ونصف العشر من الأصناف الأربعة ، ثم
ساوى بالاعطاء بين الأصناف الثمانية التي أوجبها الله تعالى لهم ، فلم
يفضل في ذلك قرشياً على عربي ، ولا عربياً على عجمي ، ولا أبيض
على اسود ، ولا ذكراً على انثى ، والثمانية أصناف في قول الله تعالى :
﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ﴾^(١) .

وكان الحال يجري كذلك في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
إلى أيام عمر بغير خلاف في ذلك ، فأوجب عمر التفضيل بينهم في
الإعطاء ، ففضل المهاجرين على الأنصار ، وقرشياً على العرب ، والعرب على
العجم ، ثم فضل بين أزواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)
فضل منهن عائشة وحفصة على جميعهن ، وكان يعطيها ضعف غيرها
من الأزواج^(٢) فقبلوا ذلك طوعاً وكرهاً ، وهذا هو الحرام المحض الذي لا

(١) سورة التوبة : الآية . ٦٠ .

(٢) اعترف بذلك كله القوشجي الأشعري إمام المتكلمين بزعمهم في شرحه لتجريد
العلامة نصير الدين الطوسي (المطبوع بامرآن ص ٤٠٨) وأقر بأنها كانت من
محدثات عمر ، ومن السخافة ما اعتز به عنه بقوله : « إن ذلك ليس مما يوجب
قدحاً فيه فان مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع » فانظر كيف =

شبهة فيه ، إذ لم يأمر الله به ولا رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلما قبلوا ذلك الحرام منه واستعذبوه ومالوا اليه واستطابوه ، قال : ينبغي ان يجعل مكان هذا العشر ونصف العشر دراهم تأخذها من أرباب الأملاك معلومة ، فإنه أحفظ وأوفر للمال ، وأسهل على أرباب الأملاك ، فاجابوه الى ذلك ، فبعث الى البلدان من يمسحها على أهلها والزمهم الخراج ، فآخذ من العراق وما يليها ما كان يأخذ منهم ملوك الفرس على كل جريب^(١) درهما واحداً وقفيزاً^(٢) من اصناف الحبوب ، وآخذ من مصر ونواحيها ديناراً وإردباً عن مساحة جريب ، كانت لهم يأخذها منهم ملوك الاسكندرية .

وهم قد رووا جميعاً ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : منعت العراق درهما وقفيزها ، ومنعت مصر دينارها وإردبها^(٣) يريد انه

= يقير عمر بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الاجتهاد ، غفرانك اللهم ورحمك . الكاتب

(١) أقول : الجريب يعادل ١٠,٠٠٠ متر مربع .

(٢) أقول : القميز : يعادل ١٢ صاعاً .

(٣) قال الزبيدي في التاج بمادة (ردب) : الأردب كقرشب مكيال صحم لأهل مصر، وفي الحديث منعت العراق درهما وقفيزها ومنعت مصر إردبها ، وقال الجزري في النهاية بمادة اردب وفي حديث أبي هريرة : منعت مصر لردبها هو مكيال ثم يسع أربعة وعشرين صاعاً ، وهو بكسر الهمزة ، وسكون الراء المهملة ، وفتح الدال المهملة ، ثم الباء المشددة ، كما ضبط في معجم اللغة ، وقال المقرئ في شذور القمود في ذكر القمود ص ١٤ من طبع النجف الأشرف : روينا من طريق مسلم وأبي داود من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : منعت العراق درهما وقفيزها ، ومنعت الشام مديها وديارها ومنعت مصر إردبها ودينارها ، الحديث ، والذي يضم الميم وإسكان الدال المهملة ثم الياء المثناة من تحت مكيال لأهل الشام ، يسع خمسة عشر مكوكاً ، والمكوك بفتح الميم وتشديد الكاف المضمومة ثم الواو الساكنة بعدها الكاف صاع ، ونصف وقيل أكثر من ذلك ، قاله ابن الأثير في النهاية الكاتب

قد سما ذلك شريعة الاسلام ، فكان أول بلد مسحه عمر بلد الكوفة ، فاتبعوه على ذلك وقبلوا منه ، وأكلوه مستحلين له ، فافسد على ارباب الأملاك أملاكهم باحتباسهم الزكاة ، لأجل ما كان يأخذه منهم من الخراج ، فكان الخراج المأخوذ منهم مالاً اغتصبوا عليه ، والزكاة المفروضة باقية عليهم في أموالهم ، لا تحمل لهم أموالهم حتى يخرجوا منها ما أوجب الله عليهم فيها ، والزمهم الكفر والارتداد بتركهم فريضة الله تعالى عليهم ، وتعطيلهم أياها عامدين متعمدين من غير علة تضطربهم الى ذلك .

ومن كان من المسلمين لا زكاة عليه ، فقد لزمه ايضاً من هذا التكفير والارتداد ما لزم اصحاب الأملاك مما أكلوه من هذا المال المأخوذة ظلماً وجوراً وغصباً من الخراج ، ان كان الله نهي عن اكل الحرام من غير اضطرار ، فلما اكلوا هذا الخراج عامدين كانوا أكليين للحرام المحض بغير تأويل ولا شبهة ، ومن أكل الحرام ، وتكح به النساء ، واشترى منه الاماء من غير إقلاع عنه ولا تبرم منه فقد بارز الله تعالى بالعداوة ، ومن بارز الله بالعداوة فقد كفر عند كل ذي دين وفهم .

فلما استحلوا ذلك واستطابوه قال لهم : ينبغي لنا ان نجعل من هذا المال الذي هو الخراج قسطاً لأقوام يجاهدون^(١) الناس ويشغل سائر الناس في معاشهم وأسواقهم وتجاراتهم وصنائعهم ، فليس كل مسلم يمكنه الجهاد ، فرغب كباراؤهم ورؤساؤهم في ذلك ميلاً منهم للبدعة والخفض والراحة ، ورغب في ذلك اهل الحروب ، وحملة السلاح ، لما يتعجلونه من أخذ المال ، فاجابوا الى ذلك وصوبوا رأيه فيه ، فصرف عند ذلك تلك الأموال المأخوذة حراماً وغصباً وظلماً

(١) هنا يبايض في الأصل .

من اصنف أهل الزكاة الى قوم جندهم ، ودونهم جنداً للجهاد بزعمه ،
فصير المجاهدين يجاهدون باجرة ، فابطل ثواب الجهاد على جميع
المسلمين من تخلف عنه ، ومن يجاهد منهم باجرة ، والأجرة مع ذلك
من مال حرام وكل من عمل باجرة فلا ثواب له على عمله ، وكل شيء
يأخذه المجاهدون بالأجر من الغنائم فهو عليهم حرام ، لأنهم جاهدوا
بالأجرة ، فلاحظ لهم في الغنائم التي كانوا يأكلونها لأنها عليهم حرام ،
والأجرة عليهم حرام ، والمال المأخوذ من الخراج على جميع من اكل منه
شيئاً حرام ، فهل للناس باعظم من هذه المصيبة في المسلمين بما ذكرنا
من البدع مع ما صرفه عن الثمانية اصناف ، الذين جعل الله الزكاة لهم
من حظوظهم من الزكاة .

هذا ، وكل من قتل منهم في الجهاد فإنه كان مقتولاً باجرة دون طاعة
الله وفي غير سبيله ، ثم جعل من هذا المال المأخوذ حراماً من الخراج
قسماً للقوم من الفقهاء ، فقبلوا ذلك وأكلوه الفقهاء ومن أقامهم بزعمه
يعلمون المسلمين معالم دينهم ، وكذلك الأئمة المصلين بهم في البلدان
والمؤذنين ، فقبلوا ذلك وأكلوه مستحلين له ، فدخل في هذا الحرام جميع
علمائهم وجهاتهم ، واسقط بذلك عن المعلمين ثواب تعليمهم ، وعن
المؤذنين ثواب تأذيتهم ، وعن المصلين بالناس ثواب صلاتهم بالأجرة
التي أخذوها على ذلك من الحرام ، فصاروا في تلك الحالة مستأجرين
للأذان والصلاة ، فاذانهم وصلاتهم بالأجرة التي أخذوها على ذلك
كله ، فصاروا في تلك الحالة مستأجرين ، وبقيت عليهم فرائض الأذان
والصلاة ، لأنه غير جائز للمصلي ان يعتد بصلاة يصليها بالأجرة ،
وكان يترك فرضه الذي اوجبه الله عليه بغير اجرة ، وليس منهم من
جعل فرضه غير صلاته التي صلاها باجرة ، فباخذوا بتلك الصلاة

الأجرة لاداء فرائضهم من الصلوات ، فلم يكونوا مصلين لله تعالى
بوجه ولا سبب .

وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بغير خلاف : « من
ترك صلاة واحدة عامداً متعمداً فقد كفر » وكفى بهذه الحالة خزيًا ،
وفضحية ، ومقتناً ، وكفرأً ، والحادأً ، وجهلاً ، وعناداً .

ومن بدعه ايضاً : في هذا المعنى ما حكم به في اهل الذمة من أخذ
الحرام ، فان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عاهد اهل الذمة
على شيء معلوم محدود ، يؤخذ منهم في كل سنة بعد شروط شرطها
عليهم إن تقضوها ، أو شيء منها ، لم يقبل منهم بعد ذلك غير
الاسلام ، أو القتل ، واستباحة الأموال ، والذاري ، ولم يجعل لهم في
ذلك منازل لغني ولا فقير ، بل جعل غنيهم وفقيرهم في ذلك كله
بالمسوية ، فجعلهم عمر طبقات ثلاث ، فأخذ من الأغنياء بحساب
طبقتهم ، ومن أوسطهم بحسابهم ، ومن عايتهم بقسطهم ، فقبلوا
ذلك منه ، واكلوه مستحلين له ، مع علمهم بمخالفته للرسول في ذلك
كله ، ثم عمد الى مال الخمس فصرفه عن أهله ومنعهم منه^(١) وجعله

(١) روى النسائي في كتاب النية من سننه ، عن عمر بن يحيى بن الحارث ، عن
عجوب بن موسى ، عن أبي اسحق الفزاري ، عن سفيان ، عن قيس بن مسلم قال
سألت الحسن بن محمد « يعني محمد بن الحنفية » عن قوله عز وجل « واعلموا انما
هنكم من شيء فان الله خمس » سورة الأنفال : الآية ٤١ قال : هذا مناجاة كلام الله الدنيا والآخرة
الله قال : اختلوا في هذين السهمين بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
سهم الرسول وسهم ذي القربى فقال قائل : سهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
وسلم) للخليفة من بعده وقال قائل : سهم ذي القربى لقراءة الرسول ، وقال قائل
سهم ذي القربى لقراءة الخليفة ، فاجتمع رأيهم على أن جعلوا هذين السهمين في
الحليل والعدة في سبيل الله عز وجل فكانا في ذلك في خلافة أبي بكر وعمر وقد أورد

في اثمان الكراع من الخيل والسلاح للمجاهدين فقال لأمر المؤمنين (عليه السلام) الأموال كثرت ولا يجوز أن نجعل لكم خمس هذه الأموال ، ولكن نجعل لكم بعضها ونصرف البعض في الكراع والسلاح .

فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) إن كان المال لك فلا حاجة لنا اليه ولا الى شيء منه ، وإن كن لنا فلا تأخذه الا بالتمام والكمال ، فمنعهم عن ذلك جميعه ، فقبلوا منه ، واكلوه دون اهله ومستحقه كفراً والحاداً وظلماً وعناداً .

ومن بدعه أيضاً : في فريضة الصيام الذي افترضه الله في شهر رمضان ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استثن للصائمين النوافل في ليالي شهر رمضان فرادى ، وهي التي تسميها العامة : التراويح ، واجماع الأمة (الرسول) صلى الله عليه وآله وسلم لم يرخص في صلاتها جماعة فجعلها عمر جماعة^(١) خلافاً على رسول الله

= السيوطي هذه الرواية أيضاً بطريقه في تفسير الدر المنثور (ج ٣ ص ١٨٥) وقال : اخرجها عبد الرزاق في المصنف ، وابن أبي شيبة ، وابن جرير ، وابن النضر ، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، والحاكم عن قيس بن مسلم الجعدي المذكور ، وأوردها أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره الكبير بطريقه عن قيس بن مسلم أيضاً ، واعترف النقوشبي الأشعري في شرحه للتجريد ص ١٠٨ بأن ذلك من مستحدثات عمر ، غير أنه اعتذر عنه بأن ذلك ليس مما يوجب قدحاً فيه ، فإن محالة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس يبدع وأوردها أيضاً الجصاص في كتابه أحكام القرآن وغير هؤلاء كثيرون . الكاتب

(١) صلاة التراويح هي نافلة شهر رمضان جماعة ، قال الجزري في النهاية بمادة (روح) : ومنه حديث صلاة التراويح لأنهم كانوا يستريحون بين كل تسليحتين ، والتراويح جمع ترويقة ، وهي المرة الواحدة من الراحة ولا يرئاب أحد في أنها ما كانت أيام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا في خلافة أبي بكر ، وإنما سنها الخليفة الثاني =

(صلى الله عليه وآله وسلم) في سنته ، وهم جميعاً يقرون أنها بدعة ، ثم يزعمون أن بدعتها بدعة حسنة فليل لهم : أتقولون إنها أحسن من سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي ذلك الكفر ، أم تقولون إن سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أحسن منها ، فإن قالوا : إن هذه البدعة أحسن من سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

= عمر سنة ١٤ من الهجرة ، وبص على ذلك البخاري في صحيحه في كتاب صلاة التراويح ، قال : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، قال : فتوفي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر وأخرج مثل ذلك مسلم في صحيحه في باب الترغيب في قيام رمضان ، وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، قال : خرجت مع عمر ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون . . فقال عمر : أي أرى لو جمعت هؤلاء على قاريء وأحد كان أمثل ، ثم عزم فجمعهم صلى أبي بن كعب قال : ثم خرجت مع ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر نعمت البدعة هذه قال الفسطلاني في شرحه للبخاري نسخها بدعة لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يس لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ، ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا العدد ومثله شراح البخاري ، وأخرج هذا الحديث أيضاً مالك في الموطأ في باب ما جاء في قيام رمضان ، وقال أبو الوليد ابن الشحنة في تاريخه « روضة الماطر » في حوادث سنة ٢٣ عند ذكر وفاة عمر : هو أول من نهى عن بيع لهبات الأولاد ، وجمع الناس على أربع تكبيرات في صلاة الجنائز ، وأول من جمع الناس على إمام يصلي بهم التراويح ، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى في ترجمة عمر : هو أول من س قيام شهر رمضان بالتراويح وجمع الناس على ذلك ، وكتب به إلى البلدان ، وذلك في شهر رمضان سنة ١٤ وجعل للناس بالمدينة قارئين قارئاً يصلي التراويح بالرجال وقارئاً يصلي بالنساء ، ومثله ابن عبد البر في الاستيعاب وقال السيوطي في تاريخ الخلفاء في ذكر خلافة عمر بقلا عن العسكري في أولياته : هو أول من س قيام شهر رمضان بالتراويح ، وأول من حرم المتعة ، وأول من جمع الناس في صلاة الجنائز على أربع تكبيرات ، ومثله في عاصمة الأوائل للمشيخ علاء الدين . الكتب

وسلم) كفروا ، وإن قالوا : أن سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أحسن منها فالأحسن أولى وأوجب ، صلى الله عليه وآله وسلم ان اجماعهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. فاي حسن في الضلالة ، فافسد عليهم صلاته كما أفسد عليهم فرضه ، إذ أمرهم بالانقطاع قبل ظهور النجم .

ومن بدعه في الحج : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ان العمرة قد دخلت في الحج هكذا الى يوم القيامة - وشبك اصابعه - وكان مقام ابراهيم (عليه السلام) قد أزالته قريش في الجاهلية عن موضع ابراهيم (عليه السلام) الى الذي هو فيه اليوم ، فلما فتح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكة رده الى موضعه ، فلما كان ايام عمر قال : من يعرف موضع هذا المقام في الجاهلية ؟ قال رجل : أنا أعرفه وقد أخذت قياسية بسير هو عدي ، فعلمت انه يحتاج اليه يوما فقال عمر : جئني به ، فاتاه الرجل بذلك السير ، فرد به المقام الى الموضع الذي كان في الجاهلية وهو الى اليوم هناك ، ثم انه نهاهم عن المتعتين : متعة النساء ، ومتعة الحج ، فقال : متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالين وأنا أنهي عنهما واعاقب عليهما^(١) وقد اجمعوا

(١) إن نهي عمر عن المتعتين أصبح من المتواتر بين الفريقين ، والنزاع قائم بين السنة والشيعة في تفسير قوله تعالى من سورة النساء : ﴿فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن﴾ سورة النساء : الآية : ٢٤ وكان ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة والسدي وغيرهم يقرأونها ﴿فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى﴾ كما روى ذلك عنهم ابن جرير الطبري في تفسيره الكبير ، وروى ذلك عنهم وعن ابن مسعود جماعة كثيرة من حفاظ الأمة وثقاتها ، وقد اخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أحاديث كثيرة في مشروعيتها ، والى العلماء في هذه المسألة كتباً ورسائل كثيرة مطبوعة ومخطوطة راجعها ان شئت .
الكاتب

جميعاً في رواياتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لما حج حجة الوداع قال للناس بعد ان طافوا وسعوا : أيها الناس من كان ساق الهدي من موضع احرامه فليقم على احرامه حتى يبلغ الهدي محله ، ومن لم يكن ساق الهدي فليحل وليتمتع بالعمرة الى الحج ، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت الذي أمرتكم به ، ولكفي قد سقت الهدي والله تعالى يقول في كتابه : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(١) فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الحج على وجهين لا يجوز غيرهما :

الحج مفرداً وذلك ان ساق الهدي معه من موضع احرامه لا يجوز له غير ذلك .

والوجه الآخر مقروناً بالعمرة وذلك لمن لم يسق الهدي لا يجوز له غير ذلك ، فمن تجاوز عن يسوق الهدي مفرداً فلا حج له ، ومن تجاوز عن لم يسق الهدي للحج مقروناً بالعمرة فلا حج له ، اذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حكم بهذا بلا خلاف في الرواية به عنه (عليه السلام) ولا تكون العمرة إلا بالاحلال من الاحرام الأول ، كما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فليحل وليتمتع بالعمرة الى الحج ، والعمرة لا تكون إلا بالمتعة ، وهي الاحلال ، والتمتع بما يتمتع به المحلون ، من الثياب ، والطيب ، والنساء ، وغير ذلك الى يوم التروية ، ثم يجلد عند ذلك الاحرام للحج في وسط المسجد الحرام ، فامر عمر الناس أن يحجوا حجاً مفرداً ، من ساق الهدي ، ومن لم

(١) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

يسق ، ونهاهم عن التمتع بالعمرة خلافا على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ونهاهم مع ذلك عن متعة النساء التي حصن الله بها فروج المسلمين ، فكل من زنى بعد ذلك فمثل وزره في عنق عمر .

وقد قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : لولا كلمة سبق بها ابن الخطاب ما زنى إلا شقي ، فافسد عليهم حجهم بما ذكرناه من بدعه فيه وتغييره ، والحجاج الآن يطوفون بالبيت ثم يصلون في موضع المقام ، فبطل الطواف عليهم إذ لم يصلوا في مقام إبراهيم (عليه السلام) الذي وضعه فيه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما قال الله تعالى : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ (١) وإذا بطل الطواف بطل الحج ، وكذلك ما ذكرناه من الحج المفرد ، والحج المقرون (٢).

(١) سورة البقرة : الآية : ١٢٥ .

(٢) ومن ذلك : أن عليا أهل البيت (عليهم السلام) ذكروا عن ابن عباس (رضوان الله عليه) أنه لما دخل مكة وعبد الله بن الزبير على المبر يحطب ، فوقع نظره على ابن عباس وكان قد أضمر ، فقال : معاشر الناس قد أناكم أعمى أعمى الله قلبه ، بسب عائشة أم المؤمنين ، ويلعن حوارى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ويعمل المتعة وهي الزنى المحصن ، فوقع الكلام في ادن عبد الله بن العباس وكان متوكلًا على يد غلام له يقال له عكرمة ، فقال له : أدني مني ، فأدناه حتى وقف بأزائه وقال :

إنا إذا ما فشة نلقاها سر أولاهنا على أخراها

قد انصف القارة من رامها

أما قولك : إنا سب عائشة أم المؤمنين فبنا صارت لأبيك ولأبائك ، وأما قولك حوارى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فإن الزبير لم ينصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) بعد وفاته ، إذ أخرج زوجته للحنوف والمقارعة بالسيوف وترك عرسه في بيته تصان بأذيالهن ، وأما قولك : يعمل المتعة وهي الزنى المحصن فوالله لقد عمل بها على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يأت بعده رسول لا يحرم ولا يحلل ، والدليل على ذلك قول ابن صهاك : متعتان كانتا على عهد رسول الله فانا أمتع منها وأعاقب عليهما ، فقبلنا شهادته ولم نقبل تحريمه

ومنها ما ابتدعه : في الحدود ، ومن ذلك حد الخمر ، فان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) باجماع اهل الرواية جعل حد الخمر أربعين بالنعال العربية ، وجرائد النخل ، وذلك النصف ، وأقل الحد حد القاذف ، وهو ثمانون جلدة ، فقال عمر : ان الشارب إذا شرب سكر ، وإذا سكر افترى ، وإذا افترى وجب عليه حد القاذف ، فاسقط سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وفرض الله في حد الخمر وصير له حداً من عنده برأيه^(١) ولو وجب ما قاله في حال السكر من

وانك من متعة فاذا نزلت عن عودك هذا فاسأل أمك عن بردي عوسجة ، ومضى عبد الله بن العباس ، ونزل عبد الله بن الزبير مهرولاً الى امه ، فقال : احبريني عن بردي عوسجة ، والحق عليها غضبا ، فقالت له : إن اباك كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد أهدي له رجل يقال له عوسجة بردين ، فشكا أبوك الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) العروبة فاعطاه برداً منها ، فجاءني فمتعني به ومضى فمكث عني برهة وأذا به قد أتاني بيردتان فمتعني به فملقت بك وإنك من متعة ، فمن أين وصلت هذا .

قال : من ابن هبلس فقالت ألم أنك عن بني هاشم وأتيتك إن لم السنة لا نطاق . كذا في المختصر من الأصل للحافظ ابن شهر آشوب السروي (رحمه الله) . الكاتب

(١) روى مسلم في كتاب الحدود باب حد الخمر من صحيحه بسنده عن أنس بن مالك : ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أتى برجل قد شرب الخمر فجلبده بجريدتين نحو أربعين قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمرو استشار الناس ، فقال عبد الرحمن بن عوف ، أحف الحدود ثمانين ، فأمر به عمر ، وروى مثل ذلك روايات أخر بطرق مختلفة ، ووافقه النووي في الشرح ، وقال ابن حجر الميمني المكي في شرح الأربعين حديثاً النووي ما نصه : وجلبدهم في الخمر ثمانين ليس فيه زيادة محظورة وان اقتصر (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه وأبو بكر على أربعين ، لأن الناس لما أكثروا الشرب في زمنه ما لم يكسر واقبله ، استحقوا ان يزيد في جلبدهم تكيلاً لهم وزجراً ، فكانت الزيادة اجتهاداً منه بمعنى صحيح مسوغ لها (انتهى) .

وقد ذكر ذلك ايضا السيوطي في تاريخ الخلفاء فقال : انه أول من ضرب على الخمر =

الاقتراء لوجب على الشارب حدان ، حد الشرب ، وحد الاقتراء
والقذف ، كما لو زنى رجل في حرز حال السرقة منه ، لوجب عليه حد
الزنى ، وحد السرقة .

ومن ذلك حد السارق : فان اهل الأثر اجمعوا ان امير المؤمنين
(عليه السلام) قطع الرجل من مفصل الكعب وترك الحق^(١) ليقوم
عليه للصلاة ، وأنه قطع اليد من مفصل مجمع الأصابع وترك الكف مع
الايهام لوضوء الصلاة ، وقال : بهذا امر الله ورسوله ، فخالف عمر
ذلك ، فقطع اليد من الزند ، والرجل من مفصل أسفل الساق مع
الكعب ، خلافا على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ومنه ما دخل به الفساد : العظيم على جميع الأمة ، من تولاه ومن
لم يتولاه ، وذلك في الطلاق والنكاح فان الله ورسوله جعل الطلاق على
العدة وعلى السنة ، فقال عمر : من طلق ثلاثا في مجلس او يمين فقد لزم
حكم الطلاق سواء كان لك في جده أو غير جده ، واحتج في ذلك بأنه
زعم أن الناس قد استعذبوا الايمان بالطلاق فالوجه ان ينفذ عليهم
الحث في ذلك ليرتدعوا عنه^(٢) فالزم الحاث في يمينه بالطلاق ، وسماه

ثمانين ، ومثل ذلك ما ذكره العلامة الشيخ علاء الدين في كتابه (محاضرة الأوائل) في
الفصل الثامن والعشرين منه نقلا عن أوائل السيوطي فقال : اول من جلد في الخمر
ثمانين جلدة عمر . ولم يشك احمد في أن ذلك من بدع عمر ومن
مستحدثاته . الكاتب

(١) الحق بضم الحاء المهملة وتشديد القاف رأس العضد ورأس الورك .

(٢) روى مسلم في كتاب الطلاق من صحيحه عن ابن عباس بطرق مختلفة ، قال : كان
الطلاق على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإي بكر ، وستين من
خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، قال : فقال : عمر بن الخطاب : إن الناس قد
استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم ، قال : فامضاه عليهم
ونقله قاسم بك امين في (ص ١٧٣) من كتابه «تحرير المرأة» عن صحيح البخاري ،

طلاق البدعة ، واتبعوه على ذلك ورضوا فيه مع اجماعهم انه بدعة ، وهم قد سمعوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ، فدخل الضرر العظيم على جميع الناس بهذه البدعة لأن المطلق هذا الطلاق الذي قد اجمعوا انه بدعة فهو غير مُطْلَقْ فالمرأة تخرج من بيت زوجها وهي غير مطلقة ، فيتزوجها رجل آخر ، وهي غير مطلقة الأول وهي حرام عند الثاني ، وفسد ايضا الكساح لفساد الطلاق ، وابتاحت الفروج حراما ، وفسد النسل بفساد النكاح .

وروى مشايخنا عن امير المؤمنين (عليه السلام) انه قال : تجنبوا المطلقات ثلاثا في مجلس واحد فانهن ذوات ازواج فانه (عليه السلام)



= ونقله انقضا للرشيد في (ص ٢١٠) من المجلد الرابع من متار ، عن ابي داود النسائي ، والحاكم ، والبيهقي ، ثم قال مر هذا لفظه ومن قصاء النبي بحلافه ما اخرج به البيهقي عن ابن عباس قال : طلق ركابة امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا فسأله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كيف طلفتها قال : ثلاثا قال : في مجلس احد قال : نعم قال : فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت .

وذكر ايضا ابن اسحق في (ص ١٩١) من الجزء الثاني من سيرته ، وروى قاسم بك أمير في (ص ١٧٢) من كتابه تحرير المرأة ايضا عن النسائي ، والقرطبي ، والريعي بالاستناد الى ابن عباس ، قال : أخبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن رجل طلق امرأته ثلاثا جمعا ، فقام غضبان ثم قال : انكم بون بكتاب الله وأنا بين اظهركم ؟

قلت . وفي تفسير سورة الطلاق من الكشاف نحوه ، وربما قيل ان هذا الحديث دال على فساد الطلاق الثلاث بلثرة لكونه لعبا ، وبذلك قال سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين ، لكن الحق ان اللعب انما هو في قوله ثلاثا ، فيلغى ، واما قوله : انت طالق ، فيؤثر اثره ، إذ لا لعب فيه كما هو واضح اورد ذلك كله العلامة الحجة شرف الدين في الفصول المهمة ص ٥٢ الكاتب .

قال : لا يكون الطلاق طلاقاً حتى يجمع الحدود الأربعة ، فان نقص منها حد واحد لا يقع الطلاق وهي :

الاول : ان تكون طاهراً من غير جماع ، ويقع بعد خروجها من حيضها .

والثاني : ان يكون الرجل مريداً للطلاق اختياراً .

والثالث : ان يحضره شاهدا عدل .

والرابع : ان ينطق بالطلاق ، مع اجماعهم ان هذا هو الحق^(١) ولهذا الحال قل المحبون لأمر المؤمنين (عليه السلام) إذ كان نكاحهم فاسداً لفساد طلاقهم ، ونسلهم فاسداً لفساد نكاحهم ، وقد حكم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال ، لا يجب أمير المؤمنين الا طاهر الولادة دون خبيثها .

ونظير هذه البدعة^(٢) منه ما قد يشمل فساد وعم ضرره ، ودخلت مصيبته على جميع المسلمين والمعاهدين ، وهو منعه من بيع امهات الأولاد في حياة السيد ، وبعد وفاته ، وإيجابه حرمتهم بعد وفاة مالکهن ، فكل من كانت له أمة فولدت منه ولداً مات الولد او بقي فسيدها يمنع من بيعها ، واذا مات سيدها منعوا ورثته من ادخالها في

(١) وفي نسخة: ثم زعموا ان عائشة قالت قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل ، فعملوا على هذا الحديث ، وجعلوه من أصولهم ، ولو ميروا وفهموا لعلموا ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يجوز له ان يكتف فريضة مثل هذه ، عظيمة في الدين من جميع اصحابه ، حتى يديها لأمرأة من مسائه دون غيرها ، سبحانه الله ، ما أبى هذا الجهل وابعدهم من كل فهم وعقل ، وانما فعل الرجل هذا والزمه الناس ليثبت له ما نهي عن متعة النساء التي أباحها الله تعالى فحرمها عمر على الناس .

الميراث ، ويزعمون انها صارت حرة بعد موت سيدها عنها ، فما اعظم بلية هذه البدعة على جميع من هو تحت حكم الاسلام ، وذلك ان الأمة إن كانت اذا ولدت من سيدها تصير حرة فقد حرمت على سيدها في وطئها واستخدامها إلا بعقد النكاح تزويجاً بعد عقد الملك ، وان كانت أمة حللها بعقد الابتياح فمحال ان يحرم بعض مقتضى العقد ويحل بعضه .

وقد اجمعوا ان سيدها يطأها بعد ولادتها منه بعقد الابتياح الذي يملك به بيعها او هبتها ، ووطئها قبل الولادة منه وغير جائز ان يفسخ من ملكها بذلك العقد حد واحد ، إلا فسدت حدود ذلك العقد ، ولا يثبت جميع حدوده حتى يخص ذلك كتاب من الله وسنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا ما لا يجد احد اليه سبيلا ، فاذا مات سيد الأمة ولها منه ولد وكان ولدها هو الوارث دون غيره لزمه حرية والدته ، لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من ملك ذا رحم فهو حر ، وان كان مع ولدها وارث غيره كان لمن معه من الورثة نصيبهم من الأمة ، إذ لم يعتقها سيدها ووجب على الولد ان يستخلص والدته من الورثة بدفع حقهم بحكم ثمنها على والده من نصيبه من الميراث .

فاذا استخلصها صارت حرة فان كان ولدها قد مات قبل موت السيد وورثها غير ولدها فهي أمة للورثة يحل لهم جميعاً^(١) وطئها ، وبيعها ، وهبتها ، واستخدامها غير ولد سيدها من غيرها ، فان كان لسيدها ولد من غيرها فلولده من غيره ملكها ، وبيعها ، وهبتها ، واستخدامها ، ولا يحل وطئها ، فهذا حكمها الذي أمر الله به ورسوله ،

(١) أي يحل لكل واحد منهم مع إحد الباقين من الورثة . الكاتب .

فهم الآن يسمون ورثة الأمة من ملكها من كل وجه وهي أمة لهم ، إذ لم يكن سيدها أعتقها ، فيحولون بين مالكها من الورثة وبينها ، ويمنعون الوارث من تزويجها ممن يخطبها على سبيل حكم الحرية دون حكم المال ، فإن فعلوا أولاد زوجها فزواجها حرام بتزويج مالكها ، وبتزويجهم إياها دون وارثها على من تزويجها ، والوارث إنما تزويجها على أنها حرة ، وليس عنده أنها ملك له ، ولا أولاد من تزويجها منها محالينك للورثة .

فإن الاجماع من المسلمين : أن من تزوج أمة لغيره بغير إذن مالكها فنكاحها حرام ، وفروجها عليه حرام ، وأولادها منه عبيد لسيدها ، سواء كان المتزوج بها حراً أو عبداً ، فليُنظر الآن ذو الفهم في هذه البدعة في حكم الأمة ما أعظم مصيبتها واطهر ضررها ، ونخبها ، ونكاحها في حال الدين والدنيا فإنه قد لحق وارث الأمة ضرر منعه إياه من أمته ، ولحق الأمة ضرر امتناعها على وارثها في ملكها ، ولحق المتزوج ضرر ما هو مقيم عليه من وطئ فرجها حراماً ، ولحقها هي أيضاً من ضرر هذا التحريم مثل الذي لحق المتزوج بها ، ولحق ولدها في تلك الحالة ضرر ولادتهم من وطئ حرام ، وحكم وجوب رقيم لوارث الأمة ، فكم من وجه قد لحق الخلق من ضرر هذه البدعة ، وجميع وزر هذه الوجوه التي لحق ضررها منها لازم لمن ابتدعها إلى يوم القيامة ، من غير أن ينقص القوم من وزرهم في ذلك شيئاً .

واجمع أهل الأثر أن علياً أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يحكم بملك امهات الأولاد وبيعهن على أحكام ملكهن للورثة ، مما قلنا ذكره وأنه (عليه السلام)^(١) أمر في وصيته وقت وفاته : أن يجعل امهات

(١) وأجمعوا أن علياً (عليه السلام) لما حضرته الوفاة كان له ثمان عشرة مربية ، فقال في وصيته : أن جميع امهات أولاده من الاماء مصوبات على أولادهن بما ابتاعهن به من

اولاده بيعاً على اولادهن منه من انصباتهم من الميراث بالأثمان التي اشتراهن بها ، وجعل كل أمة لا ولد لها حرة من ثلث ماله ، ليعلم ذو الفهم ان أمهات الأولاد على حال ملكهن ، ولما جعل أمير المؤمنين (عليه السلام) أمهات أولاده كذلك على اولادهن صرن عند ذلك احراراً على اولادهن ، لقول الرسول (عليه الصلاة والسلام) : « من ملك ذا رحم فهو حر » وصرن أمهات اولاده بذلك طاهرات طيبات في تزويجهن لعبده وغير تزويجهن .

ومن بدعه في النكاح : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعل المسلمين اكفاء بعضهم لبعض في النكاح ، من غير أن يميز في ذلك قرشياً ولا عربياً ولا عجمياً ولا مولى ، وقال فيما نقل عنه بإجماع : من جاءكم مخاطباً ترضون دينه وأمانته وفروجه ، ان لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير^(١) وقال في الحجة السوداء : المؤمنون اخوة تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد واحدة على من سواهم ، وقوله هذا (عليه السلام) موافق لقول الله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم ﴾^(٢) ولم يميز الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)

= اثمانين ، فجعلهن في حال قسمة الميراث من قسط اولادهن من الميراث ، قال : ومن كان من إمامه غير ذوات اولاد فهن حرائر من ثلثه ، اولا ترى ان أمير المؤمنين (عليه السلام) قد باع أمهات اولاده من إمامه خاصة دون غيرهن من الأماء على اولادهن ، ليعلم ذو الفهم ان الأمة ملك للوارث كان لها ولد أو لم يكن - كذا في بعض النسخ بدل من العارة المذكورة - .

(١) روى هذا الحديث ابن الربيع في تيسير الوصول اختصار جامع الأصول لابن الأثير الجزري ج ٤ ص ٢٦٤ عن أبي هريرة عن النبي (ص) ولكن بلفظ (ترتضون دينه وخلقه) وقال أخرجه الترمذي . الكاتب .

(٢) سورة الحجرات : الآية : ١٠ .

ومسلم) بين المؤمنين في حال من الأحوال بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب ، فميزهم عمر ، فاطلق تزويج^(١) قريش في سائر العرب والعجم ، وتزويج العرب^(٢) في سائر العجم ، ومنع العرب من التزويج^(٣) في قريش ، ومنع العجم من التزويج^(٤) في العرب ، فانزل العرب في قريش منزلة اليهود والنصارى ، وانزل العجم في سائر العرب كذلك ، إذ أطلق الله تعالى للمسلمين التزويج في أهل الكتاب ولم يطلق تزويج أهل الكتاب في المسلمين ، وقد زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب من المقداد بن الأسود الكندي ، وكان مولى لبني كندة ثم قال (صلى الله عليه وآله وسلم) : أتعلمون لم زوجت ضباعة بنت عمي من المقداد ؟ قالوا : لا قال (صلى الله عليه وآله وسلم) : ليتضع الكاح فينا له كل مسلم ، ولتعلموا أن أكرمكم عند الله أتقاكم ، فمن يرغب بعد هذا عن فعل الرسول فقد رغب عن سنة الرسول وقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : من رغب عن سنتي فليس مني ، وقيل لأمر المؤمنين (عليه السلام) أيجوز تزويج الموالي بالعربيات ، فقال : تتكافأ دماؤكم ولا تتكافأ فروجكم^(٥) .

ومنها : منع اليهود والنصارى إذا أسلموا من ميراث ذوي أرحامهم الذين لم يسلموا ، فحرمهم الميراث بإسلامهم وصير الإسلام وبألا

(١) أقول : هكذا في الأصل . والصواب هو : تزويج .

(٢) وفي نسخة ممن يرغب بعد هذا عن سنة رسول الله فقد سغه ومن سغه رسول الله فقد كفر ، وقال (صلى الله عليه وآله وسلم) الخ .

(٣) في صدر قول أمير المؤمنين (عليه السلام) استفهام مقدر ، وهو استفهام إنكاري فكأنه (عليه السلام) قال أتتكاافأ دماؤكم ولا تتكافأ فروجكم ، إذ الدماء أهم مراعاة عند الشارع المقدس من الفروج ، هاذا جواز ذلك فهذا أولى بالجواز .

الكاتب

عليهم في منعهم به من حقوقهم ، واحتج في ذلك بقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : أهل الملتين لا يتوارثان ، ولم يعلم تأويل هذا القول من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واجمع أهل الروايات ان عثمان بن عفان خالفه في ذلك ، وورثهم وكذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) ما معنى قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : أهل الملتين لا يتوارثان ، لانه يعني ان ترثهم ولا يرثونا ، واذا كان ذلك كذلك لم تكن متوارثين ، كما أننا ننكح فيهم ولا ينكحون فينا ، ثم قال (عليه السلام) : ويمنع المسلم من ميراثه لأجل الاسلام وهل زاده الاسلام الا خيراً وعزاً .

ومنها : أحكام الموارث في الاسلام ، فان عمر امر الناس ان يتبعوا قول زيد بن ثابت في الفرائض ، وقال : إن زيدا أفبرضنا فزادوا بعده في الخبر وعلي اقصانا وأبي أفراس ، ثم أسندوا الخبر الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تخرصاً وافتراء لأن هذا بعيد من قول الرسول (عليه السلام) إذ لم يكن في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا أحد ان يقول في القضاء ولا في الفرائض ولا في غيرها ، وكان من حكم زيد بن ثابت في أيام عمر في الفرائض ان جعل مال ذوي الأرحام وغيرها الذي حكم الله به في كتابه بقوله : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ ^(١) للعصبة ، وقال زيد : لا يعطى ذو الأرحام شيئاً من الميراث عناداً لله ولرسوله في ذلك .

ثم تخرصوا للعامة خيراً انتقادت لهم به أسندوه الى ابن عباس ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما أبقت الفرائض فلا ولي عصبة ذكر ، وقال رجل : هذا الكلام لا يليق بالرسول ، لو كان للقوم

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٦ .

تميز وفهم ، إذ كانت العصبية في اللغة هم الذكران دون الاناث من اهل بيت الأب دون الأم ، والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أنا افصح العرب ، ولا فخر ، وكذلك يجب ان يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) افصح الخلق ، واعلمهم بالحقائق ، فكيف يجوز ان يقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع فصاحته وعلمه وحكمته (عصبية ذكر) ولو تكلم بهذا لجهل الناس بالعربية من الولدان والنسوان لسخر منه ، فصير زيد كلها كان باقيا بعد القسمة في الكتاب للعصبية بزعمه رجوعا بالناس الى احكام الجاهلية في المواريث ، فانهم كانوا يورثون الرجال ولا يورثون النساء ، ويورثون الأعمام ولا يورثون الأخوال ، فخالف الله احكام الجاهلية باحكام شريعته فقال عز من قائل : ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾^(١) ثم قال : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾^(٢) فدخل في ذلك الرجال والنساء وأهل بيت الأب وأهل بيت الأم جميعا على العموم دون الخصوص ، ثم اضطروا لفساد حكمهم الى القول بالعمول في حساب الفرائض ، فمنعوا بذلك ايضا كثير من اصحاب السهام سهامهم التي سماها الله لهم ، وكان هذا من حكمهم يوجب الجهل على الله تعالى بالحساب إذ فرض السهام ما لا يستقيم بزعمهم في الحساب ، لأنهم قالوا : إنه قد يتفق بالقسمة نصف ونصف وثلاث ، حتى اضطرب ابن عباس في انكار ذلك عليهم الى ان قال : اترى الذي احصى رمل عالج لم يعلم بانه لا يجوز ان يكون في مال نصف ونصف

(١) سورة النساء : الآية : ٧ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٦ .

وثالث . ثم قال : ومن شاء فليباهلني حتى اباهله ، ان العول غير جائز في دين الله .

وذلك مثل قولهم في امرأة تركت زوجها وأمها واختها لأبيها وأمها ، فزعموا ان للزوج النصف وللأخت من الأب والأم النصف ولسلام الثلث ، وكل ذي فهم يعلم ان الله تعالى لا يجوز في حكمته وتقسيم تدبيره ان يجعل للأخت من الأم والأب أكثر من الأم في الميراث مع قوله تعالى : ﴿ واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ واجماع من المسلمين : ان كل من كان رحمه اقرب كان أحق بالميراث ، ولا خلاف ان الأم اقرب رحما الى بنتها من رحم اختها ، قال المخالفون لنا : وكيف حكمكم انتم بهذه القريضة .

قلنا : للزوج النصف تاما كاملا ، وللأم الثلث بآية التسمية مع الأب ، ويبقى من المال السدس مستحق آية الرحم ، وكانت الأم اقرب الأرحام فاخذته ايضا فصارت لها النصف وسقطت الأخت ولا ترث مع الأم شيئا ، وذلك لان الله حكم بهذا ، وانما ورث الأخوة والأخوات في حال الكلاله من قوله تعالى ﴿ وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ ^(١) فهؤلاء الأخوة من الأم بغير خلاف .

وقال في الأخوة من الأب والأم : ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان عما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ^(٢) فهؤلاء الأخوة من

(١) سورة النساء : الآية : ١٢ .

(٢) سورة النساء : الآية : ١٧٦ .

الأب والأم ولم يذكر معهم والدأ ولا ولدأ ، وكل من خلف والدأ او ولدأ فهو غير موروث كلاله ، وذلك لما لا حظ للاخوة في تركته ، وكل من لا يترك والدأ ولا ولدأ فهو عند ذلك موروث كلاله ، والأخوة اول درجات الكلاله ، لأن الكلاله مأخوذة في حقيقة اللغة من الكل ، وكل من تقرب من الميت في اخذ ميراثه بغيره فهو كلاله ، لأنه كل على من تقرب به ، وكل من تقرب بنفسه دون غيره فليس هو بكلاله ، فقد تحير في معرفة الكلاله المنتسبون الى اللغة ممن تقدم وتأخر ، حتى قال عمر : أخرج من الدنيا ولا اعرف الكلاله ما هي (١) .

(١) روى العلامة الشيخ علاء الدين الهندي الشهير بالمتقي في كتاب الفرائض من كتابه «كنز العمال» بسنده عن سعيد بن المسيب : أن عمر سأل رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) كيف يورث الكلاله قال (صل الله عليه وآله وسلم) : «أوليس قد بين الله ذلك ثم قرأ (صل الله عليه وآله وسلم) ﴿وإن كان رجل يورث كلاله﴾ إلى آخرها فكان عمر لم يفهم فأمر الله : ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله﴾ إلى آخر الآية ، فكان عمر لم يفهم ، فقال لخصمته : إذا رأيت من رسول الله طيب نفس فاسأله عنها ، فسألت عنها فقال - أبوك ذكر لك هذا ما أرى أباك [يت] علمها أبداً ، فكان يقول : ما أراي أعلمها أبداً ، وقد قال رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) ما قال ، ثم قال : أخرجه ابن راهويه ، وابن مردويه ، وهو صحيح . وروى أيضاً بسنده عن عمر قال : لأن أكون أعلم الكلاله أحب إلي من أن يكون لي مثل قصور الشام ، ثم قال : أخرجه ابن جرير .

وروى أيضاً عن ابن سيرين : أن عمر كان إذا قرأ ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ النساء / ١٦٧ . اللهم من بينت له الكلاله فلم تتبين لي ، ثم قال : أخرجه عبد الرزاق في الجامع . وروى أيضاً عن مسروق قال : سألت عمر بن الخطاب عن ذي قرابة لي ورث كلاله ، فقال : الكلاله ، الكلاله ، وأخذ يلحيشه ثم قال : والله لأن أعلمها أحب إلي من أن يكون لي ما على الأرض من شيء ، فسألت عنها رسول الله فقال : ألم تسمع الآية التي أنزلت في الصيف ، فاعادها ثلاث مرات ، ثم قال أخرجه ابن جرير .

«وروي» أحمد بن حنبل في مسنده فيها ذكره من مسند عمر بن الخطاب ، بسنده عن معدان بن أبي طلحة ، قال : قال عمر : ما سألت رسول الله عن شيء أكثر مما =

وإن أبا بكر قال : وددت أني سألت رسول الله عن الكلالة ما هي
فاخبروا جميعا بجهلها بالكلالة ، ومن اقتفى بعدهما آثارهما فهو أكثر
جهلا بمعرفة الكلالة .

« مسأله عن الكلالة ، حتى طعن بأصبعه في صدري ، وقال . يكعبك آية الصيف التي
في آخر سورة النساء .

« وروى » أيضا في مسنده في ضمن حديث طويل الى ان قال عمر : وايم الله ما اعط
الي نبي الله في شيء « منه صحبتته اشد مما اعط لي في شأن الكلالة ، حتى طعن
بأصبعه في صدري وقال . تكعبك آية الصيف التي نزلت في آخر سورة النساء ، واما
ان أعش فسأفني فيها بفضاء يعلمه من يقرأ ومن لا يقرأ (علما ذلك كله من كتاب
نشيد المطاع للعلامة السيد محمد قلي الهندي المتوفي سنة ١٢٦٠ (ح ١ ص ٥٥٣ -
٥٥٤) طبع الهند . انكائب .

أقول : روى كل من : القرطبي في تفسيره : ج ٥ ص ٧٧ ، وابن كثير في تفسيره .
ح ١ ص ٥٩٥ ، والحاكم في المستدرک : ج ٢ ص ٣٠٤ ، والبيهقي في السنن
الكبرى : ج ٦ ص ٢٢٥ عدة أجاديث في الكلالة .

فيا ابدعه الثالث منهم

منها : أنه استبد بهذه الأموال التي تؤخذ من الناس ظلماً واعتداءً ، على ما تقدم به الشرح في باب الخراج ، فاستد بها في اهل بيته من بني أمية دون المسلمين^(١) .

ومنها : انه منع المراعي من الحبال والأودية وحماها ، حتى اخذ عليها مالا وباعها من المسلمين ، فهل يستجيز هذا ، او يستحله مسلم يعتقد دين الاسلام ؟ فان المال الذي يؤخذ حراماً من ابواب الخراج

(١) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه للبهق (ج ١ ص ٢٦) ما لفظه : صحت فيه حراسة عمر فانه اوطأ بني أمية رقاب الناس وولاهم الولايات ، واقطعهم لقطعهم وافتتحت أرمينية في أيامه ، فأخذ الخمس كله فوهبه لمروان فقال عبد الرحمن بن الحجيل جيد الجمحي .

أحلف بالله رب الأمم	ما ترك الله شيئاً مدي
ولكن خلقت لنا فتنة	لكي تبتلي بك أو تبتلي
هان الأميين قد بسونا	منار الطريق عليه الهدى
فما أخذنا درهماً غيلة	ولا جعلنا درهماً في هوى
وأعطيت مروان خمس البسلا	د فبهات سعيك من سعى

وقد ذكر ابن أبي الحديد كثيراً مما استبد به من اسراقة وإقتصاعاته التي أقطعها لبني أمية أقاربه ، فانظرها في (ج ١ ص ٢٦ - ص ٢٧) وانظر بقية مطاعنه وما بقىوا عليه . الكاتب .

ظاهر الخلاف لشريعة الإسلام ، ولن يستحله الأمن كان غير معتقد
الإسلام ، والمراعي التي باعها من المسلمين ليست تخلوا من ان تكون
الأودية والجبال له او للمسلمين ، فان كانت له فعلى مدعي ذلك إقامة
الدليل على ملكه إياه ، وان كانت للمسلمين فهم فيه شرع سواء ، فما
بأله استحلت منهم من شيء^(١) هو لهم حتى يصانعهم عليه ، هل هذا
من فعل المسلمين ؟ كلا ، ما يتوهم ذلك الا جاهل .

ومنها : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) نفى الحكم بن أبي
العاص عم عثمان عن المدينة ، وطرده عن جواره ، ولعنه ، ولم يزل طريداً عن
المدينة ومعه ابنه مروان أيام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأيام
أبي بكر وإيام عمر ، وهو يسمى طريد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
وحتى استولى عثمان على الأمر ، فردّه الى المدينة وآواه ، وجعل
ابنه مروان كاتبه وصاحبه تدبيره في داره^(٢) فهل هذا منه الا خلاف على

(١) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح البحار (ج ٤ ص ٦٧) : هي المراعي حول
المدينة كلها من مواشي المسلمين إلا عن بني أمية ، واعترف به القوشجي الأشعري
في شرحه للتجريد (ص ٤٠٨) . (الكاتب) .

(٢) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح البحار ص ٦٦ - ٦٧ أعداد الحكم بن أبي العاص
بعد أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد صبره ثم لم يرده أبو بكر ولا عمر
واعطاه مائة ألف درهم ، واقطع مروان فداك وقد كانت فاطمة (عليها السلام)
طلبها بعد وفاة أبيها (صلوات الله عليه) نارة بالميراث ونارة بالنخلة فدفع عنها ،
وأمر لمروان ايضاً بمائة ألف من بيت المال ، قال : فجاء زيد بن ارقم صاحب بيت
المال بالمفاتيح ، فوضعها بين يدي عثمان وبكى ، فقال عثمان : أتبكي ان وصلت
رحمي ، قال : لا ، ولكن ابكي لأنني أظنك أنك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت
أنفقت في سبيل الله في حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والله لو أعطيت
مروان مائة درهم لكان كثيراً ، فقال القى المفاتيح يا بن ارقم فأتانا سنجد غيرك
الكاتب

أقول : قال الشهرستاني في المقدمة الرابعة من الملل والنحل : منها رده الحكم بن أمية =

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومضادة لفعله ، فهل يستجيز
الخلاف على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والمضادة لأفعاله الا
خارج عن الدين بريء من الاسلام .

وهل ظن ذوقهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) طرد
الحكم ولعنه وهو مؤمن ، واذا لم يكن مؤمناً فما الحال الذي دعا عثمان
الى رده والاحسان اليه ، وهو رجل كافر ، لولا ان يتعصب لرحمه ،
ويكون يكفر في دينه ، فحققت فيه الآية في وعيد الله عز وجل من سورة
المجادلة حيث قال جل من قائل : ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم
الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناهم او
إخوانهم او حشيرهم ﴾ (١) ولعمري لو كان عثمان يؤمن بالله واليوم
الآخر ما ود من حاد الله ورسوله ، فلم يطرد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
الحكم من جواره الا وقد ثبت انه كان من الذين يحادون الله
ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

ومنها : أنه جمع ما كان عند الناس من صحف القرآن فلم يترك
عند احد صحيفة فيها شيء من القرآن الا اخذها منه ، غير عبد الله بن
مسعود ، فانه امتنع من دفع صحيفته اليه ، فطالبه بدفعه فابى ، فضربه
حتى كسرت منه ضلعان ، وحمل من موضعه وهو لما به عليل فبقى أياماً
ومات في تلك الأيام التي ضرب فيها (٢) ثم عمد الى الصحف ، فألف

الى المدينة بعد أن طرده النبي (ص) وكان يسمى طريد رسول الله ، وبعد أن تشفع
الى أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) أيام خلافتيهما ، فلما أجاباه الى ذلك ، ونفاه صر
من مقامه أربعين فرسخاً ، الى أن قال : وتزوجته مروان بن الحكم بته ، وتسليمه
خمس عنائم أفريقية له ، وقد بلغت مئتي ألف دينار . الى آخره .

(١) سورة المجادلة . الآية : ٢٢ .

(٢) قال بن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج (ج ١ ص ٢٣٦) : ولما مرض ابن مسعود

منها هذا المصحف الذي في أيدي الناس ، فامر مروان بن الحكم وزياد بن سمية وكانا كاتبيه يومئذ ، فكتبوا هذا المصحف مما ألفه من تلك المصاحف ، ودعا زيد بن ثابت فامره ان يجعل له قراءة يجعل الناس عليها ، ففعل ذلك^(١) ثم طبع تلك المصاحف بالماء ورمى بها^(٢) وهي

مرضه الذي مات فيه ، أثناء عثمان عائداً فقال : ما تشكي فقال : ذنوبي ، قال : ما تشتهي ؟ قال : رحمة ربي ، قال : الا ادعوك طبيباً ، قال : الطبيب امرضني قال : أفلا آمر لك بعطائك ؟ قال : منعته وأنا محتاج اليه ، وتعطينيه وأنا مستغن عنه ، قال : يكون لوليدك ، قال : رزقهم على الله تعالى ، قال : استغفر لي يا أبا عبد الرحمن ! قال : أسأل الله ان يأخذ لي منك حقي . وقال : انه لما حضره الموت أوصى عماراً ان لا يصلي عليه عثمان ، فجاء عثمان ووقف على قبره واثني عليه وقال : رلعتم والله ايديكم عن خير من بقي . ^{الكاتب}

(١) ويعتبر قاضي القضاة عن فعل عثمان هذا ما كان الوجه في جمع القرآن على قراءة واحدة تحصيل القرآن وضبطه ، وقطع المنازعة والاختلاف فيه ، وقد اعترضه السيد المرتضى (رحمه الله) في الثاني فقال : ان اختلاف الناس في القراءة ليس بموجب لما صنعه عثمان ، لأنهم يروون ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : نزل القرآن على سبعة احرف كلها شاف كاف ، فهذا الاختلاف عندهم في القرآن مباح مسند عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يخطر عليهم عثمان من التوسع في الحروف ما هو مباح ، فلو كان في القراءة الواحدة تحصيل القرآن كما ادعى لما اباح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الأصل ، الا القراءة الواحدة ، لانه اعلم بوجوه المصالح من جميع امته من حيث كان مؤيداً بالوحي موقفاً في كل ما يأتي ويذر ، وليس له ان يقول : حدث من الاختلاف في ايام عثمان ما لم يكن في ايام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ما اباحه ، وذلك لان الامر لو كان على هذا لوجب ان ينهي عن القراءة الحادثة ، والامر المبتدع ، ولا يجعله ما احدث من القراءة على تحريم المتقدم بلا شبهة ، انظر شرح النهج لابن ابي الحديد المعتزلي ج ١ ص ٢٣٨ . الكاتب .

(٢) أقول : اختلف المؤرخون في إحراق المصاحف وطبعه . وذكر إحراقه الكثير ، ومنهم ابن الأثير في كامله : ج ٣ ص ٤٢ وأرسله لإرسال المسلمين .

بدعة في الاسلام عظيمة الذكر فظيعة الشر ، لأنه لا يخلو من ان يكون في تلك المصاحف ما هو في هذا المصحف ، او كان فيها زيادة عليه ، فان كان فيها ما هو في ايدي الناس فلا معنى لما فعله بها والطبخ لها ، إذ كان جائزاً ان يكون عند قوم بعض القرآن في بعض الصحف من غير ان يكون عنده القرآن كله ، وان كان فيها زيادة على ما في ايدي الناس فقصده لذهابه منع جميع المسلمين منه .

فقد قصد الى ابطال بعض كتاب الله ، وتعطيل بعض شريعته ومن قصد الى ذلك فقد حق عليه قول الله تعالى : ﴿ أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة تردون الى اشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون ﴾ ^(١) هذا مع ما يلزم فيه من الحجة أنه لم يترك ذلك تعمداً إلا وفيه ما يكرهه ، ومن كره ما انزل الله تعالى في كتابه حبط جميع عمله كما قال الله تعالى : ﴿ ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبط افعالهم ﴾ ^(٢) .

وما احد يستحق هذه الآية فيه أحق ممن قصد الى صحن القرآن فطبخها بالماء ، وغسلها ، معطلا لما كان فيها من القرآن مع اجماع اهل القبلة والاثار من الخاص والعام ان هذا الذي في ايدي الناس من القرآن ليس هو القرآن كله ، وانه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في ايدي الناس ، وهذا مما الحق ما قلناه : انه كان في تلك الصحف شيء من القرآن كرهه عثمان فزاله من ايدي الناس ، وكفى بذلك شاهداً على عباده الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ^(٣) .

(١) سورة البقرة : الآية : ٨٥

(٢) سورة محمد : الآية : ٩٠

(٣) أقول . روي في كتاب روائع القرآن من كتاب صحيح البخاري : ج ٦ ص ٩٩ : إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية ،

ومنها : أن عمار بن ياسر (رضي الله عنه) قام يوماً في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعثمان يخطب على المنبر ، فويخ عثمان على شيء من أفعاله ، فنزل عثمان من المنبر إليه وركزه برجله ، والقاء على ظهره ، وجعل يدوس بطنه برجله ، وأمر أعوانه بذلك حتى غشي عليه ، وعثمان يغري عليه ويشتمه ، هذا مع ما رووا جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : عمار مع الحق والحق مع

= وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة إختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب إختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلي إليّ بالصحف تنسخها في المصاحف ثم تردّها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الربيع ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن حارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرفط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم . ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق . . .

والجدير بالذكر أنه وأمثاله رووا ما رواه في البخاري : ج ٦ ص ٥٧ من الكتاب نفسه أن : زيد بن ثابت هذا هو من أشهر الصحابة غلباً للقرآن وحفظه ، وهو صاحب المعرضة الأحمرة للقرآن على رسول الله (ص) قبيل وفاته ، فأقره الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأمر الناس بأخذ القرآن عنه .

ولكن عثمان مخالفة لرسول الله (ص) أمر بالأخذ بلسان قريش ، والظاهر من المذكور أعلاه أن عدم موافقة حفصة إحراق القرآن - الذي كان موجود عندها منذ زمن أبي بكر وعمر - لمعرفتها بأهداف عثمان ، مع أن مروان قد بذل جهده للأخذ من حفصة وحرقه ، ولكن أبى حفصة عن ذلك - كما في المصاحف لابن داود : ص ٧٤ .

وأقول : هذا ما في كتبهم المعتبرة لديهم ، ولكن يلزم التأمل في كل الأقوال التي ذكروها في هذا المجال ، ولا يجوز المرور عنه والله سبحانه هو الهادي

عمار ، يدور معه حيث دار ، وإذا افترق الناس يمينا وشمالا فانظروا
 الفرقة التي هو فيها ، فاتبعوها ، فإنه يدور مع الحق حيث ما دار^(١)
 فليس يخلو حال عمار في حال صربه من ان يكون فعل باطلا ، وقال
 باطلا أو ان يكون فعل حقا وقال حقا ، فان ادعى مدع ان عمارا قال
 باطلا استجب به من عثمان ما فعل به من صربه له ، كان مدعي ذلك
 مكذبا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان الاجماع واقعا ان
 رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : عمار مع الحق والحق مع
 عمار ومن قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا القول كان
 محالا ان يظن به ذو فهم ان يقول باطلا ، وإذا فسد قول من يدعي ذلك
 ثبت عن عمارا قال حقا وفعل حقا كرهه عثمان فضر به عليه ، وإذا كره
 عثمان الحق فقد كره كتاب الله لقوله تعالى : ﴿ وبالحق انزلناه وبالحق
 نزل ﴾^(٢) وإذا كره كتاب الله كان كره قال الله فيه ﴿ ذلك بانهم كرهوا

(١) أخرج العلامة المتقي الهندي في كنز العمال ج ٧ ص ٧٥ طبع حيدر اباد ، من
 طريق ابن عساكر عن مسند علي (عليه السلام) : ان عمارا مع الحق والحق معه
 يدور عمار مع الحق أيما دار ، وقاتل عمار في النار ، وأخرج الحاكم النيسابوري في
 المستدرک ج ٣ ص ٣٩١ طبع حيدر اباد ، بسنده عن حبة العرفي قال : دخلنا مع
 ابي مسعود الأنصاري عن حذيفة بن اليمان فسأله عن الفتن فقال دوروا مع كتاب
 الله حيث ما دار ، وانظروا العثة التي فيها ابن سمية ، فاتبعوها ، فإنه يدور مع كتاب
 الله حيث ما دار ، قال : فقلنا له : ومن ابن سمية قال : عمار ، سمعت رسول الله
 (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول له : لن تموت حتى تقلقك العثة الباغية ، تشرب
 شربة ضياع تكن آخر رزقك من الدنيا ، ثم قال : هذا حديث صحيح عال ولم
 يخرجناه ، ورواه ايضا الذهبي في تذييل المستدرک المطبوع في ذيله ج ٣ ص ٣٩١
 وقال : انه صحيح . (الكاتب)

أقول : ورواه ابن أبي الجهمود في عوالي اللئالي : ج ١ ص ١١٣ ح ٢٤ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ١٠٥ .

ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ﴿١﴾ وهذا يحقق لما وصفناه من أمر الصحف
أنه غسلها لشيء كرهه منها (٢).

ومنها ما فعل بابي ذر الغفاري (رضوان الله عليه) حين نفاه من
المدينة إلى الريزة (٣) من إجماع الأمة في الرواية أن رسول الله (صلى الله

(١) سورة محمد : الآية : ٩ .

(٢) قال الشريف السيد المرتضي في كتاب الشافي ، في الرد على قاضي القضاة ما لفظه :
« روى العوام بن حوشب ، عن سلمة بن كهيل ، عن علقمة عن خالد بن الوليد :
أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من عبادى عماراً عادله الله ومن
ابغض عماراً أبغضه الله ، وأي كلام غليظ سمعه عثمان من عمار يستحق به شيء
المكروه العظيم الذي يجاوز مقدار ما فرضه الله تعالى في الحدود ، وإنما كان عمار
وغيره أثبتوا عليه لحداثة وبعثته أحياناً على ما يظهر في شيء أعماله ، وقد كان يجب
عليه أحد أمرين : إما أن يتزعج عما يوفق عليه من تلك الأعمال ، أو يبين من صدره
عنها وبرأته منها ما يظهر ويشتهر ، فإن أقام مقيم بعد ذلك على توبيخه وتفسيره
زجره عن ذلك بوعظ أو غيره ، ولا يقدم على ما يفعله الجبابرة والأكاسرة من شفاء
الغيظ بغير ما أنزل الله تعالى وحكم به » انظر شرح النهج لابن أبي الحديد المعتزلي
ج ١ ص ٢٤٠ الكاتب

أقول : وقال (ص) : من يحقر عماراً يحقره الله ، ومن يسب عماراً يسبه الله ، ومن
يبغض عماراً يبغضه الله ، كما في سنن أحمد بن حنبل : ج ٤ ص ٨٩ - ٩٠ ورواه
ابن أبي الجهمور في العوالي : ج ١ ص ١١٣ ح ٢٣ - وكذلك روي عنه (ص) أنه
قال : عمار جليلة بين عبي ، تقتله الأمة الباغية . - كما في العوالي : ج ١ ص ١١٣
ح ٢٤ .

(٣) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج ج ١ ص ٢٤٠ قد روى جميع أهل السير
على اختلاف طرقهم وأسانيدهم : أن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم ما أعطاه
وأعطى الحرث بن الحكم ب بن أبي المعاص ثلثمائة ألف درهم ، وأعطى زيد بن
ثابت مائة ألف درهم ، جعل أبوذر يقول ﴿ بشر الكافرين بعذاب اليم ﴾
ويتلو قول الله تعالى : ﴿ والذين يكتزون الذهب المصه ولا ينفقونها في سبيل الله -

عليه وآله وسلم) قال : ما اقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذي
 لهجة أصدق من أبي ذر ، وأنه قال : إن الله جل اسمه أوحى إلي أنه
 يحب أربعة من اصحابي ، وعلي سيدهم ، وأمرني بحبهم ، فقبل له من
 هم يا رسول الله ؟ قال : علي سيدهم وسلمان والمقداد وأبو ذر
 الغفاري^(١) (رضوان الله عليهم اجمعين) ، وإذا كان ذلك كذلك فقد
 ثبت أن أبا ذر قد أحبه الله ورسوله ، ومحال عند ذوي الفهم أن يكون
 الله (جل جلاله) ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) يحبان رجلاً يفعل
 فعلاً يستوجب به النفي من حرم الله وحرم رسوله ، ومحال أيضاً أن
 يشهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لرجل أنه ما على الأرض
 فقبل لعمر : أن عبيد الله قتل الهرمزان ، فقال : أخطأ فان الذي
 ضربني أبو لؤلؤة ، وما كان للهرمزان في أمري اصبع ، وإن عشت



فبشرهم بعذاب أليم) - التوبة / ٣٤ - فرقع ذلك مروان إلى عثمان فأرسل إلى أبي ذر قائلاً مولاه
 إن الله عما يملحنك منك فقال : أيها عثمان عن قراءة كتاب الله وعيب من ترك أمر
 الله ، ووالله لأن أرضي الله بسخط عثمان أحب إلي وخير لي من أن أسخط الله
 برضاه ، فاعصب عثمان ذلك وأحفظه ، فقال عثمان قد كثرت أذاك لي وتولعت يا
 صحابي الحق بالشام ، فاعخرجه إليها ، فكان أبو ذر يتكرر على معاوية أشياء يفعلها ،
 فكتب معاوية إلى عثمان فيه ، فكتب عثمان إلى معاوية : أما بعد فاحمل جندياً إلى
 علي اغلظ مركب وأوعره ، فوجه به مع من ساربه الليل والنهار وحمله على شارب
 ليس عليها إلا قتب حتى قدم به المدينة ، وقد سقط لحم فخذه من الجهد ، فلما قدم
 أبو ذر المدينة بعث إليه عثمان : إن الحق بأي أرض شئت : فقال : بمكة ، قال :
 لا ، قال : في بيت المقدس ، قال : لا ، قال : فاحد المصريين ، قال : لا ، ولكنني
 مسيرك إلى الرينة فيره إليها فلم يزل بها حتى مات . الكاتب .

(١) أورد الحديث السيوطي في الجامع الصغير ، وصححه وتبعه المنذري في شرحه العيني
 القدير بلفظ : إن الله أمرني بحب أربعة وأخبرني أنه يحبهم ، قيل بينهم لنا يا رسول
 الله ، قال : علي منهم وأبو ذر والمقداد وسلمان ، ثم قال : السيوطي : أخرجه
 الترمذي وابن ماجه ، وإلحاقهم في المستدرک على شرط مسلم . الكاتب .

ولا تحت السماء أصدق منه ، ثم يفعل بعد ذلك فعلاً ويقول قولاً يكون فيه مبطلاً ، وذلك ان عثمان حين نفى أبا ذر عن المدينة الى الربذة لم يخل الحال فيه من ان يكون ابو ذر فعل باطلاً ، وقال كذبا ، فاستوجب بذلك النفي عن حرم الله وحرم رسوله .

او ان يكون فعل حقاً ، وقال صدقاً ، فأكبره عثمان فنفاه لذلك ، فان قال قائل : ان أبا ذر قال كذبا وفعل باطلاً كان قاتل هذا مكذبا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما شهد به لأبي ذر من الصدق ، ومن كذب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كفر بلا خلاف ، فلما فسد هذا الوجه ثبت ان أبا ذر قال صدقاً وفعل حقاً فأكبره عثمان فنفاه عن الحرم ، ومن كره الحق ولم يحب الصدق فقد كره ما أنزل الله سبحانه في كتابه ، وخالف أمره ، لأن الله عز وجل أمر بالكينونة مع الصادقين فقال جل ذكره ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(١) وقال : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾^(٢) وقال ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٣) فمن كره الحق فارق الصدق ومن فارق الصدق فقد خرج عن حدود الله .

ومن يدعه : انه نقل الخطبة من يوم النحر بمكة الى يوم عرفة ، فجعل عيد الناس في أشرف بلاد الله وأشرف أيام الله يوم التاسع من ذي الحجة ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعله العاشر بغير الخلاف^(٤) وهكذا هو في سائر الأمصار ، فلو جاز ان ينقل من العاشر الى التاسع لوجب ان يكون الناس تبعاً في جميع البلدان لمن هو بمكة .

(١) سورة التوبة : الآية : ١١٩ .

(٢) سورة الصف : الآية : ٩ .

(٣) سورة الإسراء : الآية : ١٠٥ .

(٤) أقول : كذا في الأصل ، والصواب بحذف الألف واللام ، أي بغير خلاف .

ألا ترى ان النحر بمكة يوم العاشر ومن نحر قبل ذلك لم يجز عنه ما
 نحر ، وكذلك هو في جميع الأمصار ، ومن نحر قبل العاشر او ذبح لم
 يعشد بذلك النحر ، وكذلك يلزم في الخطبة لمن خطب في يوم عرفة
 وجعل عيده في عرفة لم يكن معتداً ، واهجب من ذلك انه جعل الخطبة
 ايضاً يوم عرفة ، وقت صلاة الظهر ، وأسقطها من يوم النحر ، واسقط
 صلاة الأضحى من هذا العيد في يوم عرفة ، وفي يوم النحر جميعاً ، فعطل
 سنة سنها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في افضل الأيام ،
 وأشرف البلدان ، فصار الحاج بعد ذلك على هذه البدعة الى هذه
 الغاية ، فافسد حجهم عليهم بتعطيل سنة رسول الله (صلى الله عليه
 وآله وسلم) من غير علة ، وقد رووا : ان عثمان قال لأمر المؤمنين
 (عليه السلام) في سنة من السنين : تخرج بالناس ، فقال علي (عليه
 السلام) : لا يصلح لي ذلك ، قال : ولم ، قال : لأني إن حججت
 بالناس خطبت كما خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفعلت
 مثل ما فعل .

فبعث عثمان بغيره ولم يبعث به ، وهذه البدعة داخلية الضرر على
 جميع من يحج البيت إذ كان فيها إبطال الحج على الراضي بها ، مع ما
 تقدم من شرحنا لفساد الحج على أوليائهم فيها ابتدعه عمر قبل عثمان .

ومنها : أن عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما ضرب ابولؤلؤة أباه
 الضربة التي مات فيها سمع قوما يقولون : قتل العليج أمير المؤمنين ،
 فقدر عبيد الله انهم يعنون الهرمزان رئيس فارس ، وكان اسلم على يد
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ثم اعتقه من قسمة
 الفقيه ، فبادر اليه عبيد الله بن عمر فقتله من قبل ان يموت عمر ،

احتجبت أن تقتله به ، فان علياً لم يقبل منه الدية وهو مولاه ، فمات
عمر واستولى على الناس عثمان ، فقال علي (عليه السلام) لعثمان :
إن عبيد الله بن عمر قتل مولاي الهرمزان بغير حق ، وأنا وليه ،
والطالب بدمه ، فسلمه لي لأقتله به .

فقال عثمان : بالأمس قتل عمر واقتل اليوم ابنة ، أورد علي آل
عمر ما لا أقوام لهم به ، فامتنع من تسليمه إلى أمير المؤمنين شفقة منه
بزعمه على آل عمر ما لا أقوام لهم به^(١) فقال علي (صلوات الله عليه) :
أما لئن مكنت منه يوماً لأقتلنه ، فلما رجع الأمر إليه (عليه السلام)

(١) اعترف بذلك قاضي القضاة ، ولكن اعترض عن عثمان بأنه إنما أراد عثمان بالعفو عنه
ما يعود إلى عر الدين ، لأنه خاف أن يبيع العدو قتله ، فيقال : قتلوا إمامهم ،
وقتلوا ولده ولا يعرفون الحال في ذلك ، ليكون فيه شناعة ، واعترضه السيد المرتضى
(رحمه الله) في الثاني ص ٢٨١ من طبع إيران ، فقال : وأي شناعة للعدو في إقامة
حد من حدود الله تعالى ، وإنما الشناعة كلها من أعداء الإسلام في تعطيل الحدود ،
وأي حرج في الجمع بين قتل الإمام وابنة حتى يقال : كره أن يتشر الخبير بأن الإمام
وابنه قتلا ، وإنما قتل أحدهما ظلماً والآخر عدلاً ، أو أحدهما بغير أمر الله والآخر
بإمره سبحانه ، وقد روى زياد بن عبيد الله البكائي عن محمد بن اسحق ، عن
إبان بن صالح أن أمير المؤمنين (عليه السلام) أن عثمان بعد ما استخلف فكلمه في
عبيد الله ولم يكلمه أحد غيره ، فقال : أقتل هذا الماسق الخبيث الذي قتل أميراً
مسلياً ، فقال عثمان : قتلوا إياه بالأمس وأقتله اليوم ، وإنما هو رجل من أهل
الأرض ، فلما أبى عليه مر عبيد الله على علي (عليه السلام) فقال له : إيه يا فاسق ،
أما والله لئن ظفرت بك يوماً من الدهر لأضربن عنقك ، فلذاك خرج مع معاوية
عليه .

وروى القناد بن الحسن بن عيسى بن زيد عن أبيه : أن المسلمين لما قال عثمان : أي
قد هفوت عن عبيد الله بن عمر قالوا ليس لك أن تعفو عنه ، قال : بلى إنه
ليس بلحمة والهرمزان قرابة من أهل الإسلام ، وأنا ولي أمر المسلمين ، وأنا أولى بها =

هرب عبيد الله بن عمر الى الشام ، فصار مع معاوية وحضر صفين مع معاوية محارباً لعلي (عليه السلام) فقتله في معركة الحرب ، فوجدوه يومئذ متقلداً بسيفين .

فانظروا يا أهل النهم في امر عثمان كيف عطل حداً من حدود الله جل ذكره ، لا شبهة فيه ، شفقة منه بزعمه على آل عمر ، ولم يشفق على نفسه من عقوبته بتعطيل حدود الله ، ومخالفته ، واشفق على آل عمر في قتل من أوجب الله قتله ، وامر به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هل هذا فعل من يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ كلا .

ومنها : انه عمد الى صلاة الفجر فجعلها بعد الاسفار والتنوير وظهور ضياء النهار ، فاتبع أكثر الناس بدعته هذه منذ ذلك الى يومنا هذا ، وزعم انه فعل ذلك اشفاقاً منه على نفسه ، في خروجه الى المسجد في ذلك خوفاً ان يقتل في غس المجر كما قتل عمر ، وذلك ان جعل سرباً تحت الأرض من داره الى المسجد ، فعمد له أبو لؤلؤة في

وقد عصت ، فقال علي (عليه السلام) : انه ليس كما تقول انما انت في امرهما بمنزلة اقص المسلمين ، انه قتلها في إمرة غيرك وقد حكم السوالي الذي قتلا في إمارته بقتله ، ولو كان قتلها في إمارتك لم يكن لك العروعة ، فأتق الله فان الله سائلك عن هذا ، فلما رأى عثمان ان المسلمين قد أبوا الا قتل عبيد الله ، امره فارتحل الى الكوفة وأقطعها بها داراً ، وأرضاً ، وهي التي يقال لها : كويقة ابن عمر ، فعظم ذلك عند المسلمين واكبروه وكثر كلامهم فيه ، أنظر تفصيل القصة في شرح النهج لابن أبي الحديد المعتزلي (ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣) وقد اضطر عن عثمان ايضا القوشجي الأشعري في شرح التجريد ص ٤٠٩ وقال : انه اجتهد ورأى انه لا يلزمه حكم هذا القتل ، لأنه وقع قبل عقد الامامة له فاقرأ واعجب . الكاتب

السرب فضربه بخنجر من صدره الى بطنه ، فلما ولي الأمر عثمان أحر صلاة الفجر الى الأسفار ، فعطل وقت فريضة الله تعالى ، وحل الناس على صلاتها في غير وقتها ، وذلك ان الله تعالى يقول : ﴿ اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ (١) .

والفجر هو اول ما يبدو في المشرق من الضوء ، وعنده تحجب صلاة الفجر ، فاذا علا الأفق ، وانبسط الضياء ، وزالت الظلمة صار صبحاً ، وزال عن ان يكون فجرأ ، وعند ذلك ينقضي آخر صلاة الفجر ، وتبدو الحمرة المشرقية ، فيصير عند ذلك نهراً ، فقال عثمان : فريضة الفجر من وقت الفجر الى وقت النهار ، ودرج على هذه البدعة أولياؤهم الى هذه الغاية ، ثم تخرصت بتوأمية من بعده احاديث ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) غلب بصلاة الفجر وأسفر بها وقال للناس : اسفروا بها فانه اعظم لأجركم ، فصل المصلي صلاة الفجر في وقتها من طلوع الفجر عند كثير من أوليائهم مبتدعاً ، ومن ابتدع بدعة عثمان فهو على السنة ، فما اعجب امرهم في كل احوالهم ، سبحان الله كيف طبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون .

ثم ختم عثمان بدعه : بان اهل مصر شكروا عامله الذي كان عليهم ، وسألوه ان يصرفه عنهم ، او يبعث رجلاً ناظراً بينه وبينهم ، فوقع الاختيار على محمد بن ابي بكر (رضوان الله عليه) ناظراً ، وذلك انه كان احد من ينصر الحق ، ويأمر به ، ويقوم فيه ، وينهى عن مخالفته في ايام عثمان ، وأيام أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وكان أمره يثقل على عثمان ويؤذيه وكان عثمان يحب أن لو كفي أمر محمد بن ابي بكر بحيلة

(١) سورة الإسراء : الآية : ٧٨ .

لفعلها ، فلما وقع الاختيار في نفوذه ناظراً بين اهل مصر وعامله ، اعجبه ذلك وانخرجه معهم ، وكتب عثمان في عقيب خروجه الى عامله بمصر يأمره بقتل محمد بن أبي بكر إذا صار اليه ، ودفع الكتاب الى عبد من عبيده ، فركب العبد راحلة لعثمان وسار نحو مصر بالكتاب مسرعاً ليدخل مصر قبل دخول محمد بن أبي بكر اليها ، فعبر العبد على منهل بحيث لا ينظر اليه احد من القوم الذين كانوا مع محمد بن أبي بكر ، فلما نظروه اخبروا محمداً بذلك فبعث خلفه خيلاً فاخذوه واتوا به الى محمد ، فلما رآه فتشه فوجد الكتاب معه ، فرآه وانصرف راجعاً مع القوم والعبد والراحلة معهم ، فنادوا في المدينة باجتماع الناس ، فاجتمعوا فارقفهم على الكتاب والعبد والراحلة ، فساروا الى عثمان في ذلك وناظروه ، فقال عثمان : أما العبد فعبدى ، والراحلة راحلتي ، وختم الكتاب ختمي ، وليس الكتاب كتابي ، ولا أمرت به ، وكان الكتاب بخط مروان ، فقبل له : أن كنت صادقاً فادفع الينا مروان فهذا خطه ، وهو كاتبك ، فامتنع عليهم فحاضروه ، وكان في ذلك سبب قتله^(١).

(١) قال السيد المرتضى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٧٠) عند رده لقاضي القضاة ما لفظه : أن جميع من روى هذه القصة ذكر انه اعترف بالخاتم والعلام والراحلة ، وإنما انكر أن يكون أمر بالكتاب ، لأنه روي : ان القوم لما ظفروا بالكتاب قدموا المدينة فجمعوا أمير المؤمنين (عليه السلام) وطلحة ، والربيع ، وسعداً ، وجماعة من الأصحاب ، ثم فتحوا الكتاب بمحضر منهم ، وانخبروهم بقصة الغلام ، فخذلوا على عثمان والكتاب مع أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال له : هذا الغلام غلامك ، قال : نعم ، قال : والبيير بميرك ، قال : نعم ، أمأنت كتبت هذا الكتاب ، قال : لا ، وحلف بالله أنه ما كتب الكتاب ، ولا أمر به ، فقال له : فإخاتم خاتمك ، فقال : نعم ، قال : كيف يخرج علامك ببييرك بكتاب عليه خاتمك ولا تعلم به .

فهذه جل من بدع القوم عما تقر به أولياؤهم ، وتركنا ذكر ما لا
يقرون به ، وهي أضعاف ما شرحناه^(١) وفيها ذكرناه منها كفاية ومقنع
ونهاية .

وفي رواية أخرى : أنه لما وافقه قال له عثمان : أما الخط فخط كاتبني ، وأما الخاتم
فعل خاتمني ، قال : فمن تتهم ، قال اتهمك واتهم كاتبني ، فخرج أمير المؤمنين
(عليه السلام) مغضباً وهو يقول : بل هو امرئ ، ولزم دأبه وتعد عن توسط امرء ،
حتى جرى ما جرى في امرء ، وأصعب الأمور قوله لأمير المؤمنين (عليه السلام) اني
اتهمك ، وتظاهر بذلك وتلفيه إياه في وجهه بهذا القول مع بعد أمير المؤمنين (عليه
السلام) عن التهمة والظنة في كل شيء في امرء ، خاصة فإن القوم في التدفئة الأولى
لو ادوا ان يجعلوا له فيما أخروه حتى قام أمير المؤمنين (عليه السلام) بامرء وتوسطه
واصلحه ، وأشار إليه بان يقاتلهم ويتبعهم حتى انصرفوا عنه ، وهذا فعل الصبيح
المشفق الخديب المتحزن ، ولو كان (عليه السلام) - وحوشي من ذلك - منها عليه لما
كان للتهمة مجال عليه في امر الكتاب ، خاصة لأن الكتاب بخط عدو الله وعدو
رسوله وعدو أمير المؤمنين (عليه السلام) مروان ، وفي يد غلام عثمان ، وغنوم
بختائه ، ومحمول على بعيره ، فإني ظنر تعلق بأمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا
المكان ، لولا العداوة ، وقلة الشكر للخدمة ، انظر شرح النهج (ج ١ ص ٢٢٩) .
الكاتب .

(١) ومن الأحداث والبدع التي تقوم بها عليه وأقر بها أوليؤه : أنه ولي أمور المسلمين من
لا يصلح لذلك ولا يؤمن عليه ، ومن ظهر منه الفسق والفساد ومن لا علم عنده ،
مراعاة منه لحرمة القرابة وعدولاً ، عن مراعاة حرمة الدين ، والظنر للمسلمين حتى
ظهر ذلك منه ، وتكرر نحوه استعماله الوليد بن عقبة وتقليده إياه ، حتى ظهر منه
شرب الخمر وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا
يسعون ﴾ فالؤمن ها هنا أمير المؤمنين (عليه السلام) والفساق الوليد على ما
ذكره أهل التأويل ، وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
فتبينوا ﴾ الخ ، ولو قصصنا غاياته المتقدمة ومساويه لطال بها الشرح .
وأما شربه الخمر بالكوفة وسكره حتى دخل عليه من دخل ، وأخذ خاتمه من اصبعه
وهو لا يعلم ، فظاهر ، وقد سارت به الركبان .

.....
وكذلك كلامه في الصلاة والتغافل الى من يقتدي به فيها ، وهو سكران ، وقوله لهم :
أزيدكم ؟ فقالوا : لا قد قضينا صلاتنا .

ومنها : استتماله سعيد بن العاص حتى ظهرت منه الأمور التي عندها أخرجه أهل
الكوفة منها .

ومنها : توليته عبد الله بن أبي سرح وأبو له بعد أن أهدر النبي (صل الله عليه
 وآله وسلم) دمه حتى روي عنه في أمر أبي سرح : أنه لما نظلم منه أهل مصر
 وصرفه عنهم بمحمد بن أبي بكر كاتبه بأن يستمر على ولايته ، فابطن خلاف ما أظهر
 فعل من خروجه خلاف الدين .

ومنها : توليته معاوية الشام حتى ظهرت منه ألعتن العظيمة مما هو مشهور في التاريخ ، وتوليته
 عبد الله بن عامر بن كريز البصرة حتى أحدث ما أحدث

ومنها : إعطائه من بيت مال الصدقة المقاتلة ، وغيرها ، وذلك بما لا يحل في الدين ولا يجوز
 ذلك بالإجتهاد كما اعتذر عنه أوليائهم

ومنها : أنه كان إذا خرج من مكة إلى هرات يتم فيها ، وفي منى صلاة الظهرين
 والعشاء ، مع أن النبي (صل الله عليه وآله وسلم) وأبا بكر وعمر كانوا إذا خرجوا
 إليها يقصرون صلاتهم فيها ، بل كان عثمان أول إمارته يقصر أيضا ، كما روي
 البخاري في باب الصلاة بمنى من كتاب الحج ، من صحيحه ، وأخرجه مسلم أيضا
 في باب قصر الصلاة بمنى من كتاب صلاة المسافر من صحيحه بإسناد متعددة ، انظر
 ما ذكرناه كله في كتاب الليل والنحل للشهرستاني ، في الخلاف التاسع من
 الاختلافات التي أوردها في المقدمة الرابعة من المقدمات الخمس ، التي جعلها في أول
 كتابه ، وانظرها أيضا في شرح التجريد للقوشجي الأشعري ص ٤٠٨ ، وشرح
 النهج لابن أبي الحديد المعتزلي (ج ١ ص ٢٣٤) وانظرها أيضا في الفصول المهمة ،
 للعلامة الخبير الحجة سيدنا السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي ادام
 الله وجوده ، في (ص ١١٢) .

أقول : ومن بدعهم أنهم ألغوا الصلاة المعروفة بالبردين التي كان يصلبها رسول الله
 (ص) بإجماع أئمة المسلمين بعد الغداة والعصر .

فمن العامة ، روى مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٢١١ عن أبي إسحاق ، عن عبد
 الرحمن ، ص أبيه ، ص عائشة ، قالت . لم يتركها رسول الله (ص) في بيتي سرا
 وعلانية .

وروى في ج ٢ ص ١١٤ عن أبي حمزة عن أبي بكر عن أبيه قال رسول الله (ص) :
من صلى لليردين دخل الجنة .

وأخرج أبو داود في ج ١ ص ٢٩٤ عن حمص بن عمرو ، عن شعبة ، عن أبي
إسحاق ، عن مسروق ، عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله عندي يصلي بعد
العصر ركعتين . وروى نحوه الدارمي في السنن : ج ١ ص ٣٣٤ عن شعبة بن
الحجاج .

ومن الخاصة ، عن الصدوق في الخصال ص ٩٦ باب الإثنين ح ١٠٥ أنه روى عن أبي
القاسم عبد الله بن أحمد الفقيه ، في ما أجازوه يبلغ قال : أخبرنا علي بن عبد
العزيز ، قال : حدثنا عمرو بن عون ، قال : أخبرنا خلف بن عبد الله ، عن أبي
إسحاق الشيباني ، عن عبد الرحمن بن الأسود - قال فيه ابن حجر : أنه ثقة كما في
التحريب - عن أبيه - وقال فيه ابن حجر : هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان
الشيباني الكوفي وأنه ثقة - عن عائشة قالت : صلاتان لم يتركها رسول الله (ص)
سراً وعلانية : ركعتين بعد العصر ، وركعتين قبل الفجر .

وروى في ص ٧٠ ج ١٠٦ عن عبد الله بن أحمد ، عن علي بن عبد العزيز ، عن أبي
نعيم ، عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنه دخل عليها يسأها عن
الركعتين بعد العصر قالت : والذي ذهب بنفسه - تعني رسول الله (ص) - ما تركها
حتىلقى الله عز وجل ، وحتى ثقل من الصلاة وكان يصلي كثيراً من صلاته وهو
قاعد ، فقلت : إنه لما ولي عمر كان ينهي عنهما ، قالت : صدقت ، ولكن رسول
الله (ص) كان لا يصليهما في المسجد مخافة أن يتقل على أمته وكان يحب ما خفف
عليهم .

وروى في ص ٧١ ح ١٠٧ عن عبد الله بن أحمد ، عن يعقوب بن إسحاق
الحضرمي ، عن الخوضي عن شعبة ، عن أبي إسحاق عن مسروق ، عن عائشة أنها
قالت : كان رسول الله (ص) عندي يصلي بعد العصر ركعتين .

وروى في المصدر نفسه ح ١٠٨ عن عبد الله بن أحمد ، عن محمد بن علي بن طرخان
- شيخه عبد الله بن الصباح كما ذكره ابن حبان في الثقات - عن عبد الله بن الصباح
المطار ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس - هو أبو حمزة نصر بن عمران الصبيعي
البصري - نزيل خراسان ، يروي عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري المعروف ،

وقد دخلت شبهة من امرهم على من نقصت معرفته ، وقصرت بصيرته ، وقل تمييزه ، وجهل امره ، فقال قائلهم : فما العلة في تزويج علي (عليه السلام) لعمر بن الخطاب ابنته ام كلثوم ، وهي بنت فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ومن قبل زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته من عثمان .

واسم أبي بكر : عمرو واسم أبي موسى هو عبد الله بن قيس بن سليم - عن أبيه عن رسول الله (ص) أنه قال : من صل البردين دخل الجنة .
قال الشيخ الصدوق : يعني بعد الغداة وبعد العصر .

أقول : وحمله النووي على فريضة الفجر والعصر ، وهو كما ترى خلافاً للظاهر ، ورواه في لسان العرب : ج ١ ص ١٨٨ مادة برد وقال : البردان والابردان الغداة والعشي ، وقال في مكان آخر : ويمكن أن يكون جمع الأبردين : وهما الضل والنقي . وقال في مكان آخر : البردان لعصران وكذلك الأبردان .

وأخرج أبو عوانة في مسنده (ج ١ ص ٣٨٢) ، ومسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٢١١ عن أبي سلمة ، أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله (ص) يصليهما بعد العصر ، فقالت : **كَانَ يَصَلِيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ** ثم إنه شغل عنها أو نسيها فصلاهما بعد العصر ، ثم انتهيا ، وكان إذا صَلَّى صلاة لئبتهما . هذا ما رواه الطرفين في الإتيان .

وأما في العائيتها ، فقد روى أحمد في مسنده ، والطبراني في الكبير بإسناد حسن ، عن زيد بن خالد الجهني ، أنه رآه عمر بن الخطاب - وهو خليفة آنذاك - ركع بعد العصر ركعتين ، فمشى إليه فضربه بالليرة - بكسر الدال - وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قال زيد : يا أمير المؤمنين ، فوالله لا أدعها أبداً بعد إذ رأيت رسول الله (ص) يصليها . قال : فجلس عمر إليه ، وقال : يا زيد بن خالد ، لولا أنني أخشى أن يتخذها الناس سلباً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيها .

أقول : هذا بعدما أقسم زيد على قراءته للصلاة أسوة برسول الله (ص) فكلام عمر لارتضائه واتباعه بعدما غير أسلوبه من الصرب إلى الإقناع .

وروى في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٢٢ نحوه عن حميم الداري ، وفيه : لكنني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى الغروب حتى يمروا بالساعة التي هي رسول الله (ص) أن يصلي فيها .

فقلت في ذلك مستعيناً بهداية الله قولاً واحداً على مصدر من نظر فيه وميزه وتدبره وفهمه طالباً للهداية والنجاة ، رجوت ان يتضح له صوابه ، ويستبين له برهانه ، ان اسعده الله بتوفيقه ، وهذا بارشاده ، اذ الرشاد بيده والسعادة بهدايته :

أما ما روت العامة من تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عثمان بن عفان رقية وزينب ، فالتزويج صحيح غير متنازع فيه ، إنما التنازع بيننا وقع في رقية وزينب هل هما ابتا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أم ليستا ابتيه ، وليس لأحد من اهل النظر اذا وجد تنازعا عن خصمين كل منهما يدعي ان الحق معه وفي يده الميل الى احد الخصمين دون الآخر بغير بيان وايضاح ، ويجب البحث عن صحة كل واحد منهما بالنظر والاختبار والتفحص والاعتبار ، فاذا اتضح له



أقول : اراد بالساعة التي هي (ص) غيب الغروب ، لما روي عنه (ص) قال : لا تصلوا حين تطلع الشمس ، ولا حين تخط ، فيها تطلع بين قرني الشيطان ، وتغرب بين قرني الشيطان - وهذه الرواية متفق عليها بإجماع الطوائف والفرق ولكن فيه (ص) للكرامة كما ورد أنخبار كثيرة بذلك - وفي رواية مسلم في ج ٢ ص ٢١٠ عن عائشة عنه (ص) : لا تتحروا طلوع الشمس ولا غروبها فتصلوا عند ذلك .

وقد ورد من طريق الخاصة أحاديث في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، راجع وسائل الشريعة كتاب الصلاة أبواب المواقيت الباب ٣٨ .

أقول : هذه حادثين عثرت عليهما في مستعمل مطالعتي على أن عمر نهى عن الصلاة ، ولو بما عثر على أكثر من ذلك ، وأجاب عمر عنهما على نهوين لارضائهم . هنا مع أنه لا يبين أي دليل على صحة ما ادعاه .

وقال النووي في توجيه هذه الأخبار والجمع بينها وبين أنخبار النهي عن الصلاتين في هاتين الساعتين - أي عند طلوع الشمس وعند غروبها - ما لفظه : أنه - أي الصلاة - من خصائصه (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يجوز لغيره .

أقول : وهذا القول كما نرى اقتراف بلا دليل ، والأحاديث في اثبات الصلوات تلك كثيرة فراجع كتبهم .

الحق متبها وبان له الصدق من احدهما اعتقد عند ذلك قول الحق من الخصمين ، وطرح الفاسد من المذهبين ، ولم يدحضه كثرة مخالفين ، وقلة عدد مؤلفيه ، فان الحق لا يتضح عند أهل النظر والفهم والعلم والتميز والطلب لكثرة متبعيه ، ولا يسطل لقلة قائليه ، وإنما يتحقق ويتضح الصدق بتصحيح النظر والتميز والطلب للشواهد والأعلام التي تنجاب معها طخيل الكلام ، ونحن نبين ونوضح وبالله التوفيق :

إن رقية وزينب زوجتا عثمان لم يكونا ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ولد خديجة زوجة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما دخلت الشبهة على العوام فيها لقلة معرفتهم بالأنساب ، وفهمهم بالأسباب ، وذلك أنا نظرنا في الآثار المختلفة فيها وما يصح به معرفتهما فوجدنا الإجماع من أهل النقل على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد كان زوج هاتين المرأتين المنسويتين عند العوام اليه في الجاهلية ، من أبي العاص بن الربيع ، ومن عتبة بنت أبي لهب ، فكانت زينب عند أبي العاص ودخل بها وهي في منزله ، وكانت رقية متزوجة بعتبة بن أبي لهب ، ولم يكن دخل بها وهي في منزله ، فلما اظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دعوته ودعا الى نبوته ، وظهرت عداوة قريش له على ذلك ، قالت قريش لعتبة بن أبي لهب : طلق رقية بنت محمد حتى تزوجك بمن شئت من نساء قريش ، ففعل ذلك .

وقالوا لأبي العاص مثل ذلك فلم يفعل ، وقال : ما أريد باهلي بدلا ، فبقيت زينب عنده على حالها ودعا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على عتبة بن أبي لهب بان يسلط الله عليه كلباً من كلابه فاستجيب دعوته فيه ، فأكله الأسد في طريق الشام وهو مع السفر في العير ، فان قريشا كانت تخرج العير في كل سفرة لهم مع رئيس من رؤسائهم ، ف وقعت النوبة على عتبة ، فامتنع ابو لهب من اخراجه في

الغير وقال : ان محمداً دعا عليه وأنه لم يدع في شيء الا كان كذلك ،
وانا خائف من دعوته عليه من جهة الأسد .

فقال اهل العير الذين خرجوا معه : نحن نحفظه حفظاً لا يصل
اليه الاسد ابداً فاطلق له الخروج ، قال : وكيف تصنعون قالوا : نجعل
الابل مثل الحلقة ثم نجعل من داخلها الجواليق كذلك مثل الحلقة ثم
نبني نحن حوله من داخل الجواليق ، ونجعله في وسطنا ، فمحال ان
يصل اليه الاسد عند ذلك ، واطلق له الخروج معهم ، فكانوا يفعلون
كذلك في طريقهم ، فاقبل اليهم الاسد ليلة من الليالي فتخطى الابل
والجواليق والقوم جميعاً حتى صار اليه ، فانزله من وسطهم فأكله ،
فاشتدت عند ذلك عداوة ابي لهب لرسول الله (صلى الله عليه وآله
وسلم) .

وكانت زينب عند ابي العاص وهو كافر ، فلما هاجر رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) الى المدينة وكانت بينه وبين قريش وقعة أسر
ابو العاص بن الربيع ، فيمن أسروا من قريش ، وهي وقعة يوم بدر ،
ثم وقع الفداء على الأسراء ، فبعث كل بيت من قريش فداء صاحبهم
المأسور في ايدي اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعث
زينب قلادتها في فداء زوجها ابي العاص ، فلما نظر رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) الى القلادة استعبر ، وقال : هذه القلادة كانت عند
خديجة جهزت بها زينب ، وكانت زينب قد أسلمت وهي في بيت ابي
العاص ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان رددت
عليك القلادة واطلقتك تبعث الينا زينب ، فقال أبو العاص : نعم ،
وكان لأبي العاص منها ابن يسمى ربيعا ، وبنت تسمى امامة ، فأما الابن
فانه مات حين راهق بالمدينة ، وأما البنت فبقيت حتى توفيت فاطمة
(عليها السلام) وتزوجها أمير المؤمنين (عليه السلام) ، فعاهد رسول

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان يبعث اليه زينب مع ولدها ، فاطلق عنه ، فلما وصل الى مكة حملهم وأنفذهم الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ووفى له بذلك ، وقد كان قيل لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : كيف تثق بضمان كافر . فقال : انه ليوفي فلقد صاهرنا وحمدنا مصاهرته ، ولقد كنا محاصرين في شعب عبد المطلب فكان ابو العاص يجيئنا بالليل بالبعير عليها الطعام حتى ينتهي الى باب الشعب ثم يزجر البعير ويهتف به ، حتى يدخل الشعب ثم يتركه وينصرف ، فكنا نأخذ ذلك الحمل الذي على البعير فنفرقه على جماعة من بني هاشم ، فصارت زينب وولدها عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

إن أبا العاص خرج في غير لقريش ، فآخذ اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تلك البعير وأسروا أبا العاص ، فلما قربوا من المدينة احتال ابو العاص ببعث الى زينب فآخبرها بانه أسر ، فلما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة الفجر باصحابه أخرجت زينب رأسها من الحجرة ، وقالت : يا معاشر المسلمين إني قد أجرت ابي العاص فلا يعرض له ولا لما معه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : سمعتم ما سمعنا ، قالوا : نعم قال : وما أمرت به ولا شورت ، وقد أجرنا من أجارت ولا تجيروا بعدها امرأة .

فلما قدم ابو العاص على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خلى سبيله ولم يعرض لما كان معه من غير قريش ، ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : أما تستحي قد أسرت مرتين وأنت مقیم على الكفر ، فقال ابو العاص : أنا أشهد ان لا إله إلا الله وأمك محمد رسول الله ، ثم قال : يا محمد إن قريشاً اذا علمت باسلامي قالت : انما اسلمت طمعا في ما لهم عندي أفأذن لي بالرجوع الى مكة فارد عليهم ودائعهم وبضائعهم التي معي وأنصرف اليك ؟ فأذن له في

ذلك ، فمضى ابو العاص الى مكة فرد عليهم ما كان معه ، ثم قال : هل بقي لأحد منكم عندي شيء ؟ قالوا : لا ، قال : إني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ولحق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فرد عليه زوجته زينب بالنكاح الأول ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد زوج أختها رقية من عثمان ، فبقيت زينب عند أبي العاص بعد ذلك مدة يسيرة ، ومات عنها أبو العاص ، ثم ماتت رقية عند عثمان ، فخطب بعد موتها زينب ، فزوجها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منه ، وماتت عنده^(١) .

فلما كان الأثر موجوداً من غير خلاف في تزويجها في الجاهلية من رجلين كافرين لم يخل الحال في ذلك من أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في زمن الجاهلية على دين الجاهلية ، أو كان مخالفاً لهم بالآيمان بالله .

فإن قال قائل : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان على دين الجاهلية كفر بالله ورسوله ، لأن الله تعالى يقول في الإمامة حين قال في قصة إبراهيم (عليه السلام) : ﴿ إني جاعلك للناس إماماً ﴾ قال ومن فريقي قال لا ينال عهدي الظالمين^(٢) ومن كان كافراً كان أكبر الظالمين لقوله تعالى : ﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾^(٣) ومن كان كذلك كان عابداً للأصنام ، ومن كان عابداً للأصنام كان محالاً أن يتخذ الله عن ذكره نبياً أو إماماً يحكم هذا الوجه ، ولو جاز أن يكون الله يجعل كافراً أو

(١) ولذلك يلقب عثمان عند أوليائه بلدي النورين لزمعهم أنه تروح بنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رقية وزينب ، وفي تلقيبه بهذا اللقب أقوال خمسة ذكرها المحب الطبري في الرياض النظرة في ترجمة عثمان فراجعها .

(٢) سورة البقرة : الآية : ١٢٤ .

(٣) سورة لقمان : الآية : ١٣ .

مشرکاً نبياً او اماماً لجاز في حكم النظر ان يكون نبی او امام يرجعان
عن النبوة والامامة مشرکین کافرین ، وكما انه جاز ان ينقل کافراً مشرکاً
الى الايمان فيصير مؤمناً بعد ان كان کافراً ، جاز بعد ذلك ان ينقل
رجلاً مؤمناً من بعد إيمانه الى الکفر ، فيصير بعد ان كان مؤمناً کافراً .

وكذلك يجب في النظر ان يكون حال الأنبياء والأئمة (عليهم
السلام) لو كان يجوز ان ينقل الله من كان کافراً مشرکاً فيصير نبياً أو
اماماً لجاز ذلك ، فلما فسد ذلك في حكمة الله جل اسمه ، اوجبنا على من
يقول : ان الرسول كان في الجاهلية کافراً يعبد الأصنام الکفر والاحاد ،
ولما وجب ذلك ، كذلك ثبت ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
كان في زمن الجاهلية على دين يرتضيه الله غير الجاهلية ، وقد شرحنا من
هذا الحال في كتاب الأنبياء ما فيه كفاية لأولي الألباب .

ولما وجب ما وصفناه وثبت صحته نقول : ان محالاً ان يزوج رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته من کافرین من غير ضرورة دعت الى
ذلك ، وهو مخالف لهم في دينهم ، عارف بكفرهم والحادهم ، ولما فسد
هذا بطل ان تكون ابنته وصح لنا فيها ما رواه مشايخنا من اهل العلم
عن الأئمة من اهل البيت (عليهم السلام) وذلك ان الرواية صحت
عندنا عنهم انه : كانت الحديجة بنت خويلد من أمها أخت يقال لها :
هالة قد تزوجها رجل من بني مخزوم ، فولدت بنتاً اسمها هالة ، ثم
خلف عليها بعد أبي هالة رجل من نجيم ، يقال له : ابو هند ، فاولدها
إبناً كان يسمى هنداً بن أبي هند ، وابنين فكانتا هاتان الابنتان
منوسبتين الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) زينب ورقية من
امرأة اخرى قد ماتت ، ومات ابو هند ، وقد بلغ ابنه مبالغ الرجال ،
والابنتان طفلتان ، وكان في حدثان تزويج رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم) بخديجة بنت خويلد ، وكانت هالة أخت خديجة فقيرة ، وكانت خديجة من الأغنياء الموصوفين بكثرة المال .

فاما هند بن أبي هند فإنه خلق بقومه وعشيرته بالبادية ، وبقيت الطفلتان عند أمهما هالة أخت خديجة ، فضمت خديجة أختها هالة مع الطفلتين اليها وكفلت جميعهم ، وكانت هالة أخت خديجة هي الرسول بين خديجة وبين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال التزويج ، فلما تزوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بخديجة ماتت هالة بعد ذلك بمدة يسيرة ، وخلفت الطفلتين زينب ورقية في حجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحجر خديجة ، فربياهما ، وكان من سنة العرب في الجاهلية من يربي يتيماً ينسب ذلك اليتيم اليه .

واذا كانت كذلك فلم يستحل لمن يربّيها تزويجها لأنها كانت عندهم بزعمهم بنت المربي لها ، فلما ربي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة هاتين الطفلتين الابنتين ، ابنتي أبي هند زوج أخت خديجة نسبنا الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة ، ولم تزل العرب على هذه الحال الى ان ربي بعض الصحابة يتيمة بعد هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا : لو سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هل يجوز في الاسلام تزويج اليتيمة عن ربها ، ففعل ذلك ، فانزل الله جل ذكره : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَنْتَلِي عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتَوْنَ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْوُلْدَانِ وَإِنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ۖ ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا

(١) سورة النساء آية : ١٢٧ .

طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة ﴿١﴾ .

فهذا الخطاب كان كله متصلا بعبءه ببعض في حال التنزيل ، ففرق وقت التأليف لهذا المصحف الذي في أيدي الناس جهلا كان من المؤلفين بالتنزيل ، فأطلق الله سبحانه في الاسلام تزويج اليتيمة عن يربها فسقط عن الربى للأيتام اتسابهم اليه ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في نسب ابنتي ابي هند على ما وصفناه من سنة العرب في الجاهلية ، فدرج نسبها عند العامة كذلك ، ثم نسب أخوها ايضا هند الى خديجة ، إذ كان اسم خديجة ثابتا معروفا ، وكان اسم اختها هالة خاملا مجهولا ، فظنوا لما غلب اسم خديجة على اسم هالة اختها في نسب ابنها أن أمها هند كان متزوجا بخديجة قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فانتكروا اليها ، لذلك تحقق في ظهم بجهلهم بامهم اخت خديجة ان هنداً كان قد عمر حتى لحق أيام الحسين (صلوات الله عليه وآله) فقتل بين يديه وهو شيخ .

فقال الناس : قتل خال الحسين (عليه السلام) هند بن ابي هند التميمي ، وانه كان عند ابن خالة فاطمة أم الحسين (عليه السلام) على ما شرحناه ، فلم يميز العوام هذا القول ، وقدر السامع له ان هنداً كان ابن خديجة ولم يجهلوا ابا هند التميمي انه والد هند لبلوغ ، هند قبل موت ابي هند ، و جهلهم اسم أم هند عند خولها ، مع ظهور اسم خديجة فجعلوا اسم خديجة و جهلوا اسم هالة اختها ام هند بن ابي هند التميمي .

(١) سورة النساء آية : ٣ .

ولما وقع بيني وبين من نسب إلى هند من ولده ، مجادلات ومناظرات فيها يتسبون إليه من خديجة ، وما يجهلون من جدتهم هالة اخت خديجة ، ولما عرفتهم الصحيح من ذلك اشتد عليهم ، وجادلوني أشد مجادلة في أنهم من ولد خديجة ، فاعلمتهم أن ذلك جهل منهم بنسبهم ، وأن خديجة لم تتزوج بغير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك أن الإجماع من الخاص والعام من أهل الآثار ونقل الأخبار على أنه لم يبق من أشرف قريش ومن ساداتهم وذوي النجدة منهم إلا من خطب خديجة ، ورام تزويجها ، فامتنعت على جميعهم من ذلك ، فلما تزوجها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) غضب عليها نساء قريش وهجرنها ، وقلن لها : خطبك أشرف قريش وأمرأؤهم فلم تتزوجي أحداً منهم وتزوجني محمداً يتيماً أبى طالب ، فقيراً لا مال له ، فكيف يجوز في نظر أهل الفهم أن تكون خديجة يتزوجها أعرابي من قميم ، وتمتنع من سادات قريش وأشرافها على ما وصفناه ، ألا يعلم ذو التمييز والنظر : أنه من أبين المحال وأفظح المقال ، ولما وجب هذا عند ذوي التحصيل ثبت أن خديجة لم تتزوج بغير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ثم قلت لمن يجادلني منهم على هذه الحالة : وليس ما ذهب عنكم وجهلتموه من معرفة جدتكم أهي خديجة أم اختها هالة باعجب مما قد لحق ولد الحسين (عليه السلام) من الاختلاف في نسبهم الذي هو أشرف الأنساب وأجل الأحساب في الدنيا ، وأرجاها سعادة في الآخرة ، فلم يمنهم شرفه وجلالته ، وعظيم قدره من اختلافهم فيه على فرقتين ، وذلك أن عقب الحسين (عليه السلام) من ابنه علي بن الحسين (عليه السلام) وكان للحسين (عليه السلام) ابنان يسمى كل واحد منهما بعلي ، أحدهما أكبر من الآخر ، فقتل أحدهما معه بكر بلاء ، وبقي الآخر ، والعقب كله من الباقي منها من غير خلاف في ذلك .

ثم اختلف ولده فيه ما بين الأصغر والأكبر ، فمن كان من ولد الحسين (عليه السلام) قائلاً في الإمامة بالنصوص ، يقول : انه من ولد علي بن الحسين الأكبر ، وانه هو الباقي بعد ابيه ، وان المقتول هو الأصغر منها ، وهو قولنا ، وبه تأخذ وعليه نعمل ، وان علي بن الحسين الباقي كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين (عليه السلام) من أبناء ثلاثين سنة وأن ابنه محمداً الباقر كان يومئذ من أبناء خمس عشرة سنة ، وكان المقتول هو علي بن الحسين الأصغر من أبناء اثنتي عشرة سنة جاهد بين يدي أبيه حتى قتل (١) .

(١) أقول : اختلف المؤرخون في ذلك :

فقال بعضهم : كان للحسين من الولد : علي الأكبر وأمه ليلى ، وعلي الأصغر وأمه حور بنت يزجرد ، كما في تاريخ البغوي ج ٢ ص ٢١٩ .

وقال بعضهم : أولاد الحسين علي بن علي بن الحسين الأصغر ، وعلي بن الحسين الأكبر ، قتل مع أبيه نالطف ، وجعفر بن الحسين ، وعبد الله بن الحسين ، وسكينة ، وفاطمة ، كما في نور الأبصار ص ١٣٧ .

وقال آخر : كان للحسين من الولد ستة بين ، وثلاث بنات ، وهم : علي الأكبر ، وعلي الأصغر ، ومحمد وجعفر . . كما في بغية الطالب ، ونور الأبصار ص ١٣٨ .

وقال آخر : أولاد الحسين : علي الأكبر ، وعلي الأصغر ، وجعفر ، وعبد الله ، ومحمد ، كما في تذكرة الخواص : ص ٢٧٧ . وبه قال الشيخ عباس القمي في منتبه الأمال : ج ١ ص ٦٤٢ .

وقال في المناقب : أبناؤه علي الأكبر الشهيد ، وعلي الإمام وهو علي الأوسط ، وعلي الأصغر ، وهم من شهر بانويه ، ومحمد ، وعبد الله الشهيد من أم الرباب بنت امرئ القيس ، وجعفر وأمه قضاكية - الى أن قال - : وأعقب الحسين من ابن واحد ، وهو زين العابدين ، كما في المناقب لابن شهر آشوب : ج ٤ ص ٧٧ .

والفرقة الأخرى : وهم الذين يقولون بمذهب الزيدية ، منهم من يقول : إن العقب من الأصغر وأنه كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين (عليه السلام) من أبي سبع سنين ، ومنهم من يقول : أربع سنين ، وعلى هذا النسابون من العوام وهو عندنا قول فاسد ، ومشايخنا كلهم من أهل العلم من الإمامية ، من العلوية ، وغيرهم من الشيعة على خلاف هذا القول الأول ، فلي نظر ذو الفهم إلى هذا الاختلاف الذي وصفناه من ولد الحسين (عليه السلام) مع جلالة نسبهم ، وعظيم قدرهم في جميع ولد آدم ، وقربه من عدد الآباء ، فلم يكن فيهم من الحفظ لهذا النسب العالي العظيم الشريف ، الذي يتمنى جميع الناس أن يكونوا منه ، ولا يتمنى أهله أن يكونوا من أحد من أهل البريات ، ما يخطون بمعرفته على حقيقته ، حتى لا يجهلوا جدهم الذي يتسبون إليه ، أي الأخوين الأكبر أو الأصغر ، وإنما أكثر ما بينهم وبينه (عليه السلام) من الآباء إلى عصرنا هذا ما بين ستة آباء إلى سبعة ، فذهب

وقال الأربلي : المذكور : علي الأكبر ، وعلي الأوسط ، وهما زين العابدين وعلي الأصغر ، ومحمد ، وعبد الله ، وجعفر ، فأما علي الأكبر فإنه قاتل بين يدي أبيه حتى قتل شهيداً بالطف ، وأما علي الأصغر فجاءه سهم وهو بكربلاء فقتله ، وقيل : إن عبد الله قتل مع أبيه شهيداً وجعفر مات في حياة أبيه . . . وقال في آخره : هذا هو القول المشهور - كما في كشف الغمة : ص ١٨٦ .

وقال صاحب الإرشاد : أولاد الحسين هم : علي بن الحسين الأصغر وكنيته أبو محمد ولقبه زين العابدين ، أمه شاه زنان بنت كسرى أتو شروان ملك الفرس ، وعلي بن الحسين الأكبر قتل مع أبيه بالطف وأمّه ليلي . . . وجعفر بن الحسين وأمّه قضاية ، مات في حياة أبيه ، ولا نسل له ، وعبد الله بن الحسين قتل مع أبيه صغيراً ، أجمعه سهم وهو بكربلاء فقتله ، كما في العصور المهمة : ص ١٨٦ ، وحمدة الطالب : ص ١٩٢ . وفي مقتل الخوارزمي : ج ١ ص ١٤٣ كذلك .

ونقل أن كان عمر علي الأكبر ثمانين سنة ، وكان هو الثاني من ولده عليه السلام ، وكان علي بن الحسين آنذاك عمره ثلاثون سنة ، وكان مريضاً لا يمكن له

عنهم او عن اكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين ، مع ما وصفناه من قرب النسب وشرفه وعلوه .

اتعجب ان يذهب على ولد هند ابن ابي هند معرفة جدتهم حين جهلوا من الأختين فلا يعرفونها هي خديجة أم اختها هالة .

هذا مع ما كان من سلفهم فيه من الرغبة في الافتخار ، والشرف على قومهم وغيرهم بمناسبة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والقرباة من ذوي ارحام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فانتسب منتسبهم الى خديجة ليثبت له خولة ولد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إما جهلاً من المنتسب الأول منهم ، بنسبه على ما وصفناه من جهل اكثر ولد الحسين (عليه السلام) معرفة نسبهم في علي بن الحسين (عليه السلام) وذلك احسن احوال المنتسبين من ولد هند الى خديجة ، وإما قصداً منه وتعهداً على معرفته بذلك ، طلباً للافتخار لما وصفناه من الخولة لولد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك أنكر لدين الفاضل منهم ، وأدعى الى كشف باطلهم عند ذوي المعرفة ، فاتبعه على ذلك الخلف منهم فخرجوا على هذه الغاية ، فهم على جهلهم وضلالهم عن معرفة جدتهم من الأختين ، خديجة أو هالة ، وهذا غير مستنكر عند

في القتال ، وكان ولده الباقر حينئذ في الخامس من عمره ورافقه إلى كربلاء وفي حديث عن الباقر (ع) قال : قتل جدي الحسين (ع) ولي أربع سنين ، واني لأذكر مقتله ، وما بالنا في ذلك الوقت ، كما ذكره اليقيني : ج ٢ ص ٦١ .

والثالث من أبناء الحسين هو علي الأصغر ، وكان آنذاك رضيع ، وفي بعض المقاتل : أنه ولد ليلة العاشر من محرم وسموه بعضهم علي الرضيع ، وقال بعضهم : إسمه علي الأصغر ، وهو الملقب بعبد الله الرضيع . لتفصيل راجع : عوالم العلوم للبحراني ، كتاب المقتل ، ومقتل الخوارزمي ، ومقتل ابن نما ، والبحار ج ٤٥ ، وروضة الواعظين .

ذوي الفهم من جهلهم ، وذلك لغلبة الجهل على هوام الناس ، وقلة معرفة كثير منهم بالأنساب وذوي الأحساب ، حتى ان اليمن كلها مجمعة في نسبهم الى قحطان ، ثم يزعمون ان قحطان بن عابر لا يدرون من ولد عابر^(١) حتى قالوا ان عابر هو هود النبي (عليه السلام) .

وزعمت اليمن والنسابة من العوام : أن اسماعيل بن ابراهيم تعلم العربية من جرهم ، وهم قبيلة من العرب من اليمن ، كانت نازلة بمكة وحولها ، وقد الف ذلك من العامة في كتاب المبتدأ وغيره من كتب ايام الناس وذكر الأنساب ، فاخرجوا بهذا القول الفاسد نبيهم اسماعيل بن ابراهيم ، وولده من العرب ، وهم لا يعلمون بذلك ، انه إذا جاز ان يكون اسماعيل بن ابراهيم تعلم العربية من قوم قد سبقوه بالكلام منها ، ودرست على ذلك منهم قرون فصارت لهم في العربية قبائل من قبل اولاد اسماعيل وغير اسماعيل ، فلم يكن ابوه ابراهيم من العرب ، وكان ابراهيم (عليه السلام) باجماع الفرق على غير لسان العرب ، ثم تعلم اسماعيل بزعمهم على ذلك العربية من العرب الذين سبقوه بلسان العربية من اولاد الأعاجم ، فهو عربي على هذا القياس وهذه العلة .

أو ان اسماعيل لم يكن عربياً ، اذ كان سبق الى لسان العربية بزعمهم ، وانما تكلم بلسان العربية تعلماً من سبقه اليه ، فيكون قائل هذا موجبا لاخراج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من العرب ، ومبطلاً لنسبه في العربية ، وكذلك جميع ولد اسماعيل ، وفي هذا الكفر بالله وبرسوله ، فلما وجدنا العرب في الجاهلية والاسلام لا يجعلون من تعلم اللسان من ولد الأعاجم عربياً بطل قول من زعم ان

(١) من ولد عابر « من » هنا موصولة و « ولد » بهيئة الفعل الماضي و « عابر » فاعل الفعل .

اسماعيل تعلم العربية من اليمن ، إذ لو كان ذلك كذلك لوجب ان لا يكون إسماعيل ولا احد من ولده عربيا ، فقد بطل قول القائل بذلك ، وثبت قول علماء اهل البيت (عليهم السلام) : إن اول من تكلم بلسان العربية اسماعيل بن ابراهيم (عليهما السلام) ^(١) وان قحطان بن عابر من ولد اسماعيل ، وعابر تفسيره بلسان قوم هود في زمن عاد هو هود ، فقد ر من وقف على ذلك ان هذا عابر والد قحطان وهو هود النبي (عليه السلام) فأخطأ ، وليس احد من اهل اليمن اليوم يتسبب الى إسماعيل بن ابراهيم (عليهما السلام) ، ولو قيل لهم ذلك أنكروه اشد نكراً ولعادوه أشد عداوة .

وهذا شهرته من منكرات العامة والجهل بالأسباب وغيرها ، إذ كانت علومهم مأخوذة من غير أولياء الله جل سلطانه ، والأئمة من الأنبياء والأوصياء ، الحافظين لعلم ما تقدم وتأخر ، وان العامة لتتروى

(١) قال العلامة الشيخ علاء الدين في عاصره الأوائل ، ومسامرة الأواخر (ص ٢٣ طبع بولاق سنة ١٣٠) نقلا عن اصول التواريخ ما نصه . أول من تكلم بالعربية من ولد ابراهيم (عليه السلام) اسماعيل (عليه السلام) لأن اسحق بقي لسانه سريانيا ، وان اسماعيل ألهم من يوم ولد لسان العرب ، وهو ابن ثلاث عشرة سنة واولاد ابراهيم جميعهم ما عدا اسماعيل كان لسانهم لسان ابراهيم وكان عبرانيا ، وتزوج ابراهيم بعد وفاة سارة بجارية من الترك يقال لها قطورا ، فولد له منها سبعة اولاد ثم قال نقلا عن اوائل السيوطي إن اول من تكلم العربية بلسان فصيح يعرب بن قحطان وبه سميت العرب عرباً ، وقد كانت عاد تكلمت بالعربية ولم تفصح فاعرب - أي أظهر وبين - يعرب . ثم قال ايضا نقلا عن اوائل السيوطي : ان اول من فتن لسانه بالعربية المينة على ما هي عليه من النظام والفصاحة سماعيل (عليه السلام) تكلم بالعربية المحضنة التي نزل القرآن بها ، رواه ابن عباس وقال : لما اتزله أبوه مع امه هاجر بمكة مرت بهم رفقة من جرهم فتألفوا سادتهم - أي نزلوا مرهم - حتى اذا شب اسماعيل وتعلم العربية منهم وفتق الله لسانه بالفصاحة فصاق العرب العاربة فكان لسانه بين أظهرهم معجزة بديعة . الكاتب

جميعا ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انتسب الى معد ، ثم قال عند ذلك : وكذب النسابون ، فلم يمنع ذلك العامة ان تنسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى آدم (عليه السلام) لأنها اذا تجاوزت نسب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مما انتسب اليه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يخل حالهم في ذلك من ان يكون ما قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من تكذيب النسابين عندهم حقا ، او يكون عندهم باطلا .

فان زعم أن الذي قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حق فقد شهد على نفسه وعلى جميع من تجاوز في النسب جد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) باستعمال الكذب واتباعه إياه استحيانا بينهم ، وكفى بذلك خزيا وفضيحة

وان زعم زاعم منهم ان ما قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من ذلك غير حق كان قد كذب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولزمه الكفر بغير خلاف ، ولا عيص لهم من احد الوجهين .

ولقد رونا من طريق علماء اهل البيت (عليه السلام) في اسرار علومهم التي خرجت عنهم الى علماء شيعتهم : أن قوماً يتسبون الى قريش وليسوا هم من قريش في حقيقة النسب ، وهذا مما لا يجوز ان يعرفه الا في معرفة معدن النبوة ، وورثة علم الرسالة ، وذلك مثل بني أمية ، ذكروا انهم من قريش وليسوا من قريش ، وأن أصلهم من الروم ، وفيهم تأويل هذه الآية : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفليون ﴾ ^(١) معناه أنهم غلبوا على الملك وسيغلبهم على ذلك بنو العباس ، وذلك ان العرب في الجاهلية إذا كان لاحد عبد فاراد ان ينسبه ويلحقه بنسبه فعل ذلك ،

وجاز عندهم ، وقد وجدنا ذلك من وجوه كريمة من العرب فيلحق
 بنسب مولاة ، فكان هذا من سيرة العرب وقد فعل ذلك رسول الله
 (صلى الله عليه وآله وسلم) بيزيد بن حارثة ، اشتراه من سوق عكاظ بمال
 خديجة (عليها السلام) وكان زيد قد سرق^(١) من أبيه حارثة الكلبي
 فبيع في سوق عكاظ ، فاشتراه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 فلما اظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الدعوة سارعت
 خديجة للإسلام ، فسارع زيد ايضا اليه ، فاستوهبه الرسول (صلى الله
 عليه وآله وسلم) من خديجة ليعتقه ففعلت خديجة ذلك ، فبلغ اباه
 خبره انه مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة ، فقبل الى
 مكة في طلبه ، وكان ابوه حارثة من وجوه بني كلب ، فصار الى ابن
 طالب في جماعة من العرب ، فاستشفع بهم الى رسول الله (صلى الله
 عليه وآله وسلم) في ان يرم عليه ابيه زيدا بعق او بيع .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : زيد حر فليذهب
 اين شاء ، فقال له ابوه : الحق يا بني بقومك ونسبك وحسبك : فقال
 زيد : ما كنت لأفارق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فجهد به
 ابوه وتلطف له فقال : ما افارق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 فقال له ابوه : اني اتبرا منك ، فقال له زيد : فذاك اليك ، فقال
 حارثة : يا معاشر قريش والعرب ، اني قد تبرأت من زيد فليس هو
 ابني ، ولا انا ابوه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : يا
 معاشر قريش ، زيد ابني ، وانا ابوه ، فدعي زيد بن محمد علي رسمهم
 الذي كانوا عليه في الجاهلية في ادعيائهم ، وكان زيد كذلك حتى هاجر
 رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم تزوج بامرأة زيد ، فانكر

(١) سورة الروم : الآية : ٢ .

(٢) سرق بالبناء للمفعول فلا تعفل . الكاتب

ذلك جماعة من جهال الصحابة ، فحاضوا فيه خوضاً فانزل جل ذكره في ذلك ، يعلمهم العلة في تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بامرأة زيد فقال تعالى : ﴿ ما كان محمد أباً لأحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ (١) .

ثم قال : ﴿ وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل أدعوهم لأبائهم هو اقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ (٢) .

ثم ذكر العلة وقال : ﴿ قلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً ﴾ (٣) .

فأخبر الله عز وجل أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل ذلك ليعلم المسلمين أن أزواج أدعيائهم عليهم خلال تزويجهم بعد مفارقتهم ، وأنهن لسن كأزواج الأبناء اللاتي حرمن الله على الأبناء ، وكان عبد شمس بن عبد مناف أخا هاشم بن عبد مناف قد تبنى عبداً له رومياً يقال له : أمية ، فنسبه عبد شمس إلى نفسه ، فنسب أمية بن عبد شمس ، فدرج نسبه كذلك إلى هذه الغاية .

فأصل بني أمية من الروم ونسبهم في قريش ، وكذلك أصل الزبير بن العوام بن أسيد بن خويلد ، كان العوام عبداً لأسيد بن خويلد ، فتبناه ولحق بنسبه ، ولم يكن غرضنا ذكر مثل هذا ، ولكن

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٤٠ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٤ - ٥ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية : ٣٧ .

عرض ذكره في هذا الموضع فذكرنا هذا المقدار منه امتشهاداً به على غفلة كثير من الناس عن معرفة الحقيقة في الأنساب وغيرها وكان السبب في ذكر هذا كله ما أردناه من بيان البتتين المنسورتين عند العامة إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد شرحنا خبرهما ووصفنا حالهما بما فيه كفاية ومقنع ونهاية (١).

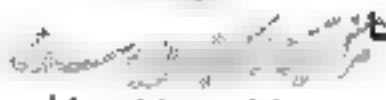
وأما تزويج عمر من أم كلثوم بنت أمير المؤمنين (عليه السلام) فإنه حدثنا جماعة من مشايخنا الثقات ، منهم جعفر بن محمد بن مالك الكوفي ، عن أحمد بن الفضل ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ،

(١) قد عرفت رأي صاحب الكتاب في زينب ورقية وأنها ليستا ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا خديجة وأن تزويج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إياهما عثمان بن عفان بعد عتة بن أبي لهب وأبي العاص بن الربيع صحيح غير متنازع فيه ، ولكن قد خالف صاحب الكتاب في هذا الرأي جماعة من أساطين العلماء من الفقهاء والنسابين ممن لا يستهان بهم .

منهم العلامة الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان المكي البغدادي المتوفى سنة ٤١٣ هـ فإنه في (اجوبة المسائل الحجاجية) في جواب المسألة للتمعة لنفسه لما سئل عن ذلك قال رحمه الله ما نصه : إن زينب ورقية كانتا ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والمخالف لذلك شاذ بخلافه ، فاما تزويجه (صلى الله عليه وآله وسلم) بكافرين فإن ذلك كان قبل تحريم مناهضة الكفار ، وكان له (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يزوجهما عن يراه ، وقد كان لأبي العاص وعتة نسب برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان لهما عمل عظيم إذ ذاك ، ولم يمنع شرع من العقد لهما فيمنع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من أجله .

وقال رحمه الله في (اجوبة المسائل السرية) ما نصه : قد زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إياهما قبل البعثة كافرين كانا يعبدان الأصنام ، أحدهما عتة بن أبي لهب والآخر أبو العاص ابن الربيع ، فلما بعث (صلى الله عليه وآله وسلم) فرق بينهما وبين ابنتيه ، فمات عتة على الكفر وأسلم أبو العاص بعد إيمانه بالإسلام ، فردها عليه بالكساح الأول ، ولم يكن (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال من الأحوال كافراً ولا موطئاً لأهل الكفر ، وقد زوج من تبرأ من دينه وهو معادلة في الله

قال : سألت جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) عن تزويج عمر من أم كلثوم ، فقال (عليه السلام) : ذلك فرج غصبنا عليه ، وهذا الخبر مشاكل لما رواه مشايخنا عامة في تزويجه منها ، وذلك في الخبر أن عمر بعث العباس بن عبد المطلب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) : يسأله أن يزوجه أم كلثوم فامتنع (عليه السلام) فلما رجع العباس إلى عمر يخبر امتناعه قال : يا عباس أيأنف من تزويجي ، والله لئن لم يزوجني لأقتله ، فرجع العباس إلى علي (عليه السلام) فأعلمه بذلك ، فأقام علي (عليه السلام) على الامتناع ، فأخبر العباس عمر فقال له عمر : احضر في يوم الجمعة في المسجد وكن قريباً من المنبر لتسمع ما

عز وجل ، وهاتان آيتان هما اللتان تزويجهما عثمان بن عفان بعد هلاك حبة وموت أبي العاص ، وإنما زوجه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على ظاهر الإسلام ، ثم إنه تغير بعد ذلك ، ولم يكن على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تبعة فيها يحدث في العاقبة ، هذا على قول أصحابنا  وعمل قول فريق آخر : إنه زوجه على الظاهر وكان باطنه مستوراً عنه ، ويمكن أن يستر الله عن نبيه (عليه السلام) نفاق كثير من المنافقين ، وقد قال الله سبحانه : ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم ﴾ سورة التوبة : الآية : ١٠١ فليكن في أهل مكة كذلك والنكاح على الظاهر دون الباطن على ما بيناه ثم قال : ويمكن أن يكون الله تعالى قد أباحه منة من تظاهر بالإسلام ، وإن علم من باطنه النفاق ، وخصه بذلك وخصه به فيه ، كما خصه في أن يجمع بين أكثر من أربع حرائر في النكاح ، وأباحه أن ينكح بغير مهر ، ولم يحظر عليه المواصلات في الصيام ، ولا الصلاة بعد قتلته من النوم بغير وضوء ، وأشبه ذلك مما خص به وحظر على غيره من عامة الناس ، فهذه الأجرية الثلاثة عن تزويج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عثمان ، كل واحد منها كاف بنفسه ، مستغنى به عما ورد .

هذا رأي الشيخ الجليل المقيد (رحمه الله) في ذلك ، ووافقته تلميذه السيد الشريف المرتضى علم الهدى رحمه الله في رسالته التي عملها في هذه المسألة بعد أن سئل عن رأيه فيها ، وبذلك اتضح الحق لذي عينين ولم يبق شبهة واخمد الله . الكاتب

يجري فتعلم أني قادر على قتله إن أردت ، فحضر العباس المسجد .

فلما فرغ عمر من الخطبة قال : أيها الناس إن ها هنا رجلا من أصحاب محمد وقد ذن وهو محصن وقد اطلع عليه أمير المؤمنين وحده فما انتم قائلون ، فقال الناس من كل جانب : إذا كان أمير المؤمنين اطلع عليه فما الحاجة الى ان يطلع عليه غيره ، ولیمض في حكم الله ، فلما انصرف عمر قال للعباس : إمض الى علي فاعلمه بما قد سمعته ، فوالله لئن لم يفعل لأفعلن !!^(١) فصار العباس الى علي (عليه السلام) فعرفه ذلك فقال علي (عليه السلام) أنا أعلم أن ذلك مما يهون عليه وما كنت بالذي افعل ما يلتصمه أبداً .

فقال العباس : لئن لم تفعله فأنا أفعل وأقسمت عليك أن لا تخالف قولي وفعلي ، فمضى العباس الى عمر فاعلمه أن يفعل ما يريد من ذلك ، فجمع عمر الناس فقال : إن هذا العباس عم علي بن أبي طالب وقد جعل اليه أمر ابنتي أم كلثوم ، وقد أمره أن يزوجني منها ، فزوجه العباس بعد مدة يسيرة فحملوها اليه وأصحاب الحديث إن لم يقبلوا

(١) أقول : وفي الوسائل : ... فلقى العباس فقال له : ما لي ؟ أبي بأس ؟

قال : وما ذاك ؟ قال : خطبت الى ابن أخيك فردني ، أما والله لأعودن زمزم ، ولأادع لكم مكرمة الأهدمتها ، ولأقيم عليه شاهدين بأنه سرق ، ولأقطعن بينه . ج ١٤ ص ٢١٧ ح ٣ هذا وهي رسول الله - بزعمهم - يجبر ابنهم رسول الله لكي يزوجه ابنته وإلا ... ، ونعم الكلام كلامه (عليه السلام) حيث قال : أنزلني الدهر ثم أنزلني حتى قالوا : ...

(٢) هذا رأي صاحب الكتاب في وجه تزويج علي (عليه السلام) ابنته أم كلثوم من عمر ، وقال الشيخ الجليل المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المتوفى سنة ٤١٣ في جواب المسألة العاشرة من المسائل السروية ، لما سأله السائل عن حكم فلك التزويج ما نصه : ان الخبر الوارد بتزويج أمير المؤمنين (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته من عمر غير ثابت ، وطريقه من الزبير بن بكار ، وطريقه معروف لم

هذه الرواية منافاته لا خلاف بينهم في ان العباس هو الذي زوجها من
عمر .

٣ يكن موثقاً به في النقل ، وكان متهماً فيما يذكره من بغضه لأمر المؤمنين (عليه السلام) وغير مأمون فيما يدعيه عنهم على بني هاشم ، وإنما نشر الحديث إثباتاً لابي محمد الحسن بن يحيى صاحب النسب ذلك في كتابه ، فظن كثير من الناس انه حق لرواية رجل علوي له ، وهو إنما رواه عن ابن الزبير ، كما روي الحديث نفسه مختلفاً فتارة يروي أن أمير المؤمنين (عليه السلام) تولى العقد له على ابنته ، وتارة يروي عن العباس أنه تولى ذلك عنه ، وتارة يروي أنه لم يقع العقد الا بعد وعيد من عمر وتهديد لبني هاشم وتارة يروي انه كان من اختيار وإيثار ، ثم بعض الرواة يذكر ان عمر اولدها ولداً سماه زيدا ، وبعضهم : ان لزيد بن عمر عقباً ، ومنهم من يقول : انه قتل ولا عقب له ، ومنهم من يقول انه وامه قتلا ، ومنهم من يقول ان أمه بقرت بعده ، ومنهم من يقول ان عمر أمهرهم كلشوم أربعين ألف درهم ، ومنهم من يقول : أمهرها أربعة آلاف درهم ، ومنهم من يقول : كان مهرها خمسمائة درهم ، ويده هذا القول وكثرة الاختلاف يبطل الحديث ولا يكون له تأثير على حال ثم انه لو صح لكان له وجهان لا يوافقان مذهب الشيعة في ضلال المتقدمين على أمير المؤمنين (عليه السلام) .

« أحدهما » : أن الكناح إنما هو على ظاهر الاسلام الذي هو الشهادتان ، والصلاة الى الكعبة ، والاقرار بجملة الشريعة ، وان كان الفصل ترك مناهكة من ضم الى ظاهر الاسلام ضلالاً لا يخرج عن الاسلام ، إلا أن الضرورة متى قادت الى مناهكة الضال مع اظهار كلمة الاسلام زالت الكراهة من ذلك ، وساغ ما لم يكن يحسب مع الاختيار ، وأمير المؤمنين (عليه السلام) كان محتاجاً الى تأليف ، وحقق الدعاء ، ورأى انه ان منع عمر عما رغب فيه من مناهكة إبنه الأمر ذلك الفساد في الدين والدنيا ، وأنه ان اجاب اليه اعقب ذلك صلاحاً في الأمرين فاجابه الى ملتصقه لما ذكرناه .

والوجه الآخر : ان مناهكة الضال لجماد الامامة وإدعائها لمن لا يستحقها حرام إلا أن يخاف الانسان على دينه ، ودعه ، فيجوز له ذلك كما يجوز له اظهار كلمة الكفر المصادة لكلمة الايمان ، وكما يحمل له الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، عند الضرورات ، وان كان ذلك محرماً مع الاختيار ، وأمير المؤمنين (عليه السلام) كان

وقد قيل لمن انكر هذه الحكاية من فعل عمر ما العلة التي اوجبت ان يجعل علي (عليه السلام) امر ابنته أم كلثوم الى العباس دون غيرها من بناته ، وليس هناك امر يضطره الى ذلك وهو صحيح سليم ، والرجل الذي زوجه العباس بزعمهم عنه مرغوب رضي فيه ، أتقولون انه انف من تزويج ابنته أم كلثوم وتعاضم وتكبر عن ذلك ، فقد نجده قد زوج غيرها من بناته فلم يأنف من ذلك ولا تعاضم ولا تكبر فيه ، وقد زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته سيده نساء العالمين فلم يأنف ولم يتكبر ولا وكل في تزويجها ، أفتقولون ان علياً (عليه السلام) رأى العباس افضل منه واقدم سابقة في الاسلام فجعل امر ابنته اليه ، وهذا ما لا يقوله مسلم وما بال العباس زوج أم كلثوم دون اختها زينب بنت فاطمة (عليه السلام) من عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، والعباس حاضر ، فلم يوكله في تزويجها ولا أنف من ذلك .

فلم يبق في الحال إلا ما رواه مشايخنا مما سبقنا حكايته ، وذلك مشاكل للرواية عن الصادق (عليه السلام) انه قال : « ذلك فرج خصينا عليه » فكان من احتجاج جهالهم أن قالوا : ما كان دعا علياً (عليه

عليه السلام) الى مناكة الرجل لأنه يهدده ، ويتواصده ، فلم يأمنه أمير المؤمنين (عليه السلام) على نفسه وشيعته ، فاجابه الى ذلك ضرورة ، كما قلنا : ان الضرورة توجب اظهار كلمة الكفر حسب ما قدمناه ، قال الله تعالى : ﴿ إلا من اكراه وقلبه معطش بالآيمان ﴾ - سورة البحل : الآية ١٠٦ - وليس ذلك بأعجب من قوم لوط (عليه السلام) كما حكى الله تعالى عنه بقوله ﴿ هؤلاء بناتي هن اظهر لكم ﴾ - سورة هود : الآية ٧٨ - فدعاهم الى العقد عليهم لبناته وهم كمار ضلال قد أذن الله تعالى في هلاكهم .

هذا رأي الشيخ المفيد (رحمه الله) في المسألة ، وواقفه . على ذلك الرأي جمهور كثير من اساطين العلماء المتفقهين ، منهم تلميذ السيد الشريف المرتضى هلم الهدي (رحمه الله) في رسالته التي عملها في هذه المسألة . « الكاتب »

(السلام) ان يسلم ابنته غضباً على هذا الحال الذي وصفتم ، فقيل لهم هذا منكم جهل بوجوه التدبير وذلك ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لما اوصى علياً (عليه السلام) بما احتاج اليه في وقت وفاته عرفه جميع ما يجري عليه من بعده من أمته واحداً بعد واحد من المستولين فقال علي (عليه السلام) : فما تأمرني ان اصنع قال : تصبر وتحسب الى ان ترجع الناس اليك طوعاً ، فحيثما قاتل الناكثين والفاستين والمارقين ولا تناهذن احداً ابداً من الثلاثة ، فتلقى بيدك الى التهلكة ، ويرتد الناس في النفاق الى الشقاق .

فكان (عليه السلام) حافظاً لوصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لبقاء في ذلك على المسلمين المستضعفين ، وحفظاً للدين ، لئلا ترجع الناس الى الجاهلية الجاهلاء ، وتثور القبائل تريد الفتنة في طلب ثارات الجاهلية ودخولها ، فلما جرى من عمر في حال خطبته لأم كلثوم ما تقدم به الحكاية فكر علي (عليه السلام) فقال : ان منعتهم رام قتل علي ما وصفناه . وان رام قتل منعتهم عن نفسي خرجت بذلك عن طاعة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخالفت وصيته ودخل في الدين ما كان حافزه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من ارتداد الناس الذي لأجله اوصاني بالصبر والاحتساب ، وكان تسليم ابنته أم كلثوم في ذلك اصلاح من قتله ، او الخروج من وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ففرض امرها الى الله ، وعلم ان الذي كان اغتصبه الرجل من اموال المسلمين وأمورهم ، وارتكبه من انكار حقه وعوده في مجلس رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وتغيير احكام الله ، وتبديل فرائض الله ، على ما قدمنا ذكره أعظم عند الله وأقبح واشنع من اغتصابه ذلك الفرج ، فسلم وصبر واحتسب كما أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنزل ابنته في ذلك منزلة آسية بنت

مزاحم امرأة فرعون، إذ الله عز وجل وصف قولها : ﴿ رب ابن لي
عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم
الظالمين ﴾ (١) ولعمري الذي كان قد ارتكبه فرعون من بني اسرائيل من
قتل اولادهم واستباحة حريمهم في طلب موسى (عليه السلام) على ما
ادعاه لنفسه من الربوبية أعظم من تغلبه على آسية امرأته ، وتزويجها ،
وهي امرأة مؤمنة من اهل الجنة بشهادة الله لها بذلك ، وكذلك سبيل
الرجل مع أم كلثوم كسبيل فرعون مع آسية لأن الذي ادعاه لنفسه من
الامامة ظلماً وتعدياً وخلافاً على الله ورسوله يدفع الامام عن منزلته التي
قدرها الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) له ، واستيلاؤه على امر
المسلمين يحكم في اموالهم وفروجهم ودمائهم بخلاف احكام الله ،
واحكام رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) اعظم عند الله من اغتصابه
الف فرج من نساء مؤمنات دون فرج واحد ، ولكن الله قد اعمى
قلوبهم فهم لا ينتدون للحق ولا يعقلون عن باطل ، والحمد لله الذي
من علينا بهدايته ورزقنا من التمييز ما نصل به الى وجود عبادته واليه
نرغب في زيادته من كرائم فوائده ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

تم الجزء الاول من كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ويليه الجزء
الثاني .

(١) سورة التحريم : الآية . ١١ .

قال الذين دخلت عليهم الشبهة في أمرهم بما وصفناه في هذه الأبواب ، ما قد أسفر من لوازم الحق ، وتبين فيه من وجوه الصدق ، قد ركبنا الحجة فيها رواء اصحاب الحديث فيهم من الفضائل والمناقب التي بها يصلحون وعليها في حجتهم يقولون (١) وذلك :

(١) لقد اجحف اصحاب الحديث من اوليائهم فكانوا لهم مناقب وفضائل كثيراً جزافاً ، ورفعوه فوق مستوى البشر ، وبحسوا لهم روايات وسبوا الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إفكاً وزوراً ، وقلبوا احاديث كثيرة وردت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضل صهره ووصيه الامام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) فزادوا فيها ونقصوا ، وغيروا وبدلوا ، ورووها في فضائل اوليائهم ، ذلك ليرفعوا من شأنهم الى رتبة الامام علي (عليه السلام) اذ ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضله ما ملاء الخافقين بالرغم من اخفاء اعدائه لفضائله ومناقبه بكل ما لديهم من حول وقوة ، فترى ابن حجر الميمني في الصواعق ، والمحب الطبري في الرياض النضرة ، وغيرهما يروون عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضائل اوليائهم ما تمجده الاسماع ، ولا يتفق مع المنطق الصحيح ، وكلها موضوعة مكتوبة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ويتصح ذلك جلياً لمن تتبع اسنادها ، فان رجالها اكثرهم من اولياء بني أمية ، المتأجرين لهم ، ومن المشهورين بالنسب والعداوة لأهل البيت النبوي ، ومن المسطعون فيهم عند علماء الجرح والتعديل منهم ، وقد دسوا في الاحاديث أكاذيب ارضاء لشهوات اوليائهم ، مما لا

مثل : روايتهم أن رسول الله (صلوات الله عليه وآله وسلم) أمر بتقديم أبي بكر للصلاة في مرضه الذي توفي فيه ، فاحتج بذلك محبتهم وقال : لما رضى رسول الله لديننا رضىناه لدينانا .

ومثل : روايتهم وحببتهم في قول الله تعالى : ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا﴾^(١) وهذه فضيلة ليست ولا مثلها لأحد اذ سماه الله صاحباً لرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ومثل : روايتهم ان ابا بكر وعمر كانا وزيرى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ومثل : روايتهم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :



« بعد ولا يمضى ، فهذا العلامة الفقيه الشيخ محمد البدين ، محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي صاحب القاموس المتوفى سنة ٨٢٦ هـ بحثنا في كتابه سفر السعادة (ص ١٤٢ - ١٤٣) من طبع مصر سنة ١٣٣٢ ما هذا نصه :

خاتمة الكتاب في الاشارة الى ابواب روي فيها احاديث وليس منها شيء صحيح ولم يثبت منها عند جهابذة علماء الحديث (ثم قال) : أشهر المشهورات من الموضوعات : ان الله يتجلى للناس عامة ولاي بكر خاصة ، وحديث : ما سب الله في صدري شيئاً الا وصبه في صدر أبي بكر ، وحديث . أنا وأبو بكر كفرسي رهان ، وحديث . ان الله لما اختار الارواح اختار روح ابي بكر ، وامثال هذه الافتريات المعلوم بطلانها ببدية العقل « انتهى ما ذكره » وقد وافقه على ذلك كثير من الاساطين المتقين في مؤلفاتهم التي القوها في ذكر الاحاديث الموضوعية ، كالسيوطي في النتالء المصنوعة ، وابن الجوزي في الموضوعات ، والمقدسي في تذكرة الموضوعات ، والشيخ محمد بن درويش الشهير بالحق البيروني في اسنى المطالب وغيرهم ، فهلا في ذلك مقتنع لمن انصف وتدبر يا مولاي الالباب . الكاتب

(١) سورة التوبة : الآية : ٤٠ .

ما نفني مال كمال أبي بكر ، لقد زوجني ابنته ، وأنفق علي أربعين ألف دينار - أو قال : درهما - .

ومثل : روايتهم اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر^(١) .

ومثل : روايتهم هذان سيدا كهول أهل الجنة^(٢) .

ومثل : روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ليؤمكم افضلكم واعلمكم . قالوا : فلما اختاره المسلمون واجمعوا عليه للإمامة دل ذلك منهم على انه اعلمهم وأفضلهم .

ومثل : روايتهم ان الرسول قال : لما أسري بي الى السماء رأيت مكتوبا على ساق العرش : لا إله الا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين^(٣) .



(١) قال العلامة المحدث الشيخ محمد بن درويش الخوت البيروني في أسنى المطالب ص ٤٨ : خبر اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر . رواه أحمد والترمذي ، وحسنه وأعله أبو حاتم وقال البزار ابن حزم لا يصح . الكاتب .

(٢) قال العلامة الحبير الشيخ محمد الخوت في أسنى المطالب ص ١٢٣ : خبر سيدا كهول أهل الجنة أبو بكر وعمر ، وان أبا بكر في الجنة مثل الثريا في السماء ، فيه يحيى بن عتبة ، ذكره الذهبي في الصغفاء قال ابن حبان : دجال يضع الحديث .

(٣) أورد الحديث السيوطي في اللئالي المصنوعة ص ١٦٥ وفي مسند أبو بكر عبد الرحمن ابن عوف الصوفي ، قال السيوطي : أبو بكر وشيخه كذابان ، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ص ١١٣ : عبد الرحمن بن عوف كذبه يحيى بن معين ، قال ابن حجر العسقلاني في لسان الميراث ج ٣ ص ٤٢٣ من طبع حيدر آباد : عبد الرحمن بن عوف السرخسي سكن بغداد ، يروي عن السماك ، والمفضل بن عياض الرقاعي والحكايات ، قال ابن الجيّد : سمعت يحيى بن معين وذكر أبا بكر بن عوف ختن مهدي بن حفص فقال : كذاب مكذوب ، رأيت له حديثاً حدث به عن أبي اسحق

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال يوم بدر حين انزل الله : ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيها اخذتم عذاب عظيم ﴾ ^(١) فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : لو انزل من السماء عذاب ما نجا منا غير ابن الخطاب .

ومثل : روايتهم : ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما أبطل عني الوحي الا ظننت أنه نزل على عمر .

ومثل : روايتهم أن الشيطان كان يهرب من عمر ويخاف من حبه .

ومثل : روايتهم : ان السكينة تنطق على لسان عمر .

ومثل : روايتهم ان الشيطان كان لا يأمر بالمعاصي في ايام عمر ، كراهة ان ينهى عنها عمر ، فلا يعود فيها أحد من بعد نفيه .

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لو لم ابعث فيكم لبعث عمر بن الخطاب ^(٢) .

ومثل روايتهم : ان عمر نادى قوماً ينهاوند ، وهو يومئذ بالمدينة ، وكان قد بعث جيشاً وقدم عليه رجلاً يقال له : سارية . الى نهاوند ،

الفزاري كذباً قلت وله خبر آخر عن محمد بن محمد بن محمد بن الصائغ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً . لما أسري بي رأيت على العرش مكتوباً لا إله الا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو السورين ، يقتل ظلياً ، ورواه المختلي في الديباج عنه ، والتمهم به صاحب الترجمة ، انتهى ومراعاة بصاحب الترجمة عبد الرحمن بن عفا .
الكاتب .

(١) سورة الأنعام : الآية : ٦٨ .

(٢) قال العلامة الشيخ محمد بن درويش الخوت في أسنى المطالب ص ١٨٤ : خبر لو لم ابعث لبعث عمر موضوع نص عليه الحافظ بن حجر .
الكاتب .

فوقعت عليهم الهزيمة بنهاوند ، وعمر بخطب على المنبر بالمدينة ، فنظر اليهم عمر فصاح : يا سارية الجبل ، قال سارية : فسمعت صوت عمر فالتجأت مع اصحابي الى الجبل فسلمنا^(١).

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : اللهم اعز الاسلام باحب الرجلين اليك ، بعمر بن الخطاب ، أو بأبي جهل بن هشام ، فسبقته الدعوة لعمر^(٢).

ومثل : روايتهم عن عبد الله بن مسعود : أنه قال لما مات عمر ذهب تسعة أعشار العلم^(٣).

ومثل : روايتهم : ان الله جل اسمه لم يبد علانية حتى أسلم عمر وشهر سيفه ، وقال : لا يعبد الله سراً بعد هذا اليوم.

ومثل : روايتهم : ان شاعراً كان عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينشده إذ أقبل عمر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينشده

(١) قال العلامة الشيخ محمد بن درويش الخوت في اسنى المطالب (ص ٢٦٥) : خير ياسارية الجبل هو من كلام عمر قاله على المنبر حين كشف له عن سارية وهو بنهاوند من ارض فارس ، روى قصته الواحدى ، والبيهقى ، بسند ضعيف ، وهم في المناقب يتوسعون .

(٢) أخرج هذا الحديث الترمذى والطبرانى عن ابن مسعود وأنس عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما ذكره ابن حجر الهيتمي في الصواعق ، ولكن ابن مسعود وأنساً حالهما في الضعف معلوم .

(٣) ذكره ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٥٩ وقال : أخرجه الطبرانى والحاكم عن ابن مسعود ، ولكن بلفظ ، لو أن علم عمر بوضع في كفة ميزان ووضع علم احياء الأرض في كفة لرجح علم عمر بعلمهم ، ولقد كانوا يرون انه ذهب تسعة أعشار العلم .

وسلم) فإشار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الشاعر ان اسكت ، حتى إذا خرج عمر من عنده ، استعاده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) النشيد ، وإن عمر عاد الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فإشار الى الشاعر ان اسكت ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، فلما كان في الرابعة وخرج عمر من عنده استعاده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الشيد فقال الشاعر : يا رسول الله من هذا الذي اذا جاء اسكتني واذا خرج استنشدتني فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : هذا رجل لا يحب الباطل - او قال : يكره الباطل - .

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) شهد لعشرة من اصحابه بالجنة ، منهم أبو بكر وعمر .

ومثل : روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لما أسري بي الى السماء دخلت الجنة ، فرأيت فيها قصراً من ذهب (وفي رواية اخرى) قصراً ابيض ، فأعجبني فقلت : لمن هذا القصر ، فقيل لي : لفتى من قريش ، فقلت : من هو ، قيل : عمر بن الخطاب ، فما منعني ان ادخله الا ما اعرفه من غيرتك يا عمر ، فبكى عمر عند ذلك ، وقال : وعلى مثلك يغار يا رسول الله^(١) .

ومثل : روايتهم : ان اهل الجنة ليتراؤن في عليين كما يتراعى الكوكب الذي لأهل الأرض ، وان ابا بكر وعمر لهما^(٢) .

(١) ذكره ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٥٩ بتخير يسير ، وقال : أخرجه أحمد والترمذي وابن حبان في صحيحه عن أنس ، وأحمد والشيخان عن جابر ، وأحمد عن يريدة وعن معاذ ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال الحديث ، قلت : يلوح على هذا الحديث آثار الوضع كما لا يخفى على ذوي البصيرة . الكاتب

(٢) ذكر هذا الحديث المقدسي في تذكرة الموضوعات ص ٢٧ بلفظ : ان اهل الجنة ليرون =

ومثل : روايتهم : ان عثمان كان اقرب الناس مجلساً من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحيث تمس ركبته ركبتيه ، فلما توفيت زوجته رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جلس في طرق البساط ، فمر به صمر ، فقال : مالك يا ابن عفان نزلت عن مجلسك ، فقال : اليوم انقطع ظهري ، فعرفت نفسي ، فدعاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فوجه زينب أخت رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعاد الى مجلسه ، فلما توفيت زينب قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : لو كانت لنا ثلاثة لزوجناها - أو قال : ما عدوناك .

ومثل : روايتهم : أن عثمان جهز جيش العسرة بماله عظيم من ماله^(١).

ومثل : روايتهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من يشتري بئر رومة وله الجنة ، فاشترها عثمان من ماله وجعلها للناس سبيلاً^(٢).

أهل عليين ، وإن أبا بكر وعمر منهم وأنهما ، ثم قال فيه مجاهد بن سعيد ضعيف ، وذكره أيضاً ابن حجر في الصواعق ص ٤٦ بلفظ : أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن أهل الدرجات العلى ليأمرهم من هو أسفل منهم ، كما ترون الكوكب المذري في ألق السماء ، وإن أبا بكر وعمر منهم وأنهما ، وقال : رواه ابن عساکر عن ابن عمر وعن أبي هريرة ، قلت . وحال ابن عمر وأبي هريرة معلوم فلا يعتمد على ما يرويان .

(١) روى ذلك المحب الطبري في الرياض النضرة عند ترجمته لعثمان ، وابن حجر الميمني في الصواعق المحرقة في ترجمته أيضاً عن عبد الرحمن بن خباب ، وعن عبد الرحمن أبو سمرة ، وقال : أخرجه الثرمذي والحاكم وصححه ، وذكره أيضاً البيهقي في مصابيح السنة في ترجمته .

(٢) رواه ابن حجر في الصواعق عن أبي هريرة ، وقال : أخرجه الحاكم ، ورواه أيضاً

ومثل : روايتهم : أن عثمان حمل الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دنائير كثيرة ، فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقلبها بيده ويقول : ما على ابن عفان ما فعل بعد هذا^(١) .

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يوماً جالسا في حجرته ، فدخل عليه جماعة من أصحابه ، وفيهم أبو بكر وعمر ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكشوف الفخذ لم يغط فخله ، حتى دخل عثمان فغطى فخله ، فقبل : يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم ذلك ، فقال : ألا أستحي من تستحي منه الملائكة^(٢) .

المحب الطبري في الرياض النضرة عن بشر بن بشر الأسلمي عن أبيه ، وقال : أن عثمان اشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ورواه أيضاً البغوي في المصابيح .
الكاتب

(١) قال ابن حجر الهيتمي في الصواعق ٦٥ : أخرج الترمذي عن عبد الرحمن بن عجلان ، قال شهدت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو يمشي على جيش العسرة ، فقال : عثمان بن عفان ، يا رسول الله علي مائة بعير بإحلاسها وأقنابها في سبيل الله ، ثم حض على الجيش فقال عثمان : يا رسول الله علي مائتا بعير بإحلاسها وأقنابها في سبيل الله ، ثم حض على الجيش فقال عثمان : يا رسول الله علي ثلثمائة بعير بإحلاسها وأقنابها في سبيل الله ، فنزل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو يقول ما على عثمان ما فعل بعد هذه ، وروى أيضاً عن عبد الرحمن ابن سمرة : أن عثمان جاء إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالك دنانير حين جهز جيش العسرة فتنهها في حجره فجعل رسول الله يقلبها ويقول ما فعل عثمان ما عمل بعد اليوم ، ورواه أيضاً للمحب الطبري في الرياض النضرة مثل ذلك .

الكاتب

(٢) ذكر هذا الحديث كل من ابن حجر في الصواعق ، والمحب الطبري في الرياض النضرة ، والبغوي في مصابيح السنة ، في مناقب عثمان وقالوا : أخرجه الشيخان ، وأحمد ، وأبو حاتم ، ورزين ، كلهم عن عائشة بنت أبي بكر ، ثبت شعري ما

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :
عمر سراح اهل الجنة في الجنة (١).

ومثل روايتهم : أن افضل الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم علي ، فزعموا عند ذلك أن
أبا بكر افضل من عمر وعثمان وغيره ، وأن عمر افضل من عثمان بعد
أبي بكر ، ثم منهم من سارى بين عثمان وعلي (عليه السلام) ومنهم
من فضل عثمان على علي (عليه السلام) ويشهدون للعشرة أنهم من
اهل الجنة وهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة ،
والزبير ، وسعد ، وسعيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن
الجراح .

الذي رأيت من عثمان - (إن كان ما روي) فيه صحيحاً - حين حرضت على قتله يوم
الدار قائلة بملاً فيها : اقتلوا عثماناً قتل الله نعلماً ، فلقد غيرتة النبي (صلى الله
عليه وآله وسلم) أملاً كان لأخرى بها أن تقتدي بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)
فتستحي ممن تستحي منه الملائكة ، فهل من المعقول أن يعتمد على مثل هذه
الروايات الغريبة فاحكم وانصف .

أقول : هذا مع أنهم رووا عنه (ص) حيث قال : الفخذ صورة . ورواه كل من
البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة - الباب ١٢ ما يذكر في الفخذ ، وابن أبي داود
في سننه في كتاب الحمام ، باب النبي عن النعري ح ٤٠١٤ ، والترمذي ، في
صحيحه ، كتاب الأدب ، باب ما جاء أن الفخذ صورة ح ٢٧٩٥ ، والدارمي في
سننه في كتاب الاستبذان باب أن الفخذ صورة ، وأحمد في مسنده : ج ٣
ص ٤٧٨ و ٤٧٩ .

(١) ذكر هذا الحديث ابن حجر في الصواعق ص ٥٨ وقال : أخرجه البزلة عن ابن
صبر ، وأبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة ، وابن عساكر عن الصعب ابن جثامة ،
وذكره أيضاً الفجاء الطبري في الرياض النضرة في ترجمة عمر (ثم قال) : ومعنى
ذلك : والله أعلم أن اهل الجنة هم المؤمنون وكانوا قبل اسلام عمر في ظلمة ظلم
الكفار من قريش ، فلما أسلم عمر أتقدهم من ظلمهم ، وأظهر شعار الاسلام ، فإن =

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :
ان الله اطلع على اهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

ومثل : روايتهم : في قول الله عز وجل : ﴿ والسابقون الأولون
من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم
ورضوا عنه واعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها ابداً ذلك
الفوز العظيم ﴾ (١) قالوا : ابو بكر وعمر من المهاجرين والأنصار
الأولين (٢) .

ومثل : روايتهم في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ لقد رضي الله عن
المؤمنين إذ يباعدونك تحت الشجرة ﴾ (٣) قالوا : العشرة ممن بايعوا تحت
الشجرة ، وعن رضي الله عنهم ، وهم اهل الجنة .

ومثل : روايتهم في قول الله عز وجل : ﴿ والذي جاء بالصدق
وصلى به ﴾ (٤) أن ذلك كان أبا بكر سماه الله صديقاً .

= فائدة السراج ضوؤه في الظلمة والجنة لا ظلمة فيها ، فكان معناه ما ذكرناه (انتهى
بحروفه) ولعمري إن هذا التفسير مما يضحك النكل لو كان الحديث صحيحاً ،
ولكنه من الموضووعات فلا يحتاج الى التجشم في تفسيره بالتافهات ، فقد قال العلامة
الحبير الشيخ محمد بن درويش الخوت في أسنى المطالب ص ١٤٤ ان خبر عمر بن
الخطاب سراج اهل الجنة ، فيه عمر الواقدي وهو هالك وساقط عند الحديثين .
الكاتب

(١) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٢) ذكر ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٣٩ اثنتي عشرة آية من آيات القرآن المجيد
وقال إنها نزلت في أبي بكر فافقروا وأعجب فإن أكثرها نزلت في فضل الامام
أمير المؤمنين (عليه السلام) على ما ذكره ثقات القسرين الكاتب

(٣) سورة النحل : الآية : ١٨ .

(٤) سورة الزمر : الآية : ٣٣ .

ومثل : روايتهم في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴾ إلى قوله : ﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتِقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ، وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ (١) قالوا : هذا أبو بكر.

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : اوحى الله سبحانه الي ان قل لأبي بكر : اني عنك راض فهل انت عني راض (٢).

وكان الجواب عن ذلك ، وبالله المستعان وعليه التوفيق : أن القوم قد رووا ذلك وهم ينقلونه بينهم ، ومن ناصح نفسه وصح له تمييزه ونظره وتدبر في حقائق ما يروونه لم يشبه عليه باطل جميع هذا وشبهه ، إذ كان كل باب منه فيه من أدلة الفساد ما لا يخفى على ذي فهم ونظر وتميز وصحة فكر ، والواجب على طالب النجاة أن يقصد في تحقيق الآثار وصحة الأخبار إلى معرفة الشواهد والعلامات ، والدلائل الواضحات التي يتحقق معها الحق ويبطل بها الباطل .

(١) سورة الليل : الآية : ٤ - ١٨ .

(٢) قال ابن حجر في الصواعق ص ٤٤ أخرج البخاري وابن عساكر عن ابن عمر قال : كنت عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعنده أبو بكر الصديق ، وعليه عباءة قد خللها في صدره بخلل فزل عليه جبرئيل فقال : يا محمد مالي أرى أبا بكر عليه عباءة قد خللها في صدره بخلل ، فقال : يا جبرئيل أتعق ماله علي قبل الفتح ، قال : قال الله يقرأ (عليك السلام) ويقول . قل له أراض أنت عني في فقرك هذا أم ساحط ، فقال أبو بكر : أسحط صلى ربي ، أنا عن ربي راض ، أنا عن ربي راض ، أنا عن ربي راض ، ثم قل ابن حجر وسنده غريب ضعيف جداً ثم قال : وأخرج أبو نعيم عن أبي هريرة ، وابن مسعود مثله وسندهما ضعيف أيضاً ، وابن عساكر نحوه من حديث ابن عباس الكاتب

فأول ما نبدا به من القول في ذلك . أنه قد علم ذو الفهم ان الآثار
منقولة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أيامه وأيام من كان
بعده من وجهين في الامامة لا ثالث لهما .

احدهما : طرق اهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم .

والثاني : طرق الحشوية من اصحاب الحديث .

فمن ادعى من جميع الأمة ممن تقدم في الأعصار السالفة غير هذين
الوجهين فهو متخصص كذاب ضال مضل فاسد المعرفة داحض الحجة ،
واذا كان ذلك كذلك فليعلم ذو الفهم أن ما كان يرويه الحشوية من
طرق اهل البيت وشيعتهم ولم يرو ذلك اهل البيت وشيعتهم فلا حجة
للحشوية ومن تابعهم في ذلك على مخالفتهم ، وكذلك إذا روى اهل البيت
وشيعتهم آثاراً من طرقهم وعن رجالهم المتصلين عن رجل من الحشوية
ولم يرو ذلك الحشوية فلا حجة لشيعته اهل البيت في ذلك على
الحشوية ، وان كانت الرواية في نفسها كثيرة صحيحة محقة ، وهذا هو
وجه النصفة والصيحة .

فاذا أجمعوا على رواية من طريقهم المتضادين المختلفين ، فتكون
تلك الرواية مما لا يشك في صحتها وعليها الفقهاء من الفريقين المعول
في الاحتجاج والنظر عليهم ، وإذا اختلفوا في رواية فروى كل فريق
منهم من طريقه ضد ما رواه الفريق الآخر كان المعول في ذلك عند اهل
النظر على الفحص عن الأسباب المتضادة بشواهد الكتاب ، ودلالات
الأخبار ، المجمع عليها ، فايها ثبت وجوبه من المتضادين لزم
حجته ، وأيها وجدت شواهد باطلة بطلت حجته ، ومهما لم توجد
شواهد تحققه ، ولا علامات تبطله ، كان سبيله الوقوف فيها ، فلا يلزم
الخصم فيها حجة يطالب فيها بواجب ، ثم يجب النظر بعد ذلك في

معرفة الفريقين من نقله الأخبار من أهل البيت (عليهم السلام) ومن الحشوية ، أيها أولى بالاتباع عند وقوع التنازع والاختلافات ، فأيهما ثبت صدقه وصحت تزكيته من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والأمر منه باتباعه منها وجب قبول آثاره ، وأطراح ما خالفها أو ضاها ، وقد أجمعوا جميعاً على الرواية في تزكية أهل البيت (عليهم السلام) وإشارة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إليهم بالهدى ، والبعد عن الضلالة ، والأمر منه باتباعهم ، والكونونة معهم .

فقال (عليه السلام) : « اني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، لن تضلوا ما تمسكتم بهما ، فإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الخوض » (١) .

وقد أخبرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان أهل بيته (عليهم السلام) مع القرآن والقرآن مع أهل بيته (عليهم السلام) (٢) وهذه دلالة الصحة على أن أهل بيته (عليهم السلام) ، معدن العلم ، إذ كان علموا ما يحتاج إليه في كتاب الله تعالى ، ولم يقل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنهم قرءوا القرآن إلا بعد علمهم به ثم شهد بإزالة الضلالة عن تبعهم وتمسك بهم ، وإذا زالت الضلالة عنهم ، وعن تبعهم ، وتمسك بهم ، كانوا غير مفارقين للهدى ، ولن يكونوا كذلك حتى يكونوا قد حووا جميع العلوم التي هي خارجة من كل ضلالة ، وإذا كان ذلك كذلك واختلفت الحشوية وأهل البيت (عليهم السلام)

(١) أقول : وذكر محب الدين الطبري في كتابه : ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى ، عدة أحاديث من هذا الباب في ص ١٦ .

(٢) أقول : ذكره كل من مسلم والبخاري في صحيحيهما وابن حجر في الصواعق المحرقة .

السلام) في الروايات ، وتضادوا في التحقيقات ، كان الاتباع لمن شهد
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم بإزالة الضلالة عن المتمسك بهم
أولى واجدر .

وهذه الروايات التي روينها من مناقبهم وفضائلهم فهو شيء
تفردوا بنقله دون مخالفيهم ، من نقلة طرق أهل العلم من أهل البيت
(عليهم السلام) وشيعتهم ، بل هؤلاء قد رووا فيهم خبرها وأنكروا
روايتهم هذه التي تخرصوها ، فلو أنصفونا وجروا معنا في ميدان النظر
وحقائق التعبير كانت الحجة عنا ساقطة في جميع ذلك ، ولما احتجنا إلى
شرح فسادها وإظهار باطلها ، إذ كانوا نقلوها دون غيرهم ، ولعمري
لو اقتصرنا على هذه الحجة لكان فيها كفاية ومقنع ونهاية ، مع ما قد
شرحناه من بدع القوم ، وتغييرهم ، وتبديلهم لدين الله عز وجل ،
وحدوده ، ولعبادته ، ولكن من مذهبنا الاستقصاء في الشرح والبيان
وايضاح للبرهان علينا ولنا : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ
عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ (١) و : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى
النُّورِ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ ، يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى
الظُّلُمَاتِ ، أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢) فنقول في
ذلك وبالله ننتهي :

أما ما رووا : من التقديم لأبي بكر في الصلاة ، فروايتهم في ذلك
من بلال عن عائشة ، فلو كما نحن يميل إلى إبطال الأحاديث من جهة
ناقليها دون شواهد وعلامات لإبطالها ، لكان في إبطال هذا الخبر أو كد
مقال ، وذلك أن الحشوية يزعمون أن الحديث يثبت لهم من جهة

(١) سورة الأنفال : الآية : ٤٢ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٥٧ .

ناقليه ، ويفسد عندهم كذلك من جهة ناقليه ، على قدر تزكيتهم الناقل ، وانحرافهم عنه من غير نظر في معانيه ، ولا طلب لشواهد تصديقه وعلامات باطله ، وهذه حالة لا يرضاها إلا قليل البصيرة ، ناقص التمييز والمعرفة ، زائل الفهم .

فأما نحن فلا نعول على ذلك ، ولا نفتصر عليه دون الشواهد ، والعلامات ، والدلائل الواضحات ، الدالة على تحقيقها أو بطلانها ، إذ كان من يظن به أمثاله الصدق قد يجوز أن يكذب بحال من الاحوال الحقيقية ، وكذلك من يظن به أمثاله الكذب يجوز أن يصدق بحال يقوم به في ذلك ، فهذا أو شبهه لم نشق باطراح خبر ، ولا بحقيقة من عدو ولا ولي ، حتى يعلم صحته ، أو بطلانه ، بالشواهد اللائحة ، والاعلام الواضحة ، واتبعنا في ذلك تأديب الله عز وجل من قائل إذ يقول : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ (١) وقال : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (٢) فأمر الله أن يتدبروا لكتابه ليتحقق حقه ويزول الخلاف فيه وعنه .

وإذا كان جميع ابواب الحق ووجوهه متفقة متسقة كان جميع ابواب الباطل وسبله متضادة مختلفة ، وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : سيكذب علي فاعرضوا ما تحدثوا به عني على كتاب ربي ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فانبهوه ، واخبر أن كتاب الله مع اهل بيته مقروناً بهم ، لا يفارقهم ولا يفارقونه ، فدل ذلك على أنهم علماءؤه فوجب الرجوع الى اهل بيته (عليه السلام) في تحقيق الأشياء ، إذ كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمراً أن نتحقق

(١) سورة محمد : الآية : ٢٤ .

(٢) سورة النساء : الآية : ٨٢ .

اختباره بكتاب الله ولسنا نحيط بكتاب الله علماً ، ولا شك في إحاطة أهل بيت رسول الله (عليه السلام) بعلمه ، إذ قرنهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) به ، فأوجبنا عند ذلك في كل ما نقل اليه من أخبار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النظر والتمييز ليتحقق لنا حقها ، ويتضح لنا باطلها ، ولو عولنا في ذلك على ما نذهب اليه الحشوية في الأخبار لقلنا : ان بلالاً مولى أبي بكر ، وعائشة ابنته ، ويجوز ان يتهم بلال في الميل الى مولاه ، وتتهم عائشة في الميل الى ابيها ، ويبطل الحديث من هذه الجهة ، لكن هذه الحالة لا نرضاها لانفسنا ، فنقول في فساد هذا الخبر وبالله التوفيق .

إن أول ما يدل على فسادهم أنهم يختلفون في روايتهم .

فمنهم من روى : أن ابا بكر صلى بالناس أياماً في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في علة .

ومنهم : من يقول انه قدمه لصلاة واحدة وهي الصلاة التي توفي عنها ، وقالوا : لما كبر ابو بكر في المحراب خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين علي (عليه السلام) والفضل بن العباس ، ورجلاه تخطان في الأرض ضعفاً من العلة ، فدخل المحراب وصلى بالناس في روايتهم قاعداً ، ثم اختلفوا ايضاً فقالوا : إنه أزال ابا بكر عن المحراب واقامه بينه وبين الصف الأول ، فكان ابو بكر يصلي بصلاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والناس يصلون بصلاة أبي بكر .

وفي قول آخر : بقي معه في المحراب يصليان جميعاً .

فلما اختلفوا في هذه الرواية هذا الاختلاف الذي شرحناه وهي عندهم من أفضل مناقب صاحبهم ، التي بها يزعمهم استحق الامامة

عندهم كان اختلافهم فيها دليلاً على ابطال ما ادعوه من تقديم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له ، ولو قدمه كما زعموا ما اختلفوا فيه على هذا الحال ، كما لم يختلفوا في تقديم عتاب بن أسيد للصلاة بالناس بمكة ، حين فتحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومحال أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقدم رجلاً للصلاة في مسجده فيجهل له اولياؤه ذلك ، حتى لا يدرون هل صلى أم لم يصل ، او هل ازاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن المحراب أم لم يزله .

فهذا احد الدلائل على ابطال ما يدعونه من هذه الرواية ، وقد اجمعوا مع ذلك في روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) خرج حين كبر ابو بكر في المحراب في آخر صلاة صلاها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهي صلاة العصر ، التي توفي عنها قبل ان تغرب الشمس .

فنقول : ان كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه لصلاة على زعمهم ، ويدعواهم ، ثم خرج بعد ذلك فزاله عن الصلاة بالناس وصلى هو بهم ، فان الحال لا يخلو في هذا من أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه للصلاة بوحي من الله او برأي قد رآه من نفسه ، فان كان قدمه للصلاة بوحي من الله ثم خرج فمنعه من الصلاة بالناس ، فقد عصى الله بمخالفته الله فيما قد أمره من تقديم أبي بكر للصلاة بالناس ، وقائل هذا كافر بلا خلاف .

وان كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه برأي رآه من نفسه ، فليس يخلو حاله في ازالته من أن يكون برأي منه او بوحي من الله ، فان كان ازاله برأيه كما قدمه ، ففعله الاخير ناسخ للاول ، فقد عزله عن فضل قد كان أهله ، وقبح أن يعرله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله وسلم) عن فضل قد كان اهله^(١) بزعم اوليائه ، الا وقد علم انه غير مستحق لذلك الفضل ، وان كان آخره بسوحي من الله ، كان سبيله في ذلك كسبيله فيما بعثه بسورة براءة ليقرأها على الناس بمكة ، من بعد الفتح ، من بعد رجوعه من غزاة تبوك ، فلما سار ابو بكر بالسورة نحو مكة بعث خلفه علياً (عليه السلام) فاسترجعها منه ورده الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وتقدم علي (عليه السلام) بالسورة الى مكة ، فقرأها على اهل مكة ، ورجع ابو بكر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : يا رسول الله هل نزل في شيء استوجب استرجاعي وأخذ السورة مني ؟

فقال : يا ابا بكر ان الله اوحى الي ان لا يؤدي عني الا انا اورجل مني ، وان علياً مني وأنا منه ، وهذا مما لا خلاف فيه بين الأمة فان صحت لهم رواية تقديمه في الصلاة فسبيله ايما وصفناه في ازالته عنها كسبيله باداء سورة براءة ، فهذا حال يهدم كل فضيلة لابي بكر من دون ان ينسب ويثبت له فضيلة لكن اولياؤه ﴿صم بكم همي فهم لا يعقلون﴾^(٢).

وأما : ما اختلفوا فيه من وقوف ابي بكر بالمحراب مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) او خلفه ، فانا نقول في ذلك : لو كان ابو بكر قام مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المحراب محاذيا له لوجب مشاركته للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الامامة ،

(١) اهله هنا وفيما قبله بصيغة الفعل الماضي ويفتح الهاء الشددة الكاتب

(٢) سورة البقرة : الآية : ١٧١ .

(٣) اقول : وفي نسخة : قام مع رسول الله في المحراب .

ولوجب ان يكون سنة مستعملة في الاسلام وغير مطروحة^(١) فيصلي بالناس امامان في محراب واحد ، اذ ليس كان معهم شيء من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عنه ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد فعله في اخر افعاله التي لم ينسخها شيء من بعدها ، ولم ينه الرسول عنها ، فلما كان نجد اوليائه مجتمعين على منع الشركة من ابي بكر ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الامامة ، ووجدناهم مجتمعين على منع إمامين يصليان بالناس في محراب واحد ، بطل قول من يزعم : ان ابا بكر قام مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المحراب محاذيا له ، وثبت قول من قال : انه اقامه خارجا عنه بينه وبين الصف .

ولعمري لقد فعل ذلك به ، ولو ميز اوليائه هذه المنزلة لعلموا ان اقامته له في ذلك المقام دليل على انه قد انزله منزلة من لا دين له ، اذ كانت الأمة مجمعة على انه لا يجوز ان يصلي رجل جماعة فيقوم فرادى صفا وحده ، وانه من فعل ذلك وقد عقد صلاته بنية الجماعة فلا صلاة له ، ومن لا صلاة له فلا دين له .

فلما قام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صاحبهم فرادى بينه وبين الصف كان قد اقامه مقام من لا صلاة له ، ومن لا صلاة له فلا دين له ، ثم كفى بهذا المقام خزيا لصاحبه ، ودليلا لمن فهم ما شرحناه وبيناه ، وهذا المقام أجل منقبة لصاحبهم عندهم ، وقد شرحنا ما عليهم وما على صاحبهم عندهم فيه ، وكان قول ابي بكر : وددت اني سألت رسول الله عن هذا الأمر لمن هو فكان لا ينازع فيه ، دالا على انه لم يكن له فيه حق يعرفه ، اذ لم يعرف هو لمن ، ولو كان له فيه حق لعرفه ، ولما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « علي مني وانا

(١) أقول : وفي نسخة : أن تكون سنة مستعملة في الإسلام وغير مطروحة

من علي ، دل على ان منزلة علي في دين الاسلام بآيات الحجة لله على الناس منزلة الرسول في ذلك بعد وفاته وفي التأدية عنه في حياته ، وهذا تحقيق قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « علي مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه لا نبي بعدي » فلما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نبياً إماماً وكان هارون نبياً إماماً مع موسى (ع) فاستشاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمنح اسم النبوة في علي (ع) يثبت له الإمامة ضرورة ، اذ لم يستثن بها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما استثنى بالنبوة .

وقد شرحنا من معنى هذا الخبر في كتاب الأوصياء ما فيه كفاية لمن فهم ، فهذه فضيلة صاحبهم التي يعولون بزعمهم عليها ، قد اوضحنا ما عليه فيها ، وان المقدمة لم تكن من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولو صحت ايضاً لهم من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عند الضرورة ، لعله ، وثبت عند ذلك إيمانه وتطهيره لكان ذلك مما لم يوجب ولاية لأحد على المسلمين ، ولو كان ذلك مما يوجب ولاية لأحد لكان عتاب بن أسيد أحق بالخلافة منه ، اذ كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قدمه يصلي بالناس حين فتح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكة ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مقيم بمكة ، وابو بكر معه ، يصلي خلف عتاب ، فقدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) يصلي بالناس في المسجد الحرام من غير علة ولا ضرورة دعت الى ذلك ، وهذا باجماع الأمة ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) يصلي بالناس الظهر والعصر ، وعتاب بن أسيد يصلي بالناس الثلاث الصلوات باجماع ، وكان باجماع ان المسجد الحرام أفضل من سائر المدن ، ومكة أفضل من المدينة ، ويلزم في النظر أن من

(١) أقول : كذا في الأصل : والظاهر أنه : أفضل من مسجد رسول الله بالمدينة

قدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الموطن الأفضل من غير
علة أفضل ممن قدمه في مسجد هو دونه في الفضل مع ضرورة العلة .

فان زعم جاهل : أن مسجد المدينة وهو مسجد رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) دون المسجد الحرام ، والخلافة لرسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) فالمقدم في مسجده أولى من المقدم في غير مسجده ،
قيل له : هذا جهل وعمي فان كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
حيث صلى من البلاد فهو مسجده وموطنه ، وهو الحاكم فيه دون
غيره ، والأمر له واليه ، وشاهد ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .
جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فجميع الأرض مسجد لرسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا ما لا يحتاج به ذوقهم .

واما : رواية اهل البيت (عليه السلام) ^(١) في تقديمه للصلاة فانهم
رووا : بأن بلالا صار الى باب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
فنادى : الصلاة وكان قد أغشى على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
ورأسه في حجر علي (عليه السلام) فقالت عائشة لبلال : مر
الناس ان يقدموا ابا بكر ليصلي بهم ، فان رسول الله مشغول بنفسه ،

(١) وقد حرفت ولعبت يد التعديل بهذه الرواية في صحيح البخاري مسلم ، وغيرهما من
الصحاح ، بما يوافق رغبتهم وميلهم ، ومن تصفح الصحاح السنة يرى العجائب
والغرائب من التحريفات والتغييرات الشائبة ، التي يرجع بعضها الى مؤلفيها
وأكثرها الى الحنة التحريف والتغيير في مطابع مصر وغير مصر من البلاد التي لا يروق
لأهلها احقاق الحق ، وابطال الباطل ، لا سيما في الأحاديث الواردة في مسائل
ومناقب اهل البيت النبوي (عليه السلام) .

أقول : ومن راجع الطبوعات المختلفة وبالأخص المطبوعة في القرن الأخير ، يرى
التغييرات الكثيرة التي لم توجد في الطباعات السابقة والظاهر أن اللجنة المسؤولة تحذف
ما تريد ، وتعرف ما تحب ، ولها الصلاحيات التامة من قبل بعض حكام الدول
الإسلامية وزعامتهم .

فظن بلال أن ذلك عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال للناس : قبعوا أبا بكر فيصلي بكم ، فتقدم أبو بكر فلما كبر أفاق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من غشوته ، فسمع صوته ، قال لعلي (عليه السلام) : ما هذا ؟ قالت عائشة : أمرت بلالا يأمر الناس بتقديم أبي بكر يصلي بهم ، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : استندوني أما انكن كصويجات يوسف ، فخرج بين ميمونة زوجته وبين علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى باب الحجرة فاستقبله الفضل بن العباس ، فرد ميمونة ، وأخذ الفضل بن العباس بعضده ، فجاء إلى المحراب بين الفضل وعلي (عليه السلام) ^(١) وأقام أبا بكر خلفه بين

(١) في صحيح البخاري في كتاب الصلاة باب جد المريض أن يشهد الجماعة : فخرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يهادي بين رجلي (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي صحيح مسلم في كتاب الصلاة ، باب استحلاف الإمام إذا عرض له عذر والرواية عن عائشة ولها : فخرج بين رجلين تحط رجلاه في الأرض بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر ، قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فآخبرت عبد الله بن مسعود قالت عائشة فقال لي عبد الله بن عباس : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة قال : قلت لا ، قال ابن عباس : هو علي (عليه السلام) وفي رواية أخرى لمسلم : فخرج ويدله على الفضل بن عباس ويدله على رجل آخر ، وهو يخط برجليه في الأرض ، فقال عبيد الله : فحدثت به ابن عباس ، فقال : اتدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ، هو علي (عليه السلام) وفي رواية أخرى لمسلم ، فقام يهادي بين رجلين ورجلاه تحطان في الأرض ، وأورد روايات أخرى لم يذكر فيها كيمية خروجه ، ولا غرابية من عائشة حيث لم تسم الرجل الذي خرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) معتمداً عليه فكيف تسمي علياً (عليه السلام) وعداوتها له ظاهرة ، وحسدها له لا ينكر ، فكم عارضته بمحضر من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والتي يتهرها ، وفضايلها معه (ع) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا سيما في حرب البصرة آخرى وأشجع سامع الله أمنا عائشة وعاملها الله بعدله .
الكاتب .
أقول : لا نقول فيها إلا ما قالوا فيها إمامهم ، فهذا العلامة سبط بن الجوزي في سياق تاريخ رسول الله (ص) وبيان الحادثة الزوجية وعلاقة رسول الله (ص) بعائشة .

المحارب وبين الصف ، وكان يسمع الناس التكبير اذا كبر رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) كسبيل من يسمع الناس التكبير يوم
الجمعة ، وصلى بالناس قاعداً .

وأما : ما زعمت العامة في الرواية من انه قال (صلى الله عليه وآله

= يحدثنا عنها بأنها كيف حاولت مرات عديدة ايلئه رسول الله (ص) وجرح شعوره ،
وكيف انها اهانت خديجة (سلام الله عليها) في حضوره (ص) مع أنها كانت تعلم
أن رسول الله (ص) كان يحترم خديجة (سلام الله عليها) حتى أنه لم يتزوج عليها
احتراماً لها

فهذه المدعاة أم للؤمنين تحدثنا قال سبط بن الجوزي في تذكرة الخواص . ص ٢٧٣
ما نصه : وفي رواية عائشة : فأدركتني الغيرة يوماً فقلت : وهل كانت إلا عجوزاً قد
أخلف الله لك خيراً منها - تريد بذلك ذكر منزلتها ، وحسن جمالها ، إن صح
التعبير - قالت : فعصب حتى اهتر مقدم شعوره ، وقال : والله ما أخلف لي خيراً
منها - والظاهر أنه (ص) يقصد الأمور المعنوية ويريد أنها (سلام الله عليها) كانت له
امراً مثالية وكانت تعاضده في كل الأمور وكان هو يستشيرها أحياناً ، وهي كانت
تذل كل ما يوسعها لخدمة رسول الله (ص) وخدمة دينه ويصفها رسول الله (ص)
قائلاً : - لقد آمنت بي إذ كفر الناس ، وصدقتني إذ كذبني الناس ، وأنفتحتي بمنالها إذ
حرمني الناس ، ورزقني الله أولادها إذ حرمني أولاد النساء ...

وقال سبط بن الجوزي : وفي رواية عائشة قالت : أعضبت رسول الله (ص) يوماً
وقلت : خديجة بالتصغير ، فزجرني وقال : إني رزقت حبها ، واستأذنت عليها يوماً
هالة أخت خديجة فارتاع لذلك وقال : اللهم هالة بنت خويلد ، قالت - عائشة -
فغرت ، وقلت : وما تذكر من عجوز حمراء الشدين ، هلكت في النهر ، فزجرني ،
وقال بمعنى ما تقدم . . قال مؤلف هذا الكتاب ان هالة توفيت في حياة خديجة - انظر ما تقدم -
ثم قال العلامة ابن الجوزي في معنى حمراء الشدين : إن المرأة إذا كبرت احمر
شداها ، وقيل : إنه أرادت بالأحر الأبيض ، ومتى كبرت المرأة ابيض شداها وهو
الأصح . ثم قال : كل هذه الروايات في الصحيحين .

هذا وقال في ص ٢٧٢ من الكتاب نفسه ، ما نصه : عن هشام بن محمد : كان
رسول الله يودها - أي يود خديجة - ويحترمها ويشاورها في أموره كلها ، وكان وزير
صديق ، وهي أول امرأة آمنت به ولم يتزوج في حياتها أحداً .

وسلم) : قدموا ابا بكر ، فقالت عائشة : ان ابا بكر رجل رقيق القلب ، ولعله لا يتهيأ له ان يصلي بهم ، فليقدموا عمر ، فقال : رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ابي الله ورسوله إلا تقديم أبي بكر ، أما إنكن كصويجات يوسف ، فهو شيء لا معنى له لأن هذا شيء لا يشبه فعل يوسف وإنما مثل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله في رواية اهل البيت (عليهم السلام) أما إنكن كصويجات يوسف ، لكذبن على يوسف ، كذلك أيضاً كان قولها لبلال : قدموا ابا بكر فليصل بالناس فان رسول الله مشغول بنفسه ، دليل على الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلو كان ما رواه حقاً لكان ذلك طعناً على عائشة ، اذ عارضت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أمره ، ومن عارض الرسول في أمره فقد ظن انه اعلم منه بما يعارضه فيه ، ومن ظن ذلك فقد كفر بلا خلاف ، فليقدموا لعائشة ان شاؤوا في الخالين من روايتهم ورواية اهل البيت (عليهم السلام) ثم ليلتموا أباهما ان شاؤوا فيما وصفناه في مقامه في تلك الصلاة ، اذ كان مقام من لا صلاة له ، وكل ذلك عليهم لا لهم ، والحمد لله رب العالمين .

وأما قول جهاهم : لما رضى رسول الله لديننا رضى عنه لديننا بزعمهم ، فهذا جهل واختلاط ، وتخط وافراط ، وذلك ان القوم ان كانوا انما أقاموا ابا بكر لديناهم فقد يلزم في حق النظر ان يكون ابو بكر وكيلاً لهم في دنياهم واذا قالوا : ان ابا بكر كان وكيلاً لمن أقامه لزم في حق النظر وحكم الاسلام ان يكون الناس مخيرين في اقامته لديناهم ، وإزالته عن دنياهم ، وليس على كل الناس فرض ان يقيموا لديناهم وكيلاً ، بل ذلك اليهم ان شاؤوا أقاموا ذلك ، وان شاؤوا لم يقيموا ، واذا كان ذلك كذلك واختاره قوم أقاموه وكيلاً لديناهم كما زعموا ،

فليس على جميع الناس واجبا أن يقبلوا ذلك ، فمن شاء ان يقيمه أقامه ، ومن شاء ان يمتنع امتنع من ذلك ، فان امتنعوا من ذلك تركوا علتهم التي اصلوها بزعمهم ، أنهم رضوا لدنياهم من رضيه رسول الله لدينهم ! ومن ترك عنته وخرج عن اصله الذي عليه معولته ومذهبه ، فقد لزمه عند جميع اهل النظر مفارقة مذهبه ، والدخول لحجته ، وكفى بذلك خزيا لمن أقام عليه .

وان هم أجازوا الاختيار من الناس لا قامته فمن شاء إقامة لدنياه ، ومن شاء لم يقمه لزمهم في حكم النظر أن يكون القوم الذين أقاموه لدنياهم أمرين ناهين له في كل احواله ، ولا أمر له عليهم ، ولا طاعة ، إذ كل دين وشريعة وملة ومعقول يوجب ان كل من كان له وكيل في دنياه فطاعته وأمره ونهيّه لازم لموكله ، ولا طاعة للوكيل ، ولا أمر له معه ، ولا نهي ، وإذا كان ذلك كذلك فقد اخرجوا أبا بكر من حدود الإمامة وهم لا يعلمون ، ومع ذلك فقد ألزموا أبا بكر الظلم والتعدي ، بل الكفر في قتله الذين معوه زكاتهم ، وسبي ذراريهم^(١) وإباحة فروج حريمهم ، فبأمر من فعل ذلك ، ومن الذي اوجب له ذلك منهم ، وإنما هو بزعمهم وكيل لمن رضيه لدنياه ، فان القوم لم يرضوه لدنياهم وكيلا ، وليس ذلك عليهم بواجب في الدين ، ولا في احكام العقول ، لأن كل انسان غير ان شاء أقام وكيلا لنفسه ، وان شاء قام هو بنفسه دون غيره .

هذا مع ما يلزمهم في حق النظر على اصل علتهم هذه ، ان يكون

(١) هو مالك بن نويرة ، فقد قتله خالد بن الوليد بأمر أبي بكر ، وقتل اصحابه وسبي ذراريهم وإباح فروج نسائهم فكبح خالد زوجة مالك من ليلته أنظر ص ٢٩ من الكتاب . الكاتب

كل من قدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للصلاة يقوم في كل مصر من الأمصار ، وقبيله من القبائل ، فقد رضى لدينهم ، ويجب على كل قوم ان يرضوا لدينهم من رضى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لدينهم ، فيرضى اهل مكة من اقامه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للصلاة بهم لدينهم ، وكذلك اهل البطائف ، واهل اليمن ، وكل بلد فتحه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يرضون لدينهم من قدمه (صلى الله عليه وآله وسلم) بهم ، وكذلك جميع البوادي ، والقبائل والقرى ، والسرايا ، وذلك ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) انما اقام ابا بكر على دعواهم للصلاة باهل المدينة دون غيرهم من سائر النواحي ، فكان لأهل المدينة خاصة ، وارتضاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم برعهم كما ارتضى لأهل مكة صاحبهم المصلي بهم من قبله (وكما ارتضى) لأهل كل مصر ، وكل قبيلة ، وليس لأهل المدينة ان يتحكموا على غيرهم برايهم ، فكل قوم فلهم ان يختاروا لأنفسهم صاحبهم كما لأهل المدينة ذلك ، فان طالب اهل المدينة اهل مكة بالدخول معهم والرضا بصاحبهم ، قال اهل مكة لأهل المدينة : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمكم اختار صاحبكم للصلاة بكم دون غيركم ، ولم يختره لنا ، فرضيه لكم ، وكذلك اختار لنا رجلاً غيره فرضيه لنا ، كما رضى صاحبكم لكم ، فنحن نختار صاحبنا كما اخترتم انتم صاحبكم ، اذ كنا نحن وانتم مختارين في هذا الأمر من غير أمر من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) معكم ولا معنا في ذلك ، فقد تساوينا في الاختيار .

فان منعوا ذلك بان ظلمهم ، وظهرت فضيحتهم ، وانكسرت حججهم ، وخرجوا عن اصلهم ، وتركوا علتهم ، وان اختاروه كثرت الخلفاء والأئمة في جميع الأمصار ، وكفى بهذا المذهب حزياً لمن اقام

عليه وناضل عنه بعد هذا البيان عند من فهم .

وأما : ما احتج به من قول الله تعالى : ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار﴾^(١) وإن ذلك أبو بكر الذي كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار ، ومن قال انهم كانوا خمسة ، ليس كما قال الله تعالى : ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار﴾ وما نجد لأبي بكر في هذا الحال فضيلة على غيره ، لأنه صاحب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ضيقاً ، ولا حارب عنه عدواً ، ولا وجدنا في الآية له مدحاً بفضل أكثر من خروجه معه ، وذكر صحبته له ، وقد أخبرنا الله جل اسمه في كتابه أن الصحبة قد تكون للكافر مع المؤمن ، حيث يقول : ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً﴾^(٢) الآية فما في الصحبة منقبة تعد فضيلة^(٣) وليس لمن نظر لنفسه

(١) سورة التوبة : الآية ١٠٠

(٢) سورة الكهف : الآية : ٣٧

(٣) قال السيد الشريف المرتضى عم المهدي (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢١) في رده لقاضي القضاة ، حيث جعل قصة الغار فضيلة لأبي بكر ما نصه : إما قوله أنه كان صاحبه في الغار فانا متى اعتبرنا قصة الغار لم نجد فيها لأبي بكر فضلاً بل وجدناه مهيباً ، وأنه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يتوجه إلا إلى قبيح ، ونحن بين ما يقتضيه استقراء الآية ، أما قوله تعالى : ﴿ثاني اثنين﴾ فليس فيه أكثر من إخبار عن عدد ، وقد يكون ثانياً لغيره ومن لا يشركه في إيمان ولا فضل ، ثم قال : ﴿إذ يقول لصاحبه﴾ وليس في التسمية بالصحبة فضل ، لأنها قد تحصل من الولي ، والعدو ، والمؤمن ، والكافر قال الله تعالى مخبراً عن مؤمن كافر اصطحاباً ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً﴾ ثم قال : ﴿لا تحزن﴾ فنهاه عن الاستمرار على حزن وقع منه بلا خلاف ، لأن الرواية وردت بأنه جرع ونشج بالبكاء ، ولما ذكرنا ذلك لتلا يقولوا إنما نهاه عما لا يقع منه ، وظاهر نهي (صلى الله عليه وآله وسلم) يدل على قبح الفعل ، وإنما يعمل السبي في بعض المواضع على التشجيع ، والتسكين ، بدلالة توجب العدول عن

فاتبع سبيل ربه طالباً لخلاصه في الحرب بيدنه منه على غيره ، فاي حال
أوجب المنة لأبي بكر على غيره في صحبته الرسول (صلى الله عليه وآله
وسلم) الى الغار وإنما كان هارباً بيدنه ، طالباً بذلك النجاة لنفسه ،
دون أن يكون ذلك منفعة لغيره .

فان قالوا : كان مؤنسا للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهلوا

= الطاهر ، وهذا يدل على وقوع المعصية من الرجل في الحال ، واما قوله تعالى : ﴿ ان
الله معنا ﴾ فمعناه انه عالم بحالنا كما قال تعالى : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو
رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا اقل من ذلك ولا اكثر الا هو معهم اينما
كانوا ﴾ (١) فليس في ذلك ايضا فضل .

وقد قيل ان لفظة معنا تختص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وحده دون من كان
معه ، وقد يستعمل الواحد العظيم هذه اللفظة في العبارة عن نفسه ، كما قال
تعالى : ﴿ انا ارسلنا نوحا ﴾ ﴿ وانا بعثنا ابراهيم ﴾ وانا له الحافظون ﴾ (٢) ثم
قال : ﴿ ثم انزل الله سكينة عليه وايدم بجنوده لم تروها ﴾ (٣) وانزل السكينة انما كان
اعلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بدلالة قوله ﴿ وايدم بجنوده لم تروها ﴾
وهم الملائكة ، وبدلالة ان الهاء من اول الآية الى آخرها كناية عن النبي (صلى الله
عليه وآله وسلم) ولم تنزل السكينة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في غير هذا
اللقام الا عمت من كان معه من المؤمنين ، قال الله تعالى فيه يوم حنين : ﴿ فانزل الله
سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ وقال تعالى : ﴿ اذ جعل الذين كفروا في قلوبهم
الحمية حية الجاهلية فانزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ (٤) وفي اختصاص
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في العار بالسكينة دون من كان معه ما فيه .
الكاتب .

(١) سورة المجادلة : الآية : ٧ .

(٢) سورة الحجر : الآية : ٩ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ٢٦ .

(٤) سورة الفتح : الآية : ٢٦ .

في هذا ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن مستوحشاً ، والله مؤنس أفضل أنساً من أبي بكر وغيره ، وملائكة ربه نازلة عليه أثناء الليل ، وأطراف النهار ، كما قال الله عز وجل : ﴿ فأنزل الله سكينته عليه وأيديه بجنود لم تروها ﴾ ^(١) يعني الملائكة ، وكما قال جل اسمه مخبراً عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ﴿ إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ ^(٢) فمن انس بالله وملائكته كان محالاً أن يأنس بغيرهم ، ولو كان أيضاً ذلك كذلك لكان ثوابه له دون غيره ، ولم تكن فيه منفعة لسواه ، فتكون له فضيلة على غيره ، ولقد كانت المنة لله ورسوله عليه في ذلك ، اذ قبله صاحباً وهداه بزعمهم .

ثم نقول في ذلك بعد هذا كله : ان الله قد أخبرنا في قصته وقصة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بما دلنا ذلك على تهمة في إيمانه ، لأنه قال جل من قائل : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ ثم قال : ﴿ فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها ﴾ ^(٣) فأخبر أنه أنزل السكينة عليه دون أبي بكر ، ولم يذكر أبا بكر في السكينة ، كما أخبرنا في موطن آخر أنه أنزل السكينة على الرسول وعلى المؤمنين ، حيث يقول في سورة التوبة . ﴿ لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ ^(٤) ألا ترى أنه ذكر السكينة للمؤمنين في هذا الموضع اذ كانوا حضوراً مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ؟

(١) و (٢) سورة التوبة : الآية - ٤٠ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ٤٠ .

(٤) سورة التوبة : الآية : ٢٦ .

وآله وسلم) في السكينة ولم يذكر ابا بكر في حال كونه مع الرسول (صل الله عليه وآله وسلم) في العار ، فأنزل السكينة على الرسول ولم يذكره كما ذكر المؤمنين في هذا الموضع من حنين ، فكان ذلك موجباً للتهمة في ايمانه ، وانتقاماً للذي وجد للطعن عليه بذلك سبيلاً ، لأنه يقول لو كان مؤمناً لكان قد ذكره في انزال السكينة على الرسول معه في الغار ، كما ذكر غيره من المؤمنين يوم حنين ، وهم الذين ثبتوا مع علي (عليه السلام) تحت الراية ، وكانوا يومئذ ثمانية لم ينهزموا مع المنهزمين .

وباجماع ان ابا بكر وعمر لم يكونا في الثابتين ، وكانا من المنهزمين ، وقال ايضا قوم من أهل النظر: أن ابا بكر بصحبته لرسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) في الغار لم تصح له هجرة ، قالوا وهجرة رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) الى الله وهجرة المؤمنين الى رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) فمن هاجر الى رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) وجب ان تكون هجرته اليه بعد هجرة رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) قالوا : وذلك لأن الله يقول : ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ﴾ (١) لم يجوز ان يكون شريكاً للرسول (صل الله عليه وآله وسلم) في هجرته الى الله تعالى ، لأن ابا بكر كان مستعيذاً برسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) والرسول واسطة بينه وبين الله ، فيكون الرسول (صل الله عليه وآله وسلم) مستعيذاً به ، كما ان ابا بكر مستعيذاً بالرسول (صل الله عليه وآله وسلم) فلما كان ابو بكر مستعيذاً بالرسول (صل الله عليه وآله وسلم) لم يجوز ان يكون شريك الرسول (صل الله عليه وآله وسلم) في هجرته ، والهجرة الى الرسول لا تكون إلا من بعد هجرة الرسول ، فلا يجوز أن يكون فيه معه فيكون

(١) سورة النساء : الآية : ١٠٠

شريكة ، والشركة له في ذلك غير جائزة باجماع ، ولا يجوز أن يكون قبله ، فيكون ذلك غير مهاجر إلى الله وإلى الرسول .

فلما كان حال أبي بكر على ما وصفناه من كينونته مع الرسول في حال هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بطل أن يكون مهاجراً إلى الرسول ، وثبتت له الصحبة فقط ، وقد ذكرنا في حال الصحبة أنها تكون لمؤمن مع كافر ما فيه كفاية لمن فهم ، وفي هذا اخراجه من كل خبر ذكر الله به المهاجرين في كتابه ، إذ لم يكن منهم ، فانظروا يا أهل النظر إلى ما عليهم وعلى صاحبهم في هذه المواطن ، التي هي أجل مناقب صاحبهم ، وأعظم فضائله عندهم ، وبها يصلون وعليها يعملون ، وهكذا لعمرى سبيل أهل الباطل ينقض عرى باطلهم ، والله عليهم من كل جهة راموا أثبات حجة منها لباطلهم ، والله المنة على أوليائه بما بصرهم من نور هدايته

وأما : ما ذهبوا من قوهم أن أبا بكر وعمر ووزيرا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلسنا نعترف الوزارة في اللغة ، إلا المعونة لا غيرها ، فمعونة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا تكون إلا من جهتين لا ثالث لهما :

[الوجه] (١) الأول : في المعونة في التأييد والابلاغ إلى الناس من دين الله الذي جاء به من عنده ، كما قال عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا ﴾ (٢) وكان هارون (عليه السلام) مؤدياً معه رسالات الله ومعيناً له على دين الله .

(١) أقول : ما بين المعقولين ليست في الأصل إلثا هي للتوضيح وتنسيق الكتاب .

(٢) سورة الفرقان : الآية : ٣٥ .

والوجه الثاني : هو المعونة بمجاهدة الكفار ومحاربتهم ، ولا معرف في معونة الرسول وجهاً ثالثاً ، وذلك أن في الوزارة لسائر الناس غير الرسل ما يكون معه الرأي والمشورة والتدبير ، وهذا حال لا يظن لأحد مع الرسل ، لأن الرسل لا يستعملون آرائهم ، وتدبيرهم ، دون تدبير الله تعالى ، وأمرهم ، وإنما هم يصدرون عن أمر الله ونهيه وتدبيره في وجوه تصرفاتهم من حرب إلى سلم إلى تقدم إلى تأخر إلى غير ذلك^(١) ومن كان الله مدبره ومختاراً له في تصرفاته كان مستغنياً عن مشاورة رعيته وتدبيرهم معه ، وهذا عما لا يجوز أن يظنه ذو فهم في رسول ، ولا نبي ، ولا حجة لله على عباده .

وقد جهل قوم من أهل الغفلة في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ فظنوا أن ذلك لحاجة بالرسول إلى مشاورتهم ، كلا ما يظن هذا إلا جاهل عند أهل المعرفة والبصيرة ، بل لعل نقصان كان فيهم أمر الله رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يشاورهم ليتألفهم بذلك كما جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً من الصدقات لعلم الله سبحانه بما في ذلك من اصلاح التدبير الذي يجهله المخلوقون ، وفي ابتداء الآية ما يدل ذا فهم ووعي على أن ذلك كذلك من التأليف ، ألا تسمع قول الله تعالى حيث يقول : ﴿ فيها رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفرهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾^(٢) وقوله :

(١) قال السيد الشريف المرتضى (رحمه الله) في الثاني (ص ٢٢٢) في رده على قاضي القضاة ما نصه : أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يستشير أحداً لحاجة منه إلى رأيه وفقره إلى تعليمه وتوفيقه لأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) الكامل الراجح المعصوم المزيّد بالملائكة ، وإنما كانت مشاورته أصحابه ليعلمهم كيف يعملون في أمورهم ، وقد قيل فعل ذلك ليستخرج دعاتهم وخصمائهم فلا فضل في المشاورة .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

إنهم كانوا ينقصون من حوله لو كان فظا عليهم دليل على نقصانهم وقوله : ﴿ فاعف عنهم واستغفر لهم ﴾ دليل على أنهم فعلوا ما لا يرضى الله ولا رسوله منهم ، فأمره بذلك عند تألفهم ، ومن كان بهذه الصفة بطل أن يكون مديراً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومشيراً عليه بما يعمل به .

فكيف يكون ذلك منهم والله مخبر عن أهل بدر وهم أجل الصحابة وأرفعهم درجة ، وهي أجل موطن غزاها المسلمون حيث قال : ﴿ كما أخرجك ربك من بينك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون يحادلونك بالحق بعدما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون ، وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ، ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ﴾ ^(١) افترى إلى هذه الأحوال التي وصفها الله من أهل بدر كيف كانت كلها مضادة لمراد الله جل ذكره في تدبيره . فمحال عند ذوي الفهم أن يكون الرسول يستشير مثل هؤلاء ، ومن هو دونهم من الصحابة في العلم والمعرفة في تدبير يعمل عليه .

فلما بطل ذلك ثبت أن أمره بمشاورتهم ليتألفهم بها لتطيب بها أنفسهم ، وليسكنوا إليه ويثبتوا معه وعنده ، ويستبصروا في الدين على الإمام في وقت بعد وقت ، وثبت عند ذلك أن معونة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ووزارته لا تكون إلا من هذين الوجهين ، التأييد والمجاهدة ، وما منها من كان له في هذين الوجهين أثر محمود معروف مشهور مذكور كمقام غيرهما فيها .

(١) سورة الأنفال : الآية : ٤ - ٨ .

أما وجه التآدية : ففي خبر سورة براءة وما قد أجمع عليه أهل الأثر من العامة والخاصة ما فيه كفاية لأولي الألباب وذوي الأفهام ، حيث حين بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بسورة براءة إلى مكة ليقرأها عليهم ، فلما فصل من حضرته بعث خلفه بعلي (عليه السلام) فاسترجعها منه وتقدم بها إلى مكة ورده إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : هل نزل في شيء استوجب به ردي من الوجه الذي انقذني فيه ؟ فقال : إن الله أوحى إلي أنه لا يبلغ عني إلا أنا أو رجل مني ، وإن علياً مني وأنا منه ^(١) فهذه المنزلة من الوزارة في التآدية ليست لأحد من الصحابة إلا لعلي (عليه السلام) دون غيره فكان علي (عليه السلام) هو أحق بوزارة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعونته في التآدية دون جميع الناس ، وشاهد ذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : منزلة علي مني كمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ^(٢) وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أنه جعل هارون وزيراً

-
- (١) أقول : رواه أحمد في المسند : ج ١ ص ٣ ، وص ١٥١ ، وص ٣٣٠ ، وج ٢ ص ٢٩٩ ، وج ٢ ص ٢١٢ ، وص ٢٨٣ ، وكذلك صحيح البخاري : ج ١ ص ٣١ ، والترمذي في جامعه عند تفسيره لسور القرآن ، والطبري في تفسيره : ج ١ ص ٤١٠ ، والسيوطي في الدر المنثور : ج ٣ ص ٢٠٩ ، وكتر العمال : ج ١ ص ١٤٧ ، والشوكاني في تفسيره : ج ٢ ص ٣١٩ ، وتاريخ ابن كثير : ج ٥ ص ٣٨ ، ومناقب الخوارزمي : ص ٩٩ ، والعيني في شرحه على صحيح البخاري : ج ٨ ص ٦٣٧ ، وتفسير المنار : ج ١٠ ص ١٧٥ ، وشرح المواهب المدينية : ج ٣ ص ٩١ ، والأموال : ص ١٦٥ ، والكفاية للكنجي : ص ١٢٦ ، ومجمع الزوائد : ج ٧ ص ٢٩ ، والخصائص للنسائي : ص ٢ .
- (٢) أقول : وأخرجه الحافظ عبد الدين الطبري في الدخائر : ص ٦٣ ط بيروت عن سعد بن أبي وقاص ، وقال : أخرجه البخاري ، والمسلم ، وأبو حاتم ، وابن إسحاق ، وأحد بطرق مختلفة .

لموسى بقوله تعالى ﴿ وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً ﴾ (١) بطل أن يكون أبو بكر وعمر وزيريه في وجه التادية .

واما وجه المجاهدة في حروب المشركين ، فليس يختلف أهل الأثر في أن أبا بكر وعمر قد انهزما في مواطن كثيرة من مواطن الحروب والجهاد ، مثل هزيمتهما يوم أحد ، ومثل هزيمتهما يوم خيبر ، حين دفع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الراية الى ابي بكر ، وأمره بالمسير الى حصن خيبر ، فرجع بها منهزماً ، ثم دفعها الى عمر ، فرجع بها مهزماً كذلك ، فغضب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : ما بال اقوام ادفع اليهم رايتي فيرجعون بها منهزمين يحنون اصحابهم واصحابهم يحنونهم ، اما والله لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فراراً ، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه ، فقال أهل النظر في ذلك : **قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)** هذا يدل على انها لم يكونا بحيث يجبان الله ورسوله ، ولا يحبهما الله ورسوله ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حكيماً لا يقول قولاً الا لفائدة فيه ، ودلالة على مواقع الحق وطرق الصدق . ومثل هزيمتهما حيث بعثهما إلى بلاد طي التي تسمى غزاة ذات السلاسل ، ومثل هزيمتهما يوم حنين ، وهذا كله باجماع أهل الأثر ، وليس تعرف خبراً واحداً عنهما أنها برزا لقرن ، ولا بارزا شجاعاً ، ولا قارعاً بطلاً من مبارزي المشركين ، وقد كان غيرهما من جماعة المسلمين أحسن حالاً منهما في مواطن الحروب ، ومعارك المقارعة ، فبطل عليها أيضاً هذا الوجه الآخر من أن يكون لهما منه وزارة ، وكان غيرهما من مجاهدي المهاجرين والأنصار أحق بهذا الاسم منها عند ذوي الفهم .

(١) سورة الفرقان : الآية : ٣٥ .

وأما : ما روي أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمهم قال : ما نفعني مال كمال أبي بكر لقد زوجني ابنته ، وانفق علي أربعين الفا ، ففي هذه الرواية ما هو صحيح وما هو باطل ، وذلك ان تزويج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بنت أبي بكر صحيح لا خلاف فيه ، وأما انفاق المال^(١) فيها يكون عند ذوي الفهم من الكذب شيء اوضح ولا اظهر منه ، لأن من انفق هذا المال العظيم على رجل محال ان لا يعرف موطئه وموضعه ، وحيث أنفقه ، ولسنا نعرف ان لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) موطأ غير مكة والمدينة .

فان زعموا ان ابا بكر انفق هذا المال بمكة قبل الهجرة ، قيل لهم على ما انفق هذا المال ، وفيه صرفه ، أكان لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الحشم بمكة والعيال ما أنفق عليهم هذا المال كله من مدة ما أسلم أبو بكر الى وقت هجرته فهذا بين المحال ، أم يقولون إن

(١) أورد رواية إنفاق المال على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل الهجرة المحب الطبري في الرياض النضرة في فضائل أبي بكر ، واستدلها تارة الى عائشة بنت أبي بكر ، وأخرى الى اختها أسماء بنت أبي بكر ، ولعمري إنها إن لم ينحنا فصيلة الى أبيهما الشفيق عليهما فمن أخرى بذلك ، فاقراً واصعب .

وقال السيد الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢١) ما هذا نصه : قد بين أصحابنا في الكلام على نفقة أبي بكر وادعاء يساره تارة إنه كان مخلفاً غير موسر ، ودلوا على ذلك من حاله بأشياء ، منها : انه كان يعلم الناس ويأخذ الأجرة على تعليمه ، وليس هذا صنيع الموسرين ، ومنها : انه كان يخبئ الثياب ويبيعها ، ومنها : ان أباه كان معروفاً بالمسكنة والفقر ، وإنه كان ينادي في كل يوم على مائة عبد الله بن جدهان بأجر طفيف ، فلو كان أبو بكر خياً لكفى أباه ، وبعد فلو سلمنا لهم يساره وانفاقه على ما يدعون ، لكان غير دال على الغرض الذي يبيرون اليه ، لأن الاعتبار في الانفاق بالمقاصد والنيات ، فمن أين لهم ان غرض أبي بكر فيه كان محموداً ، وهذا مما لا بد لهم فيه من الرجوع الى غير ظاهر الانفاق . الكاتب

الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهز الجيوش بحكمة بهذا المال فتظهر فضائحتهم ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) باجماع لم يشهر سيفاً بحكمة ولم يؤمر به ، ولا يأمر به ، ولا أطلق لأصحابه محاربة احد من المشركين بها ، وإنما كان أسلم معه إذ ذاك أربعون رجلاً ، فلما اشتد عليهم الأذى من قريش وشكوا ذلك الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولي عليهم جعفر بن أبي طالب ، وأخرجهم معه الى ارض النجاشي ملك الحبشة ، وكانوا هناك إلى ان هاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يشاهده الخاص والعام ، أعني قريش بعد تزويجه بخديجة ، وكانت خديجة باقية عنده الى سنة الهجرة ، لا يحتاج مع مالها الى مال غيرها ، حتى لقد كان من استظهاره بذلك ان ضم علي بن أبي طالب (صلى الله عليه وآله وسلم) الى نفسه ، تخفيفاً لذلك في المؤنة على أبي طالب (رضي الله عنه) وذلك انه اصاب قريشاً بجديد ، وكثر عيال أبي طالب ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأعمامه : هلموا نخفف على أبي طالب من عياله ، فأخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً واخذ حمزة جعفرأ ، واخذ العباس عقيلاً ، وما وجدنا في شيء من الأخبار ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد تزويجه بخديجة احتاج الى احد من الناس ، فان اهل الأثر مجمعون على ان خديجة أيسر قريش ، واكثرهم مالاً وتجارة ، وقد اجمعا في الرواية : ان علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال في غير موضع والله لقد صليت قبل كل احد مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سبع سنين ، وقد أخبر علي ان ابا بكر اسلم بعد سبع سنين من إظهار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) الدعوة وبقي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

بمكة ثلاث عشرة سنة بعد إظهار نبوته ، الى ان هاجر الى المدينة .

فجميع ما بقي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة بعد اسلام ابي بكر ست سنين ، فيا معشر من فهم ، هل تجوزون ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لو كان له خمسون نفساً من العيال مع كثرة مال خديجة ، ينفق في ست سنين اربعين الف دينار ، او اربعين الف درهم ، ألا تنظرون بيان هذا المحال وفساد هذا المقال ، فان قالوا : انه انفق عليه بالمدينة بعد الهجرة ، فقد علم اهل الآثار ان ابا بكر ورد المدينة وهو محتاج الى مواساة الأنصار في الدور والمال ، وفتح الله بعد الهجرة على رسله (صلى الله عليه وآله وسلم) من غنائم الكفار ، وبلدانهم ، ما كان بذلك اغنى العرب ، لو اقتصى منه حقده ومع هذا فانما أقام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المدينة عشر سنين الى أن قبض .

وقد رووا : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان في ضيافة الأنصار يتداولون ضيافته ، وأنه كان في أوقات كثيرة يشد الحجر من المجاعة على بطنه ، ويطوي الأيام الثلاثة ، والسبعة ، والأقل والأكثر ، لم يطعم فيهن طعاماً ، الى أن فتح الله عليه البلدان ، فمن يدفع اليه رجل واحد اربعين الف دينار يكون بالحال الذي وصفناه في مدة عشر سنين ، فيا سبحان الله ما أعظم تخرصهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولقد رووا جميعاً : أن الله عز وجل لما قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَاسَّعْتُمُ الرُّسُولَ فَتَقَدَّمُوا يَدَيْكُمْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾^(١) فقد قعد المهاجرون والأنصار عن مناجياته غير علي (عليه السلام) فانه قال : كان معي دينار واحد فبعته بعشرة دراهم ، ف جعلت

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٢ .

اتصدق منها بدرهم بعد درهم ، ثم اتاجي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مرة بعد أخرى ، حتى تصدقت بالدراهم كلها في عشر مرات ، وما فعل ذلك بإجماع غيره ، ثم نسخ الله تعالى تلك الآية بقوله : ﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقْلَمُوا بَيْنَ يَدَيِ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ ﴾ ^(١) الآية ، والإجماع واقع على أن أنا بكر كان فيمن يتخلف عن المناجاة بسبب الصدقة ، فمن لم تسمح نفسه بصدقة درهم لمناجاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واختار التخلف عن مناجاته بسبب درهم واحد بخل به ، فكيف ينفق أربعين ألف دينار أو أربعين ألف درهم ، فقد جاوز بالالف ظمناً ، وقالوا زوراً ، ومع ذلك فالإجماع واقع من الخاص والعام أن علياً (عليه السلام) أطعم مسكيناً ، ویتیمًا ، وأسیرًا ، أقرصاً من شعير ، يبلغ ثمنها في أيام القحط والجذب والغلاء ربع درهم ، فأنزل الله تعالى في ذلك سورة ﴿ هَلِ أَتَى ﴾ إلى آخرها ^(٢) ومن أنفق أربعين

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٣ .

(٢) قال الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢٠) ما نصه : ولو كان اتفاق أبي بكر صحيحاً لوجب أن يكون وجوههم معروفة ، كما كانت نفقة عثمان في تجهيز جيش العسرة وغيره معروفة ، لا يقدر على انكارها منكر ، ولا يرتاب في جهاتها مرتاب ، وكما كانت جهات نفقات أمير المؤمنين (عليه السلام) معروفة بنقلها الموافق والمخالف ، فمن ذلك أنه . (عليه السلام) كان يقوم بما يحتاج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منه إقامة بالشعب إليه ويتحمله ، وقد روي : أنه أجر نفسه من يهودي وصرف أجره إلى بعض ما كان يحتاج إليه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واتفاق أمير المؤمنين (عليه السلام) مع الأكثار والافتار أفضل وأرفع من اتفاق أبي بكر لو ثبت مع الغنى والسعة ، ومن ذلك تقديمه الصدقة بين يدي النجوى ، ونزول القرآن بفلك بلا خلاف بين أهل العلم ، وأنه (عليه السلام) كان يطعم المسكين واليتيم والأسير ، حتى نزلت في ذلك سورة ﴿ هَلِ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ وفيه نزل وفي معنى بعبته ورد قوله : ﴿ الَّذِينَ يَتْلُونَ آمَوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ ۖ

الف درهم أو دينار لم يكن الله عز وجل ذكره ينزل فيه آية من كتابه يشكر على ذلك كما أنزل الله تعالى في احصاء الأقراص من الشعير ، إلا ان يكون سبيله في ذلك كما قال في ﴿ الذين ينفقون أموالهم وراء الناس ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ ^(١) الآية ، وفيما شرحنا عما يدعونه من هذا الباب كفاية لأولي الألباب .

وأما : ما روي : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ^(٢) فهو ظاهر الحال عند ذوي النظر ، وذلك أنا وجدنا روايتهم في شخصصة أبي بكر وعمر الانصار في وقت البيعة ، حين ارادت الانصار البيعة لسعد بن عباد ، فما وجدناهما قبالاً شيئاً من ذلك ، ولا ادعياه على الانصار ^(٣) ولو كان

= والنهار سرّاً وعلاية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم وهم يحزنون ﴿ ^(٤) وثا تصديق بخاتمه وهو رافع نزل فيه قوله تعالى ﴿ انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ ^(٥) وهذه جهات لا تدفع ولا تجهل فإين نفقات أبي بكر ، والشاهد عليها ان كانت صحيحة . « الكاتب »

أقول : راجع ذيل الآية من تفسير البرهان ، فقد روي عدة أحاديث عن مصادر مختلفة من الطائفتين ، ج ٤ ص ٣٠٦ ولكن المؤلف اثبت خلاف هذا في ص ٢١٢ فراجع .

(١) سورة النساء : الآية : ٣٨ .

(٢) أقول : بهذا اللفظ وبمضمونه روايات عديدة ، كما في الرياض النظرية للطبري : ج ١ ص ٢٠٧ ط مصر ، وذكرها النيسابوري في المستدرک : ج ٣ ص ٨٧ ، وفي الجامع الصغير للسيوطي ، وهامشه للمناوي : ج ١ وكذلك الصواعق المحرقة ص ١٩ .

(٣) قال الشيخ الجليل شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي الغروي المتوفى سنة ٤٦٠ في تلخيص الشافي للسيد المرتضى رحمه الله (ص ٣٨٩) طبع إيران ما نصه : قوله اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ، لا يصح الاحتجاج به ، لأنه خبر واحد لا يوجب العلم ، ومسألة الإمامة مسألة علمية لا يجوز الرجوع إلى مثله فيها ، وأيضاً فإنه مطعون على راويه مذكور ذلك في الكتب ، لأنه رواه عبد الملك بن حمير

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٧٤ .

(٥) سورة المائدة : الآية : ٥٥ .

هذا صحيحاً كما زعم المتخردون ، لكان لها فيه اعظم الحجة على
الانصار ، فلم يكونا يحتاجان الى الاحتجاج عليهم بعشيرة رسول الله

اللهمي ، وكان فاسقاً ريباً على الله ، وهو الذي قتل عبد الله بن يقطر رسول
الحسين بن علي (عليه السلام) الى مسلم ابن عقيل ، حيث رمى به ابن زياد من
فوق الفصر ، وبه رمى ، فأجهز عليه فلما عوثب على ذلك قال : إنما أردت أن أرميه
إستهزاء بالقتل وقلة مبالاة ، وكان يتولى القضاء لبني أمية ، وكان مروانياً شديد
النصب والإتحراف عن أهل البيت (عليهم السلام) ومن هذه صورته لا تقبل
روايته .

ولو تجاوزنا عن ذلك وسلمناه لم تكن روايته فيها حجة ودلالة من وجوه أصحابها :
أحدها : إن الاقتداء بالرجلين مستحيل ، لأنها يختلفان في كثير من أحكامهما
وأفعالهما ، واتباع المختلفين متعذر غير ممكن ، ولأنه يقتضي عصمتها والمنع من جواز
الخطأ عليهما ، وليس هذا بقول أحد فيهما ، لأن إيجاب الاقتداء بمن ليس بمعصوم
إيجاب لما لا يؤمن كونه قبيحاً ، ومتى قالوا : أنفندي بما نعلم حسنة بغل إحصائهما
بذلك .

وثانيها : أنه لو كان صحيحاً لاحتج به أبو بكر لنفسه في السقيفة ، ولما جاز أن يعزل
عنه إلى روايته : أن الأئمة من قريش هم ولا يخفاه على أحد في أن الاحتجاج بخبر
الإقتداء ينقطع للشبه ، وأدحض للحجة ، وأشبه بالحال ، سيما والثقة عنه زائلة ،
ووجوه الاحتجاج له معرضة ، ولوجب أيضاً أن يحتج به أبو بكر على طلحة ، لما
نازعه فيها رواه من النص على عمر ، وأظهر الإنكار لفعله ، فكان احتجاجه في تلك
الحال بالخبر المقتضي لنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على عمر ، ودعائه
الناس إلى الاقتداء به ، والاتباع له أولى والبق من قوله أقول : يا رب وليت عليهم
خير أم لك وأيضاً لو كان هذا صحيحاً لكان حاجزاً لمخالفة الرجلين ، وموجباً
لموافقتهما في جميع أقوالهما وأفعالهما ، وقد رأينا كثيراً من الصحابة قد خالفوا في كثير من
أحكامهما ، وذهبوا إلى غير ما يذهبان إليه ، وأظهروا ذلك ، فيجب أن يكونوا بذلك
عصاة مخالفين لنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد كان يجب أيضاً أن ينه
الرجلان من مخالفتها وأظهر خلافهما على مقتضى هذا الخبر ، ويذكر أهم بأن خلافهم
مخطوئ مختوع ، على أن ذلك لو اقتضى النص بالإمامة على ما ظنوا لوجب أن يكون ما
رووه عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) من قوله : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم
اعتديتم ، موجباً لإمامة الكل ، وإذا لم يكن هذا الخبر موجباً للإمامة فكذلك
الأخر .

الكاتب

(صلى الله عليه وآله وسلم) وقوعه وما شاكل ذلك ، وكأنا يقولان : يا معشر الانصار ، قد أمركم رسول الله وخبركم بالاعتداء بنا فليس لكم مخالفة رسول الله ، فلما لم يذكرنا ذلك بشيء من احتجاجهما دل على بطلان ما تخرصوه من هذا الخبر .

ثم نقول بعد هذا كله : ليس يخلوا قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : اقتدوا باللذين من بعدي ، من أن يكون أراد به الامامة والخلافة ، او ان يكون أراد به ما روي عنه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) . فان قالوا : أراد ما روي عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيقال لهم : أوليس قد روي غيرهما من ذلك أكثر مما روي عنه عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا يجدون الى دفع ذلك سبيلا ، فيقال لهم : قد لزمكم أن تقتدوا برواية غيرهما كما تقتدون بروايتهما ، او تطرحوا رواية غيرهما ، فان قالوا نطرح رواية غيرهما ، وجب عليهم تكذيب جميع من روي عنه معالم دينهم ، من رجالهم ، ومشايخهم الذين على نقلهم يعولون في أصولهم ، فأول ما يلزمهم في ذلك اطراح هذا الخبر وابطاله من روايتهم : اقتدوا باللذين من بعدي ، لأن هذا الخبر نقل عن غيرهما ، وكفى بهذا لمن يضطر مذهبه الى مثله خزيا .

وان قالوا : لا يجوز الاقتداء برواية غيرهما في ذلك كسبيل الاقتداء بروايتهما ، قيل لهم : فأي فضل لهما في هذه المنزلة ، اذ كان غيرهما قد ساءوا فيها ، وهذا ما لا فائدة فيه ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحكم من ان يقول قولا ، او يأمر أمراً ، لا فائدة فيه .

فان قالوا : إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اراد بذلك ما يحدثانه في الدين من بعده ، كذبهم ما قد اجمعوا عليه من قول الرسول

(صلى الله عليه وآله وسلم) : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، ولم يقل الا محدثة فلان وفلان دون غيرهما ، ولزم ان يكون جميع من احدث في الدين بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) شيئاً لم يأت به كتاب ولا سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو مبتدع ضال مضل ، وهذا ما لا عيص لهم منه ، مع ما يكذبهم في ذلك ايضا كتاب الله حيث يقول : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ (١) ومحال عند ذوي الفهم ان يكون بعد هذا الكمال والتمام من الله نقصان ، اذ لو كان ذلك كذلك لزم تكذيب هذا الاخبار من الله سبحانه وعظم شأنه ، إذ قال : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ﴾ ولم يكمل ، وقائل هذا ومعتقده كافر راد على الله .

وان قالوا : أراد به الإمامة من بعده ، قيل لهم : أفنقولون إن أبا بكر وعمر كانا إمامين في عصر واحد معاً ، فان قالوا : ذلك ، كذبهم الخبر في استخلاف أبي بكر لعمر وقت وفاته ، ولن يقوله من يعقل ، وان قالوا : احدهما صار إماماً بعد الآخر ، وهو قولهم ، قيل لهم : فقد بطل الآن عليكم هذا الخبر ، إذ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان أفصح العرب ، ولا يجوز ان يقول قولاً محكماً ولا غير مستقيماً ، وذلك ان أبا بكر إن كان إماماً بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم كان عمر بعد أبي بكر بطل ان يقال : كان عمر اماماً بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فان قالوا : ان امامته كانت من بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وان كان قد تقدمته امامة غيره ، قيل لهم : اوليس كانت إمامة عثمان من بعد عمر ، وهذا كله بعد وفاة

(١) سورة المائدة : الآية : ٣ .

الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أفترجون الاقتداء بإمامة عثمان وعلي (عليه السلام) كما توجبون الاقتداء بإمامة أبي بكر وعمر أو تدفعون ذلك ، فإن دفعوه وجبت عليهم البراءة من إمامة عثمان وعلي (عليه السلام) وفي ذلك الدخول في كلمة الخوارج ، والالتحاق بالبراءة ، والخروج من جملة ما عليه فقهاء اصحاب الحديث والاثار وكفى بذلك خزيًا لصاحبه وقضيحة .

وان قالوا : بل نقندي بعثمان وعلي كسيل الاقتداء بأبي بكر وعمر ، قيل لهم : قد أبطلتم الآن حديثكم ، وفسدتم خبركم ، ونقضتم قولكم ، وتركتم أصلكم ، وما فائدتكم في هذا الخبر ، وقد أوجبتم الاقتداء بغيرهما كالإقتداء بهما ، ممن لم يأمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالإقتداء بهم بعده كأمره بالإقتداء بهما ، فكيفما قصدوا ليصلح باطلهم ففيه فصيحتهم ، وإن احتجوا في الاقتداء بعثمان وعلي بالخبر المتخصص : اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، قيل لهم : فالآن حين ساويت بين أبي بكر وعمر ، وبين الصحابة في الاقتداء ، فلا فضيلة لهما على غيرهما في هذه المنزلة ، وفائدة : اقتدوا بالذين من بعدي ، مع ذلك ساقطة ، إذ كان قد أمرنا بالإقتداء بغيرهما أيضاً كذلك ، ونحن نذكر فساد خبر : اصحابي كالنجوم ، في موضعه إن شاء ، وبالله التوفيق .

وأما : ما روي : من أنها سيدة كهول أهل الجنة ، فقد روي حديثاً آخر أبطلوا به هذه الرواية عند من فهم^(١) وذلك أنهم روي بإجماع منهم

(١) قال شيخ الطائفة الشيخ الجليل الفقه محمد بن الحسن الطوسي الغروي (رحمه الله) في تلخيص الشافي (ص ٤٢٩) ما نصه : أما الخبر الذي يتضمن أنها سيدة كهول أهل الجنة ، فمن تأمل أصل هذا الخبر بعين إنصاف علم أنه موضوع في أيام بني أمية ، معارضة لما روي من قوله (صلى الله عليه وآله) في الحسن والحسين (عليهما =

ومن غيرهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أهل الجنة يدخلون الجنة جرداً مرداً مكحلين ، فإذا كانوا كذلك فلا كهول هناك ليكونا سيدهم ، ولو كان هناك أيضاً كهول كما زعموا في تخصرهم ، هل

السلام) : إنها سيدها شباب أهل الجنة وأبوها خير منها ، وهذا الخبر الذي ادعوه يروونه عن عبيد الله بن عمر ، وحال عبيد الله في الإنحراف عن أهل البيت (عليهم السلام) معروف ، وهو أيضاً كالجمل إلى نفسه ، على أنه لا يلحقوا من أن يريد بقوله : سيدها كهول الجنة ، إنها سيدها كهول من هو في الجنة ، أو يراد أنها سيدها من يدخل الجنة من كهول الدنيا ، فإن كان الأول فذلك باطل ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد وقفنا وأجمعت الأمة على أن جميع أهل الجنة جرد مرد ، وأنه لا يدخلها كهول ، وإن كان الثاني فذلك دافع ومناقض للحديث المجمع على روايته من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الحسن والحسين (عليهما السلام) أنها سيدها شباب أهل الجنة وأبوها خير منها ، لأن هذا الخبر يقتضي أن أبا بكر وعمر سيدها من حيث كانا سيدي الكهول في الدنيا وهما (عليهما السلام) من جملة من كان كهلاً في الدنيا .

فإن قيل : لم يرد بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : سيدها شباب أهل الجنة ما ظنتم ، وإنما أراد أنها سيدها من يدخل الجنة من شباب الدنيا كما قلنا في قوله سيدها كل شباب في الدنيا من أهل الجنة ، فقد عم بذلك جميع من كان في الدنيا من أهل الجنة من الشباب والكهول والشيوخ ، ولأن الكل كانوا شباباً فقد تناوهم القول في غيرهما : أنها سيدها كهول أهل الجنة ، فقد جعلها بهذا القول سيدين لمن جعلها بالقول الأول سيديها ، لأن أبا بكر وعمر إذا كانا شابين فقد دخلوا معن يسودهما الحسن والحسين (عليهما السلام) بالخبر المروي والحسن والحسين (عليهما السلام) إذا بلغا سن التكهل فقد دخلوا معن يسودهما أبو بكر وعمر بالخبر ، وإذا كانت هذه صورة الخبرين وجب العمل على الظاهر ، وفي الرواية المتفق عليها وإطراح الآخر ، وذلك موجب لفضل الحسن والحسين (عليهما السلام) وأبيهما (صلوات الله عليه) على جميع الخلق .

والكاتب .

أقول : قال محمد قزاق عبد الباقي في ص ٣٦ من مقدمة سنن ابن ماجه معلناً على الحديث تبعاً لغيره : المعنى أنها سيدها من مات كهلاً والافئس في الجنة كهل . وقد عرفت ما فيه من الجواب .

كانت إمامة أبي بكر وعمر ، ورياستهما على الكهول دون الشبان
والمشايخ ، أو كانت على الجميع ، فان قالوا : انها كانت على الكهول
دون غيرهم ، بانت فضيحتهم ، وان قالوا : على الجميع ، قيل لهم :
فالسيد في كلام العرب هو الرئيس ، وليس الرياسة أجل من الامامة ،
فاذا كانا إمامين على الكهول وغيرهم ، وهما رئيسان على الجميع ، وهما
سيدا الجميع ، فلا فائدة في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
هما : سيدا كهول أهل الجنة ، ولعمري لو كان ذلك منه صحيحاً
بخستها حقهما ، إذ قال : هما سيدا الكهول ، فالمشايخ والشبان
بزعمهم خارجون ، فهذا ما لا يشتغل به ذوقهم .

واما : ما احتجوا به في فضل أبي بكر وعلمه من روايتهم عن
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال بزعمهم : ليؤمكم
أفضلكم وليؤمكم أعلمكم ، وأنهم قد أجمعوا على تقديم أبي بكر
وإمامته بزعمهم ، لما أجمع عليه الصحابة أنه أعلمهم وأفضلهم ، إذ
كان إجماعهم لا يجوز أن يكون باطلاً .

فأقول وبالله استعين : إن الذي تخرصوا فيه على الرسول (صلى
الله عليه وآله وسلم) من قوله بزعمهم : ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ،
لا يتخلوا ان يكون اراد بذلك الامامة في جميع الدين ، أو اراد به الصلاة
دون غيرها ، وقد علمنا ان كل اهل بلد يحتاجون الى من يصلي بهم ،
ولا يجوز ان يصلي جميع اهل البلاد بامام واحد ، بل لا يمكن ذلك لاهل
بلد واحد ، حتى يكون لاهل كل محلة من يصلي بهم ، واذا كان ذلك
كذلك فقد لزم الامة ان يختاروا في كل بلد أعلمهم وأفضلهم للصلاة

= ولكن أبطل كل ما رووه ، ما رواه ابن ماجة في صحيحه من ٣٠٩ ط الفاروق - دهل ،
حيث روى : ان علياً ، وفاطمة والحسن والحسين هم سادة أهل الجنة اجمعين .

بهم ، واذا لزمهم ذلك فقد يجوز ان يكون في بلد رجل واحد وهو اعلمهم وافضلهم ، فيمتنع عليهم ان يصلي بهم واذا امتنع عليهم ذلك الفاضل فيما يصنعون ، يقدمون غيره ام يملون الصلاة جماعة ، ولا يجمعون صلاتهم .

فان قالوا : يملون الصلاة جماعة ، فقد قصدوا تعطيل سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جميع الصلوات ، ونسبوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى انه استثن للناس سنة فضل ، ثم بعثهم بهذا القول على تعطيلها ، وقائل هذا جاهل .

وان قالوا : انهم يقدمون غير الفاضل اذا امتنع عليهم الفاضل ، قيل لهم : فقد لزمهم الامة جميعاً خلاف الرسول (ص) فاذا جاز عندكم خلاف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا الحد فما في قوله من الفائدة ، اذا اجزتم تقديم غير الفاضل ، وهل يخلو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من أن يكون لاهل المدينة دون غيرهم ، او هو لازم لجميع الناس في سائر البلدان

فان قالوا : هل المدينة خاصة ، كان على مدعي ذلك اقامة البينة والدليل عليه ، بخبر مجمع عليه عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولن يجدوا الى ذلك سبيلاً .

وان قالوا : بل هو لجميع الناس ، فقول لهم : فقد نجد جميع فقهاءكم وعلمائكم في جميع الامصار يقدمون للصلاة من هو دونهم في العلم والفضل عندهم ، فأما ان تشهدوا على فقهاءكم وعلمائكم بمخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عامدين متعمدين ، ومن كان في هذه الصفة كان كل من اتبعه واقتدى به في مذهبه سبيله في الخلاف على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كسبيله ، وفي

الخلاف على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تعمد الكفر بالله ،
والخروج من الدين ، وكفى بهذا المذهب لصاحبه خزيًا وفضيحة
ومقتاً .

واما ان ترجعوا الى قولنا في تكذيب هذا الخبر ، وأنه ليس من قول
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اذ كان فيه تكليف ما لا يطاق ،
والله لا يكلف العباد ولا رسوله ما لا يطيقون ، وذلك أنه لو كان في بلد
واحد عشرة من العلماء لكان على أهل ذلك البلد ان يميزوا بين العشرة ،
حتى يختاروا للصلاة بهم أعلمهم وأفضلهم ، وهذا ما لا تهدي العامة
اليه ابدأ ، لأن العامة لا تبلغ منازل العلم فتعلم اذا اختلفت العلماء
منهم من أعلمهم وأفضلهم ، لأن الفاضل منهم عند اختلافهم من كان
معه الحق في الاختلاف ، فلو بلغت العامة معرفة الحق مع من هو منهم
اذا اختلفوا لكان العامة عند ذلك أعلم منهم وأفضل ، وهذا قول جاهل
غير عليهم سفيه غير حكيم .

وان قالوا : إن قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :
ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ، معناه الامامة في جميع الدين ، فقد علمنا
ان الامامة في الدين لا تكون إلا لرجل واحد على جميع اهل الامصار
من بلدان المسلمين ، وهذا مما لا خلاف فيه ، واذا كان ذلك كذلك لزم
في حق الشظر أن يجتمع جميع اهل البلدان في كل عصر وزمان ، حتى
يتمحنوا جميعهم ، فيعلموا أعلمهم وأفضلهم ، فيختاروه للصلاة ، وهذا
مما لا تطيقه الخلق ، وهو تكليف ما لا يطاق ، تعالى الله عن ذلك علواً
كبيراً .

ومع ذلك ، فلو اطاعه الخلق لزمهم تجهيل المهاجرين والانتصار
جميعاً عند ايجاب هذا الخبر ، وكذلك إن الاجماع واقع على ان

المهاجرين والانصار لم يجتمعوا لامتحان جميعهم حين ولوا أبا بكر امرهم حتى علموا ان ليس فيهم اعلم من ابي بكر ، وانما وقعت البيعة عقيب اختلاف وضجة وتنازع بين المهاجرين والانصار ، كل منهم يذكر أنه أحق بالامر من غيره ، ومع هذا كله فقد وجدنا أبا بكر قد أقر على نفسه بغير خلاف بجهل كثير من العلم ، وانه ضل عنه احكام كثيرة من أبواب الشريعة ، وأنه لم يكن يحفظ القرآن ، وذلك مثل قوله : إنكم ان تكلفوني ما كان رسول الله يقوم به لمعجزت عنه ، فان الرسول يأتيه الوحي من الله وكان مرفقاً مسدداً ، واني أقول من عند نفسي ، فان أصبت فمن الله ورسوله وان اخطأت فمن نفسي ، ومن كان يقول من عند نفسه ، من غير كتاب ولا سنة ، فهو اجهل الجاهلين ، وما حاجته ان يقول من عند نفسه والله سبحانه يقول : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ﴾ (١) وقال : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ (٢) وقال : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدي ورحمة ﴾ (٣) فاذا كان قد اكمل الدين ، ولم يفرط في الكتاب من شيء ، ونزل الكتاب تبياناً لكل شيء ، فقد جمع العلم في كمال الدين والكتاب المبين .

ثم لا يخلو ما كان يقوله من عند نفسه من ان يكون من الدين أو من غير الدين فان كان من الدين ، فقد يجب بزعمكم ان الله بعث رسوله بشريعة ناقصة ، ودين غير كامل ، حتى اتم ذلك ابو بكر من عنده بخطأ او بصواب وقائل هذا كافر بالله تعالى ورسوله ، مع ما يلزم من تكذيب الله تعالى في قوله : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ﴾ وهذا القول

(١) سورة المائدة : الآية : ٣ .

(٢) سورة الأنعام : الآية : ٣٨ .

(٣) سورة النحل : الآية : ٨٩ .

من أبي بكر يوجب ان الله لم يكمل الدين ، كما اخبر إذا احتاج ان يقول فيه من عند نفسه ، ومن كان كذلك فقد كذب الله سبحانه في اخباره ، ومن ذكر الله كان كافراً بغير خلاف .

أو ان يكون يقول : انه اكمل الدين ، كما اخبر ، ولم يحط أبو بكر بعلمه ، وكان غيره اعلم منه ، وفي هذا نقض لحجتهم إنه كان اعلمهم ، وإن قالوا : ان الذي كان يقوله أبو بكر من عند نفسه ليس هو من الدين ، قيل لهم : فما حاجتنا الى شيء ليس هو من الدين ، وإذا لم يكن من الدين فهو من البدع ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، وكفى بهذا لصاحبه خزيًا .

ومن ذلك : إقراره على نفسه بالجهل ، انه لما اراد جمع القرآن طلب على ذلك شهوداً ، فدل بذلك على انه لم يعرف القرآن ، ولو كان عارفاً به لما احتاج الى شهود عليه ، ولا الى جمعه من عند غيره ، ومن لم يكن يعرف تنزيل القرآن كان محالاً أن يعرف تأويله ، ومن لم يعرف التنزيل ولا التأويل فهو جاهل بأحكام الاسلام ، ومثل قوله : وددت أني كنت سألت رسول الله عن الكلاله ما هي ، وعن الجدد ماله من الميراث ، وعن هذا الامر لمن هو ، فكان لا ينازع فيه ، فهذا قول جاهل بأحكام الشريعة ، وتأويل القرآن المبين ، وقد اختلفوا في احكام الكلاله ، واهل المواريث من الجدد وغيره اختلافاً ظاهراً موجوداً ، يدل من فهم على جهلهم بأحكام الشريعة .

واما أمر عمر ، فلا يجهله الصبيان ، ولا النساء ، في اقراره على نفسه بالجهل ، والتخلف عن معرفة الاحكام ، وحدود الدين ، كقوله في غير موطن : لولا علي لهلك عمر ، و : لولا معاذ لهلك عمر ،^(١)

(١) اما قوله : لولا علي لهلك عمر ، فقد اشراف فيه الفريقان ، وإن عمر قال هذه

هذا مع ما في روايتهم ما لا يختلفون فيه من حاجتها جميعا الى علي بن ابي طالب (عليه السلام) في غير حكم تحمير فيه ، وكفى بهذه الاحوال منها جهلا بالدين .

وأما الفضل : فقد روى جميعاً أن أبا بكر قال : وليتكم وليتكم وليتكم بخيركم وعلي فيكم^(١) فأقر أبو بكر على نفسه بخير خلاف أنه ليس

= المقالة في مواطن كثيرة ومنكر ذلك مكابر جاحد للمعق ، وأما قوله : لولا معاذ لهلك عمر ، فقد أورده ابن حجر العسقلاني في الإصابة عند ترجمة معاذ بن جبل فراجع .
« الكاتب »

أقول رواية : لولا علي لهلك عمر ، روى في السنن الكبرى : ج ٧ ص ٤٤٢ ، ومختصر جامع العلم : ص ١٥٠ ، والرياض النضرة : ج ٢ ص ١٩٤ ، وذخائر المعقب : ص ٨٢ ، وتفسير الرازي : ج ٧ ص ٤٨٤ ، وأربعين الرازي : ص ٤٦٦ ، والنيسابوري في تفسير صورة الأحقاف ، وكفاية الكافي : ص ١٠٥ ، ومناقب الخوارزمي : ص ١٥٧ ، وتذكرة السبط : ص ٨٧ ، والدر المنثور : ج ١ ص ٢٨٨ ، و... .

ورواية : لولا معاذ لهلك عمر ، أخرجه كل من البيهقي في سننه : ج ٧ ص ٤٤٣ ، والتمهيد : ص ١٠٩ ، وكنز العمال : ج ٧ ص ٨٢ ، وفتح الباري : ج ١٢ ص ٢٠ ، والإصابة : ج ٣ ص ٤٢٧ ، و... .

(١) قال شيخ البطائفة الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (رحمه الله) في تلخيص الشافي (ص ٤١) روي عن عمر أنه قال مختاراً : وليتكم وليتكم بخيركم ، فإن استقامت فاتبوني وإن اعوججت فقوموني ، فإن لي شيطاناً يعتريني ، فإذا رأيتوني معضباً فاجتنبوني ، لا أؤثر في أشعاركم ، ودلائه من وجهين : أحدهما : إن هذه صفة من ليس بمعصوم ، ولا يأمن الغلط على نفسه ، ومن يحتاج إلى تقويم رعيته ، إذا وقع المعصية ، وقد بينا أن الإمام لا بد أن يكون معصوماً . والوجه الآخر : إن هذه صفة من لا يملك نفسه ولا يضبط غضبه ، ومن هو في نهاية العيش ، والخنة ، والحرق ، والمجلة ، ولا خلاف أن الإمام يجب أن يكون مترها عن هذه الأوصاف ، وليس لهم أن يقولوا : أن ذلك فيه على سبيل الحشية والإشفاق ، وذلك أن مفهوم خطابه يقتضي خلاف ذلك ، ألا ترى أنه قال : إن لي شيطاناً يعتريني ، وهذا قول من قد حرف هادته ، ولو كان على سبيل الاشتقاق والخوف لكان يقول : أتي لا آمن من كذا وأني لمشفق منه .

بخيرهم ، وأولياؤه يقولون : إنه خيرهم ، فأما ان يكون ابو بكر كذب في ذلك ، وكفى بالكذب لصاحبه خزيًا ، وأما أن يكون أولياؤه كذبوا ، ولا يحصى لهم عن احد الوجهين ، وقد شرحنا وبيننا وأوضحنا من فساد هذا الخبر الذي زعمه أهل الغفلة أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمهم قال : ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ، وأنه ليس من حكم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ان يأمر بذلك ما فيه كفاية لأولي الالباب ، اذ كان الاعلم والافضل من أمة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) أعلم به منهم وأعرف ، فإذا كان ذلك كذلك وجب ان يختار هو لهم الافضل والاعلم ، فيقيمه عليهم ، ولا يكلفهم اختيار ما لا تبلغه عقولهم ، ولا تكمل له افهامهم ، ولا تتفق عليه آراؤهم ، ولا تجتمع عليه أهواؤهم ، إذ جعل الاختيار في ذلك اليهم مع اجماع

أقول : قال الجاحظ في العثمانية : أنه قال عتاراً : وليتكم ولست بحيركم ، فإن استعمت فاتبوني ، وإن اعوججت فقوموني ، فإن لي شيطاناً يعتريني ، فإذا رأيتموني مغضباً فاجتنبوني ، لا أؤثر في ائمتاركم وإبشاركم . وفي مكان آخر قال : الا فراعوني فإن استعمت فاعينوني ، وإذا زهت فقوموني . وقال : أني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن رأيتموني على الحق فاعينوني ، وإن رأيتموني على الباطل فسدوني . . . وقال في خبر طويل : .. انتظرون أني أصعل فيكم سنة رسول الله (ص) ؟ إذن لا أقوم بها ، إن رسول الله كان يعصم بالوحي وكان معه ملك ، وإن لي شيطاناً يعتريني . . .

وذكر مثله كل من أحد في مسنده : ج ١ ص ١٤ ، والطبري في الرياض النضرة . ج ١ ص ١٧٠ ، وكنز العمال : ج ٣ ص ١٢٦ ، وطبقات ابن سعد : ج ٣ ص ١٣٩ ، والإمامة والسياسة : ج ١ ص ١٦ ، وتاريخ الطبري : ج ٣ ص ٢١٠ ، وسيرة ابن هشام : ج ٤ ص ٣٤١ ، وعيون الأخبار : ج ٢ ص ٢٣٤ ، والعقد الفرید : ج ٢ ص ١٥٨ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي : ص ٤٧ ، والسيرة الخلية : ج ٣ ص ٣٨٨ ، وشرح ابن أبي الحديد على التلخيص : ج ١ ص ١٣٤ ، وتهذيب الكامل : ج ١ ص ٦ ، وأين دريد في كتابه : ص ٢٧ .

علماء العامة وفقهائهم على تجويزهم تقديم من غيره أعلم منه وأفضل ،
ومن أدل الدليل على ابطال هذا الخبر خروجه عن شريعة الاسلام ،
بقصدتهم ، واجماعهم على مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
حامدين متعمدين ، وهذا ما لا يحصى لهم منه ، والحمد لله رب
العالمين ، على ما من به علينا من هدايته .

وأما : ما رووا من ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال
بزعمهم : ابي رأيت مكتوباً على ساق العرش : لا إله إلا الله محمد
رسول الله ، ابو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين ،
فسبحان الله ما اعظم هذا التخرص وأفظع هذه الرواية ، واقبحها ،
عند ذي فهم أن يكون جل اسمه يكتب اسمه واسم رسوله الطاهر
المطهر ، الذي لم يعصه طرفة عين ابدأ في دققة ولا جليلة على عرشه ،
ويكتب معه اسماء من كانوا على عبادة الاوثان والكفر بالرحمن اكثر
اعمارهم ، هل هذا الا من تخرص الملحدين وتزيين الشياطين ، والويل
كل الويل لمن استجاز مثل هذا الكذب على الله وعلى رسوله (صلى الله
عليه وآله وسلم) .

وأما : ما رووا من ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال
بزعمهم يوم بدر : لو نزل علينا العذاب ما نجا منا الا ابن الخطاب ،
فما عند ذوي الفهم أجهل وأضل وأعمى قلباً عن استجاز رواية هذا ،
واستحسن نقله منهم ، إذ لو كان ذلك لوجب هلاك الرسول (صلى الله
عليه وآله وسلم) بالعذاب ، ونجاة ابن الخطاب الذي كان يقول : لولا
علي هلك عمر ، و : لولا معاذ هلك عمر ، فكيف يسلم من الهلكة
من كان بزعمهم لا يسلم من الهلاك دونه ، ومع هذا فمن قسوطهم
المنكوس ان ابا بكر أفصل من عمر ، وقد اوجبوا هلاكه لو نزل العذاب
ونجاة عمر ، فالذي كان ينجو ويسلم من العذاب لو نزل يجب ان

يكون أفضل ممن كان يهلك به ، وهذا الخبر يوجب ان عمر أفضل من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبي بكر وجميع الخلق ، فلما كان أولياؤهما مخالفين لهم في تفضيل أبي بكر عليه ، كانوا قد صرحوا بتكذيب علمائهم المتخصصين لهم هذا الخبر وما يشاكله من اخبار الملحدين ، ولا يبعد الله الا من ظلم وقال ما لا يعلم .

ومثله في ظاهر الحال وقطيع المقال ما روي : ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : ما أبطأ عني الوحي إلا ظننته سينزل على عمر ، فهل رويوا او اسمعوا ان الله عز وجل عزل نبياً من انبيائه عن نبوته او رسولا من رسله عن رسالته ، أم هل يجوز ان يجعل الله عبداً من عباده نبياً بعد عبادة الاوثان ، وسجوده ، من دون الله للاصنام اكثر عمره ، وهل كان يبلغ من جهل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه ما كان يتوقع من العزل من الله عن النبوة وتصيره عبداً للاصنام انبياء ورسلا ، أشهد أن قائل هذا ومعتقده ومستحسن روايته كافر بالله وخارج من كل دين ، ومستحق لاليم عذاب الله .

ومثله في الكذب الواضح ما روي : ان الشيطان كان يهاب من عمر ويهرب منه ويخاف من حسه^(١) وفي زمان عبادته الاصنام ، وعكوفه على الاوثان ، وكفره بالرحمن ، لم يكن ذلك كله من تزيين الشيطان ، فأول ما يلزمهم في هذا الخبر تكذيب الله عز وجل ، ومن كذب الله كفر بالاجماع ، وذلك ان الله تعالى يقول في قصتهم يوم احد حين انهزموا تركوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾^(٢) فلم لم يهب

(١) روى هذا الحديث وامثاله المحب الطبري في الرياض النضرة (ج ١ ص ٢٠٨ الى ص ٢٠٩) .

(٢) سورة آل عمران : الآية : ١٥٥ .

عمر حين استزله معهم حتى هرب في جملة الهاربين ، ولم يخف الشيطان حسه ، ولم يهرب منه ، وهو يعدو في الجبل هارباً كما روى أولياؤه عنه انه قال : رأيتني يوم أحد وأنا أعدو في الجبل منهزماً مثل أروى^(١) ومثل هذا لا يشتغل بالنظر فيه والاستماع له ذو الفهم .

ومثله في الكذب والمحال روايتهم : أن السكينة تنطق على لسان عمر^(٢) فهل يطن ذو فهم من كانت السكينة تنطق على لسان يخطيء .

(١) أروى بفتح الهمزة ، بعدها راء مهملة ساكنة ، ثم واو مفتوحة ، بعدها ألف مقصورة ، بوزن فعل ، وهو جمع أروية ، بضم الهمزة ، وإرية بكسر الهمزة : ضأن الجبل يستعمل للذكر والأنثى . «الكاتب»

(٢) ذكر هذه الرواية المحب الطبري في الرياض النضرة ، في ترجمة عمر ، كما أنه روى بطرق عديدة : أن الحق ينطق على لسان عمر ، قال السيد الجليل المرتضي علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (٢ من ١٧٩ ص ١٨٠) في رده على قاضي القضاة ما نصه : وأما ما رواه من قوله : إن الحق ينطق على لسان عمر ، فهو مقتضى إن كان صحيحاً عصمة عمر ، والقطع على أب أقواله كلها حجة ، وليس هذا مذهب أحد في عمر ، لأنه لا خلاف في أنه ليس بمعصوم ، وأن خلافه سائغ ، وكيف يكون الحق ناطقاً على لسان من يرجع في الأحكام من قول إلى قول ، ويشهد على نفسه في الخطأ ، ويخالف في الشيء ، ثم يعود إلى قول من حاله ، فيوافقه عليه ، ويقول : لولا علي لهلك عمر ، ولولا معاذ لهلك عمر ، وكيف لم يخرج بهذا الخبر هو لنفسه في المقامات التي احتاج إلى الاحتجاج فيها ، وكيف لم يقل أبو بكر لطلحة لما قال له : ما تقول لربك إذ وليت علينا طعاً غليظاً ، أقول له : وليت من شهد الرسول بأن الحق ينطق على لسانه ، وليس لأحد أن يدعي في الإمتناع من الاحتجاج بذلك سبباً مانعاً كما ندعيه في ترك أمير المؤمنين (عليه السلام) الاحتجاج بذلك بالنص ، لأننا قد بينا فيما تقدم أن لتركه (عليه السلام) ذلك سبباً ظاهراً ، وهو نمام القوم عليه ، وانسباط أيديهم ، وأن الخوف والتقية وأجهان من له السلطان ، ولا تقية على عمر وأبي بكر من أحد ، لأن السلطان كان فيها ولهما ، والتقية منها لا عليهما ، على أن هذا الخبر لو كان صحيحاً في سنده ومعناه لوجب على من ادعى أنه يوجب الإمامة أن يبين كيفية إيجابته لذلك ، ولا يقتصر على الدعوى المحضة . «الكاتب»

ويزل حتى ينادي على نفسه لولا فلان هلك فلان ، وإنه قال على المنبر يوماً لا يتجاوزن أحدكم بمهر امرأته بأكثر من أربعمئة درهم إلا أدبته - أبو قال عاقبته - فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر يقول الله في كتابه : ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ﴾^(١) فرضي الله سبحانه لنا قنطاراً وتعاقب أنت من تجاوز أربعمئة درهم فينا ، فقال عند ذلك عمر : الناس كلهم أفقه من عمر حتى المخدرات استغفر الله من ذلك^(٢) وروى أولياؤه : أنه مر على صبيان يلعبون فقال : ما رأينا خيراً منذ فارقتاكم ، فقال له صبي منهم ، مه يا عمر ، أتقول هذا وقد رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو الخير كله ، فأخذ عمر تراباً ووضعته فوق فيه وقال : كل الناس أعقل من عمر حتى الصبيان ، فأين السكينة التي تنطق على لسان عمر ، سبحانه الله ما أعظم جهلهم وأيبرم كذبهم وأوضح محالهم .

واعجب من هذا روايتهم ~~أن الشيطان كان لا يأمر بالمعاصي أيام~~ عمر خوفاً أن ينهى عنها فلا يعود فيها أحد أو تتخذ سنة ، فهل يكون في الجهل أفظع من جهل من يستحسن رواية مثل هذا ، أن يكون الشيطان لم يخف من نهي الله ونهي رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن المعاصي ، وهما يناديان في الكتاب والسنة بالنهي عنها ، والوعيد عليها ،

(١) سورة النساء : الآية : ٢٠ .

(٢) أورده بطرق عديدة العلامة للفسر المحدث الشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي المتوفي سنة ١١٦٢ في كشف الخفاء (ج ٢ ص ١١٧) من طبع مصر ، ولكن بلفظ : كل أحد أعلم - أوافقه - من عمر . وذكر أن عمر قال ذلك في قصة المرأة التي اعترضته في المهر ، ثم ذكر القصة بطرق عديدة ، ثم قال : رواه أبو يعلى في مسنده الكبير عن مسروق ، والبيهقي في شعبه ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي المجاهد السلمي .

ويخاف من نهي عمر عنها ، أنظنون ان احداً لم يزن في عهد عمر ولا شرب خمرأ ولا ارتكب شيئاً من المعاصي ، فلم جعل عمر بزعمكم في شرب الخمر الحد ثمانين جلدة ، وتجاوز فيه حد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الاربعين الى الثمانين : فزعم أولياؤه ان الناس كانوا يبالغون في شربها ، ففعل ذلك عمر ليرتدعوا عنها ، أفترى أن شرب الخمر لم يكن من المعاصي ، أو لم يكن ذلك من تزوين الشيطان ، والله عز وجل يقول : ﴿ إِنَّمَا يَسْرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ (١) الآية ، فجعل الخمر من حبائل الشيطان ، فما أقل تمييزهم وفهمهم طهر الله الأرض منهم .

وأقبح من هذا كله روايتهم : لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر ، فتعالى الله جل ذكره عن إفك الأفكين والويل لهم ، ان عمر كان رجلاً يعبد الأوثان من قبل بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بسنين كثيرة ، ويسمى في عداوة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومكروهه ، وكان يظن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انه كان جائزاً ان يبعثه الله نبياً في تلك الحال ، وقد علم ذو الفهم ان لا عقل أنقص ولا أقل ولا اوضح من عقل من يعبد غير الله من دون الله ، سيما من يعبد حجراً منحوتاً ، أو خشباً منجوراً .

ومثله في الكذب والمحال ، ونظير المقال ، روايتهم : أن عمر نادى في المدينة : يا سارية الجبل ، وهو بناوند ، فسمع سارية وهو بناوند صوته حين وقعت عليه الهزيمة وعلى أصحابه ، وهو يقول : يا سارية الجبل ، يا سارية الجبل ، فهذه معجزة من اجل معجزات الوسل والانبياء (عليهم السلام) لو ظهرت منهم ، ولم نجد مثلها لاحد

(١) سورة المائدة : الآية : ٩١ .

منهم ، ولعمري لو ظهرت منهم ما استبعدنا ذلك ولا استعظمناه منهم ولكنها عند كثير من الناس من المحالات ولورويت ، ومن كان في محل من يأتي بمثل هذه المعجزة من المحال أن لا يأتي بآية دونها ومثلها وفوقها ، فلما لم يجد القوم نظيراً لها من المعجزات ، ولا ما هو دونها ، ووجدنا أيضاً مع ذلك أوليائهم إذا طولبوا بالافرار انه قد كان له اولمن تقدم من صاحبه الذي هو عندهم أفضل منه معجزة أنكروا ان تكون المعجزات إلا للرسول ، وكان هذا كله دالا على ابطال تخرصهم ، على انا قد رأينا جماعة من فقهاء اصحاب الحديث ينكرون صحة هذا الخبر ، ويبتطلونه ويطعنون على الراوي له ، وفي هذا كفاية لمن فهم ونظر .

وأظهر من هذا الخبر كذباً ، وأبهر منه محالاً ، ما روه تخرصاً وافتراء : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : اللهم اعز الاسلام بأحب الرجلين إليك ، بعمر بن الخطاب ، أو بأبي جهل ابن هشام ، فسبحان الله ما اجترهم على الله بما يتخرصون من الكذب والافتراء عليه ، وعلى رسوله ، وعلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي جعله حجة بينه وبين خلقه ، يقوم فيهم مقامه ، فيوجب لمن اتبعه النعيم والمقيم ، لمؤمن عصاه العذاب الأليم ، بمحل من هذا الجهل حتى يسأل الله سبحانه ان يعز الاسلام ، وهو دينه الذي ارتضاه لعباده المؤمنين ، بأحد رجلين معادين لله ورسوله ، متظاهرين بالكفر والالحاد والعتو والعدا ، وعبادة الاوثان والعداوة لاولياء الرحمن .

أليس قد اوجب من تخرص هذا الخبر أن يكون عمر أجل منزلة في العز المنيع ، والقدر الرفيع ، عند الله من رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان لم يعز دينه برسوله وأعزه بعمر ، ثم هم يزعمون مع

ذلك : أن ابا بكر كان افضل منه ، وقد أسلم من قبله بسنين كثيرة ، فلم يعز الله به الدين حتى اعزه بعمر ، أفليس يلزم في حق النظر أن يكون من اعز الله به ، الدين أفضل عن لم يعزه به قاتلهم الله أن يؤفكون .

وهذا سبيله في التخرص والافتراء كسيل ، روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن تولوها أبا بكر تجدوه قوياً في دين الله ، ضعيفاً في نفسه ، وإن تولوها عمر تجدوه قوياً في دين الله قوياً في نفسه^(١) انظروا يا أهل الفهم ، هل يكون في الجهل أبين من جهل من زعم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) شهد لرجل بقوة في الدين وقوة في نفسه ، واخبر عن آخر بزعمهم بقوة في الدين وضعف في نفسه ، ثم هم مع ذلك يزعمون : أن من كان قوياً في الدين ضعيفاً في نفسه أفضل عن هو قوي في الدين قوي في نفسه ، ألا يعلم ذو الفهم أن من كان قوياً في الحالين أفضل ممن كان قوياً في حال واحد .

(١) قال الشريف الجليل علم الهدى ، السيد المرتضى في الشافي (ص ٢٤٥) وشيخ الطائفة الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي (ص ٤٢٠) : أما ما روي من قوله : وإن وليتم عمر تجدوه قوياً في أمر الله قوياً في بدنه ، فهذا لو ثبت لدل على صلاحه للامامة ، لكن دون ثبوته غرط القناد ، فانه خبر واحد ، لا يقطع على صحته ، وأقوى ما يبطله جدول أبي بكر عن ذكره ، والاحتجاج به لما أراد النص على عمر ، فصوت على ذلك وتبل له ، ما نقول لربك إذ وليت علينا فظاً غليظاً ، ولو كان صحيحاً لكان محتج به ويقول : وليت عليكم من شهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنه قوي في أمر الله قوي في بدنه ، على أن ظاهر هذا الخبر يقتضي تفضيل عمر على أبي بكر ، والاجماع بخلاف ذلك ، لأن القوة في الجسم فضل قال الله تعالى : ﴿ أن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم ﴾^(٢) فكيف يعارض ما علمناه من جدولته عن نوليته بهذا الخبر المردود والمدفوع الكاتب .

(*) سورة البقرة : الآية : ٢٤٧ .

ثم هم ايضاً يروون عن عمر أنه قال : وددت أني شعرة في صدر
ابي بكر ، ما أردت حالاً في الخير الا وجدت ان ابا بكر قد سبقني
اليها ، ولقد كنت أبادر إذا أمر رسول الله بشيء من افعال الخير طمعاً
في ان اسبق ابا بكر اليه فأجلده قد سبقني الى ذلك .

فان كان هذا الخبر صحيحاً فالاول باطل، لان من كان يجهد ويتعمد
السبق الى خصلة من خصال الخير فيجد غيره قد سبقه اليها فالسابق
بغير تكلف أقوى في نفسه ودينه جميعاً ، ممن يتكلف فلا يسبق ، فليس
نجد بحمد الله ومنه من اخبارهم خبراً إلا ومعه آخر ينقضه ويبطله .

وهذا لعمرى سبيل الباطل تتضاداً اخباره وتختلف تمثيلاته حتى لا
يثبت له أصل ، ولا يتم له فضل عند ذوي الفهم والتمييز ، وان كان
سبقهما وتسابقهما إلى افعال الخير بزعمهم عند نزول هذه الآية إذ قال :
﴿ إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ (١) فاجمعت
الامة أنها وجماعة من المهاجرين والأنصار تخلفوا عن مناجاة الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك غير علي بن ابي طالب (عليه
السلام) .

هذا مع ما يلزمهم ايضاً في قول عمر إنه كان يتعمد مسابقة ابي بكر
لأنه كان رجلاً حسوداً لا خيراً في الدين ، وكان يحسد ابا بكر على سبقه
ويجهد ان يتقدمه بزعمهم في السبق ، فلا يتهاى له ، وقد رووا جميعاً ان
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن الحسود في النار ، ومع ذلك
فيقال لهم : اخبرونا عن هذا الرجل الذي زعمتم ان الله عز وجل اعز
الاسلام به هل تعبدون له مقاماً في شيء من المغاري ، ومجاهدة

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٢ .

المشركين ، ومبارزة الابطال من الكفار ، أو كشف في ذلك كربة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو عن المسلمين ، أو أقام في شيء من ذلك مقام المحمودين ، فلا تجدون الى ذلك سبيلاً ، بل تجدون هزيمته وفراره في كثير من المواطن التي كان فيها مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ظاهراً ذلك مشهوراً في أخبار أوليائه ، ودون ما شرحناه من فساد هذه اخبار المتخرصة كفاية ومقنع ونهاية .

ومثل روايتهم عن ابن مسعود أنه قال : لما قتل عمر ذهب تسعة اعشار العلم ، فما هو بمستنكر من ابن مسعود أن يقول هذا فيه ، وقد جعله معلماً لاهل العراق بشرايع الاسلام يزعمه بأجرة حرام من مال حرام ، فاستطاب ابن مسعود ذلك ، فأكله مسارعاً فيه ، واليه على ما تقدم من شرحنا في قصص المهاجرين ، والانصار ، والمعلمين ، والمصلين ، والمؤذنين ، وليسوا عندنا قاله ابن مسعود في عمر ، أو قاله في نفسه ، فلا لمدح ولا لذمه عندنا من المحل ما نشغل به ، ولا ننظر فيه ، إذ كان ممن استحل أن أحد على تعلم الدين الاجرة الحرام ، من المال الحرام ، المأخوذ من الناس ظلماً وجوراً من أبواب الخراج ، المخالفة لدين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحدود شريعته .

وليست هذه الرواية عن ابن مسعود وأشكاله بأعظم ولا افظع من روايتهم : أن شاعراً كان عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينشده شراً فلما جاء عمر الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أشار الى الشاعر بالسكوت ، فسكت حتى خرج عمر ، ثم استعاده النشيد ، فعاد عمر ، فأسكته ، فلما خرج استنشده ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، كلما جاء عمر أمره بالسكوت ، وإذا خرج استنشده ، فقال الشاعر : يا رسول الله من هذا الذي إذا جاء اسكتني وإذا خرج استنشدتني ، فقال : هذا عمر بن الخطاب وهو رجل يكره الباطل ،

وهذه الرواية مع منافاتها من مناقبة السامية عندهم ، فلم يتخوفوا في تخرصهم أن ينسبوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى حجة الباطل ، واستدعائه استماعه ، ونزهوا عمر عنه وعن سماعه ، فهل يستحسن رواية مثل هذا من يؤمن بالله ورسوله ، فهل يروي هذا من لهم قلوب يفقهون بها ، أو أعين يبصرون بها ، أو آذان يسمعون بها ، زادهم الله عمي الى عماهم ، وضللاً الى ضلالهم ، وعجل تطهير البلاد وأرواح العباد منهم .

ومن تخرصهم أنهم رروا : أن عشرة في الجنة ، منهم عمر بن الخطاب ، اذا كان من خالف كتاب الله وغير سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كما قدمنا ذكره في باب بدعه ، يكون في الجنة ، فجائز لقائل هذا ان يقول : إن فرعون وهامان أيضاً في الجنة .

ومثل روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : رأيت قصراً في الجنة من ذهب فاعجبني ، فقلت : لمن هذا القصر ، قيل : لفتى من قريش ، قلت : من هو ، قيل : عمر بن الخطاب ، فما منعي من دخوله الا ما اعرف من غيرتك ، فيما سبحان الله الا ينظر ذو الفهم في عجائب ما يأتون من محالاتهم ، فهل اعجب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قصراً رآه لغيره مما لم ير لنفسه مثله ، فان قالوا : انه ليس لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مثله في الجنة كفروا بغير خلاف وان قالوا ايضاً : إنه مثل قصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وساوا بين منزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنزلة عمر ، وقائل هذا كافر بالله وبرسوله ، فان الله لم يجعل منازل انبيائه ورسله كمنزلة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يجعل ذلك لعمر ، وان قالوا ان قصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الجنة افضل منه وأجل ، فما الذي اعجب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه

وآله وسلم) من قصر عمر ، وما كان حاجته الى دخوله ، وله افضل منه وأعلى درجة وارفع منزلة .

فبجحهم الله وقبح ما يأتون به من فضائحهم وتخرفاتهم ، لئن قالوا : إن عمر كان غيوراً فقد أخرجته غيرته هذه الى فساد شريعة الله ، وتغيير سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعافية من يقتدي برسول الله ، (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك إذ قال : متعتان كانتا على عهد رسول الله ، وعهد ابي بكر ، حلالاً ، أنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما ، متعة الخمر ومتعة النساء ، فلو أنهم ممن يسمع او يعقل ما استحلوا رواية مثل هذه التخرفات من الاحاديث المنكرات ، لكنهم كما قال الله عز وجل : ﴿ صم بكم همي فهم لا يعقلون ﴾^(١).

ومثل روايتهم : ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ان اهل الجنة ليتراؤن في عليين كما يترامى الكوكب الدرّي لأهل الارض ، وإن ابا بكر وعمر كلهم ، ولعمري ان الخبر في تراثي أهل عليين من أهل الجنة لصحيح ، ولكون الزيادة فيه من الكلام المختلق ، يعلمه من هو ذو فهم ، وما الحال الذي اوجب ذكر هذين دون غيرهما ، فان كانت لغيرهما من الصحابة تلك المنزلة فهذا ليس من العدل أن يذكر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعض أهل تلك المنزلة ، ويمسك عن ذكر الباقيين من غير حلة ، وهم حضور عنده كحضور من ذكرهم ، او يوجبون تلك المنزلة لهما دون غيرهما ، فيكذبوني على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قال : إن ابا بكر وعمر لمنهم .

وإن قوله : لمنهم ، يوجب ان يكونا هما هناك كغيرهما ، وما يوجب

(١) سورة البقرة : الآية : ١٧١ .

ان يكونا هما احق بتلك المنزلة من غيرهما من اصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واذا كان ذلك كذلك فقد ظلم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أهل تلك المنزلة من غيرهما من اصحابه ، إذ ذكر هذين بزعمهم ولم يذكر الباقيين ، ومن يظن هذا وشبهه برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو يقصد في مذهبه إلى ما يدعو إلى تكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى الظلم ، فهو كافر بالله ، خارج عن كل دين الله .

واما : ما روي أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : إن الله جعل لعثمان ذو النورين ، فليس يخلوا الحال في ذلك من أن يكون جعل الله له النورين في الدنيا وفي الآخرة ، أم جعل له نوراً في الدنيا ونوراً في الآخرة ، فان قالوا : إنه جعل له في الدنيا نوراً ، وفي الآخرة نوراً ، قيل لهم : أوليس كل مؤمن كذلك ، فان كذبوه فقد كذبهم قول الله عز وجل ، حيث يقول : ﴿ أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ والذين آمنوا به ﴾ يعني رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ﴿ وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ ^(٣) فهذا ما وصفه الله للمؤمنين والمؤمنات في الدنيا .

وقال في نور الآخرة : ﴿ يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشريكم اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار

(١) سورة الأنعام : الآية : ١٢٢ .

(٢) سورة النور : الآية : ٤٠ .

(٣) سورة الأعراف : الآية : ١٥٧ .

خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم ، يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انظرونا نقتبس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا ﴿١﴾ الآية ، وقال : ﴿ يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين ايديهم وبأيمانهم ﴾ (٢) الآية .

فان قالوا : ان لكل مؤمن كذلك ، قيل لهم : فما فضل عثمان على غيره في هذه المنزلة ، وما الفائدة في هذا القول من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ان كان عثمان مؤمناً فسيله في النور كسبيل سائر المؤمنين في الدنيا والآخرة ، ولا فصيلة له في ذلك ، ولا فائدة ترد بذكره في ذلك ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحكم من ان يقول قولاً لا فائدة فيه .

فان قالوا : ان الله لم يجعل لهم نورين كما جعل لعثمان ، قيل لهم : من جعل الله له نورين يجب ان يكون أفضل من جعل له نوراً واحداً ، فان منعوا ذلك ~~بيان جهلهم~~ وظهرت فضيحتهم ، وان اجازوا خرجوا عن اصولهم ، وفارقوا مذهبهم ، إذ كان من قولهم ، ان أبا بكر وعمر كانا افضل من عثمان ، ومن اضطر في مذهبه الى مفارقة أصله ، والمقام على فضيحته ، فكفى له بذلك خزيًا .

أما : ما روي من تزويج عثمان من الابنتين ، فقد شرحنا من قصتها متقدماً في ذكر غلط هند بن أبي هند التميمي في نسبهم ، وما دخل عليهم من الشبهة فيما بين خديجة وبين أختها هالة ما فيه كفاية لمن فهم .

وأما : ما احتجوا به من قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) سورة الحديد : الآية : ١٢ - ١٣ .

(٢) سورة التحريم : الآية : ٨ .

لعثمان : لو كانت عندي ثلثة ما عدوناك ، فلو علموا ما عليهم في ذلك لأقصروا عن ذكره ، وذلك إنه إن كان تزويج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فخراً لمن زوجه ففي رده عن التزويج ذم ، ونقص على من رده ، وقد أجمعوا في روايتهم أن أبا بكر خطب فاطمة (عليها السلام) فرده عن تزويجها ، ثم خطبها عمر فرده كذلك ^(١) فإن قالوا : إنه لم ير أبا بكر وعمر موضعاً للتزويج بناته ، ورأى عثمان موضعاً لذلك ، وأهلاً له ، ففي حق النظر أن يكون أفضل منهما ، فإن أجازوا فضل عثمان عليهما بآنت فضيحتهم في مذهبهم المكوس ، وإن قالوا : إن تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنعه أبا بكر وعمر من ذلك لا يوجب فضلاً لعثمان فضلاً على غيره بهذا التزويج ، وفي هذا كفاية لأولي الألباب .

وأما : روايتهم أن عثمان أجهز جيش العسرة بمال عظيم من عنده ، ففي تحقيق نقض روايتهم وما أنزل الله في كتابه من قصة حبش العسرة ما يدل على خلاف ما ادعوه في ذلك .

إن جيش العسرة هو الجيش الذي خرج به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في غزاة تبوك ، وكان الجيش يومئذ مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خمسة وعشرين ألفاً غير الأتباع ، وقد وجدنا في روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استدعى من الناس تقوية من لا قوة له من المسلمين ، فقال عثمان : عليّ مائة راحلة ، فساق إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مائة راحلة ،

(١) أقول : أجمعت العصابة على هذه الرواية وذكره جل علمائهم ومنهم الطبري في ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى ص ٢٩ وقال : أخرجه أبو الخير القزويني الحاكمي .

ففرقتها على قوم من المسلمين ، ثم استدعى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التقوية من الأقبام ، فقال عثمان : وعلى مائة راحلة أخرى ، فساقها اليه ، ففرقتها كذلك ، ثم لم يذكر له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أكثر من ذلك ، فإذا سلمنا لهم روايتهم في هذا فلا حجة لهم علينا بعد ذلك ، وإذا صح لعثمان دفع مائتي راحلة في جيش العسرة ، فأنما يجوز ان يكون المائتا راحلة لمائتي رجل او أربعمائة رجل على الأصعب بين كل رجلين راحلة ، ولا يجوز أكثر من ذلك .

فليظفروا أربعمائة رجل كم هم من خمسة وعشرين ألفاً ، فلا يجوز أن يقولوا جهز جيش العسرة من ماله ، وهذا الذي ذكرناه من المائتي راحلة جميع ما كان منه في ذلك على تقدير تسليم روايتهم ، وقد أنزل الله سبحانه في سورة التوبة يصف قوماً جاؤا الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جيش العسرة ، يسألونه أن يحملهم ويقويهم بما يستعينون على الجهاد ، ولم يكن عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) شيء مما يقويهم به فرخص لهم في التخلف عنه ، إذ لم يجد ما يقويهم ، وتلك حال ضرورة ، فاتصرفوا عنه ليكون أسفاً منهم على الجهاد ، وما يفوتهم منه لضعفهم ، فوصفهم الله عز وجل في كتابه ، فسموا الباكين ، فقال سبحانه : ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من صيبيل والله غفور رحيم ، ولا على الذين إذا ما اتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون ﴾ (١) وقد علم جميع أهل الأثر أن عثمان كان أكثر الصحابة يومئذ مالاً ، فما باله لا يجهز أولئك الضعفاء الذين كانوا

(١) سورة التوبة : الآية : ٩١ - ٩٣ .

راغبين في الجهاد وقد كان يمكنه ذلك ، أفلا ترى الى فساد كل ما يدعونه ، وكيف يرشد الله أوليائه المؤمنين الى معرفته ، وكشف باطله ، وإظهار تحريضهم ، والله المنة على أوليائه فيما أرشدهم اليه من هدايته

ومثله : من كذبهم في روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : من يشتري بئر رومة ، وله الجنة ، فاشتراها عثمان من ماله وجعلها للسبيل ، أفرايت لو سلمنا لهم اشتراؤه لبئر رومة من أين لهم صحة ما ادعوه من ضمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له الجنة على ذلك ، وخصوصهم بمنعوتهم من ذلك ، واذا وجدت أفعال عثمان مخالفة لأفعال من يستحق الجنة كان محالاً أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهل معرفة ذلك حتى يضمن له الجنة ، وهو غير مستحق لها ، وقد وجدنا من أفعاله وبدعه وتعطيله لحدود الله ، وما أوجبه الله في دينه ، ما قد شرحناه متقدماً في باب بدعه ما يدلنا ، ومن كان من ذوي الفهم على ان ما ادعوه من ضمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له الجنة باطل وزور وهتان وتحريض وافتراء ، ولنا مع ذلك بزعمهم غنغ عن شراء بئر رومة ، ولا عن كثر منها ، إذا كان غير نافع لمن لم يعمل عملاً صالحاً ويمهد مهاداً راجحاً ، والله لا يصلح حمل المفسدين ، ولو كان لما ادعوه أصل وصحة لكان الله قد ذكر ذلك في كتابه العزيز ، ومدحه به بما يزول معه الشك والشبهة ، كما مدح صاحب أقراص الشعير الذي اطعم المسكين واليتيم والأسير ، وكان ذلك دون ثمن بئر رومة ، فلما علم الله أن ذلك اليسير من أقراص الشعير التي أطعم بها المسكين فعلها أمير المؤمنين (عليه السلام) خالصاً لوجه الله ، أنزل فيها سورة مفردة وهي : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ تشهد لهم بالجنة ، وأن ذلك كان منهم لوجه الله خالصاً مخلصاً فقال عز وجل يحكي ما كان في صدورهم ونياتهم ثناء عليهم : ﴿ إنما نطعمكم

لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً^(١) ثم قال : ﴿ فوَقَاهُمْ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةَ وَحَرِيرًا ﴾^(٢) ولو كان عثمان ايضاً اشترى بئر رومة لوجه الله كما زعم أولياؤه وضمن له (صلى الله عليه وآله وسلم) على ذلك الجنة ، لكان قد ذكر في كتابه العزيز كذكر أقراص الشعير ، وفي هذا كفاية لمن فهم ، ووقف على تحريضهم وافتراءهم ، وباطل دعواهم .

ومثل : روايتهم : أن عثمان حمل الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دنائير كثيرة ، فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقلبها بيده ويقول : ما على ابن عفان ما أتى بعدها ، وهذا لا يخلو الحال فيه من أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما على ابن عفان ما أتى بعدها يريد بذلك ما عليه ما أتى من افعال الخير ، فهذا لكل انسان ، وكل ما أتى بشيء من افعال الخير فذلك له لا عليه ، وهذا قول لا فائدة فيه ، وإن قالوا : إنه اراد به الأفعال السيئة ، فقد اوجبوا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أباح لعثمان ما حرمه الله للمسلمين في الشريعة ، وكفى بهذا لقائله خزيًا .

وإن قالوا : إنه إنما قال ذلك لأنه علم انه لا يأتي بشيء من الأفعال السيئة ، قيل لهم : وهل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من اللاغين الغاشين في كلامه ، فمن ظن ذلك فقد كفر بلا خلاف ، وإذا علم بزعمهم أنه لا يأتي بشيء من الأفعال السيئة فما فائدة قوله : ما عليه ما أتى بعدها ، وهو لا يأتي بشيء من ذلك ، فسبحان الله ما أجهلهم وأقل تمييزهم ، ومعرفتهم ، وأكثر تحريضهم وافتراءهم .

(١) سورة الانسان : الآية : ٩ .

(٢) سورة الإنسان : الآية : ١١ - ١٢ .

ومن تخرصهم وافترائهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) روايتهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يوماً جالساً في منزله مكشوف الفخذ ، واصحابه يدخلون عليه فلا يغطيها ، ومن دخل عليه بزعمهم أبو بكر وعمر ، فلم يغط فخله ، فلما دخل عثمان غطاهما ، ف قيل له في ذلك ، فقال : ألا أستحي من تستحي منه الملائكة ، فما أقل تخوفهم من كذبهم وتخرصهم ، أوليس قد رووا أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : الركبة عورة ، او قال : من العورة ، فكيف يجوز أن يقول ذلك ثم يدع فخله مكشوقاً بين ايدي الناس ، وهي فوق الركبة ، فنسبوا الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه يبدي عورته للناس ، وهذا من أفعال الجهلاء والسفهاء ، دون أفعال الحكماء ، قبحهم الله وقبح ما يأتون به .

ثم لو صرح لهم ذلك لكان فيه متكبر في ايجابهم تفضيل عثمان على أبي بكر وعمر ، لأنها دخلت عليه ولم يستح منها ، واستحى من عثمان ، فهو إذاً أفضل منها ، وأجل منزلة وأعظم ، وكذلك دل بقوله : إن الملائكة تستحي من عثمان ولا تستحي منها ، على أنه أفضل منها ، وأجل ، وأرفع درجة ، ففي كثير مما يروونه في متخرصاتهم من الفضائح ما يرغب ذا الفهم عن مجالستهم ومجاورتهم ، فضلاً عن الدخول في مذهبهم ، ومع ذلك فيقال لهم : خبرونا عن الملائكة أي حال اوجبت عليهم ان يستحبوا من عثمان ، هل جنت الملائكة عليه جناية فهي تستحي مما ارتكبه منه ، أو هل احسن عثمان الى الملائكة وأفضل عليهم بنعمة ، أو بدفع مضرة ، أو استجلاب منفعة ، وما شاكل هذا من وجوه الفضل والانعام ، فأوجبت الملائكة على نفسها بذلك تعظيم عثمان والاستحياء منه ، إجلالاً له لجميل فعله بهم ، لقد ضلوا ضلالاً بعيداً .

ومثل هذا التخرص والاقتراء ، ما رووا : ان عمر سراج اهل الجنة في الجنة ، ولم تجد الله عز وجل ذكر في شيء من كتابه أنه نجعل لأهل الجنة سراجاً ، وإنما أخبرنا أنه يجعل رسوله سراجاً للمؤمنين في الدنيا بقوله : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴾ (١) فجعل الله رسوله سراجاً للمؤمنين في هدايتهم وارشادهم وتعليمهم .

فان كانوا أرادوا بقولهم في عمر : إنه سراج أهل الجنة بمعنى أن يعلمهم ويهديهم ويرشدهم ، قيل لهم : إن أهل الجنة لا تكليف عليهم ، ولا جهل فيهم ، فلا حاجة لهم إلى تعليم ولا إلى الرشاد ، ولو كانوا محتاجين إلى ذلك لكان أنبياءهم ورسولهم أحق بذلك من عمر ، إلا ان يقولوا : إن عمر في الجنة أعلم وأفضل من الأنبياء ، فيحق عليهم اللعنة من الله ورسوله والملائكة وجميع عباده .

ولعمري ان هذا الخبر يوجب عليهم هذا القول ويلزمهم أن يقولوا إن عمر أفضل من جميع الخلق والأنبياء والرسل والملائكة إذ كان الله جعل رسوله سراجاً لأهل الدنيا وجعل عمر سراجاً لأهل الجنة وسراج أهل الجنة أجل وأفضل وأرفع وأعظم منزلة من سراج أهل الدنيا ، ولم يبق بعد الهداية والارشاد في معنى السراج إلا الضياء من المصباح من النار والشمس والقمر والنجوم وما شاكل ذلك مما يستضاء به في الظلمة ، أو نضارة الوجه وحسنه ، فيتهيج به من يراه ، ولا وجه آخر نعرف في معنى السراج غير هذه الوجوه ، فان زعموا أنه أراد ذلك ضياء أهل الجنة ، فما في الجنة ظلمة فيحتاجون إلى ضياء سراج فيها يستضيئون به ، وهذا قول جاهل غافل غوي .

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٤٦ .

وإن قالوا : اراد بذلك حسن الوجه ونضارته ، قيل لهم : وجه
 عمر احسن في الجنة وأنضر من وجوه الانبياء والمرسلين ، فان قالوا : إن
 وجه عمر احسن ، كفروا ، وإن قالوا : وجوه الانبياء والمرسلين
 احسن ، قيل لهم : قد استغنوا بحسن وجوه انبيائهم ورسولهم عن وجه
 عمر ، فبطل عليكم ما تخرصتموه ، مع ما في الاخبار من صفة وجه
 عمر ، ما يدل على أنه كان أقيح الناس وجهاً ، وأشنعهم منظراً ، هذا
 مع ما يلزمهم في هذا الخبر من تفضيل عمر على أبي بكر ، إذ كان عمر
 سراجاً لأبي بكر في الجنة بزعمهم أنه سراج اهل الجنة ، وأبو بكر
 عندهم من اهل الجنة ، ويلزمهم ايضاً ان يجعلوه أفضل من الانبياء
 والمرسلين ، إذ كانوا من اهل الجنة وعمر سراجهم ، ومن توهم هذا أو
 ظنه فقد حق عليه غضب الله وسخطه ، واستحق اليم عذابه وشديد
 عقابه .

وأما : ما زعموا من قولهم إن افضل الناس من بعد رسول الله
 (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، ومنهم من
 يقول : ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، فزعموا أن أبا بكر أفضل من
 عمر ، وعمر أفضل من عثمان ، وعثمان أفضل من علي ، ثم بعضهم
 ساوى بين علي وعثمان ، ثم يشهدون للعشرة بالجنة^(١) وهم أبو
 بكر، وعمر، وعثمان ، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد
 الرحمن بن عوف الزهري ، وأبو عبيدة بن الجراح،^(٢) فيقال لهم : إن

(١) أقول : ذكر العلامة المتبحر الأميني (رحمه الله) في مطلع الجزء المأثور من كتاب
 العدير حنة صور للمحدث ، وبأسانيد مختلفة ، واستعرض الحديث بالنقد سنداً
 ودلالة ، فليراجع .

(٢) وقد ألف علماء هم الذين يتولونهم مؤلفات عديدة في مناقب العشرة ، فهذا العلامة
 الحافظ محب الدين أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطبري شيخ الحرم المكي ، المولود

الله جل اسمه قد أخبر أن الجنة لأهل الطاعة ، وأن أهل الطاعة هم الطائعون لرسوله ، العاملون بأمره ، المتبعون لستته بقوله تعالى : ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (٢) وإذا كان ذلك كذلك ، ثم وجدنا قوماً قد خرجوا في كثير من أفعالهم عن سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقصدوا مخالفته ، وعصوا أمره ، وابتدعوا في دينه ، ما لم يأذن الله به ، ولا رسوله مع قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : كل محدثة بدعة ، ولك بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

فقد صح عندنا بطلان شهادتهم له بالجنة ، وإيجابهم لهم التزكية ، وقد وجدنا تسعة من هؤلاء العشرة الذين يزعمون أنهم من أهل الجنة قد أحدث كل واحد منهم ما يخالف شريعة الله وأحكام دينه ، من فرائضه وسنن رسوله ، [وذلك مثل ما شرحناه من بدع الثلاثة ، وما قد ارتكبه من المسلمين ، وأحدثوه من الفساد في الدين ، فطرقوا به سبل الضلالة ، ومناهج الجور ، لكل من اقتفى آثارهم من بعدهم وسلك سبيلهم .

تم بحمد الله في جمادى الآخرة سنة ٦١٥ والمتوفي جمادى الآخرة سنة ٦٩٤ الذي قال فيه الذهبي : العقيد الزاهد المحدث ، كان شيخ الشافعية ، ومحدث الحجاز ، قد ألف كتاباً ضخماً في فضائلهم في مجلدين سماه (الرياض الضرة في مناقب العشرة) وقد طبع بمصر سنة ١٣٢٧ أورد فيه مآدب ودرج وكمال لأوليائه من الفضائل والمناقب كيلاً جزافاً ، وفيه الكثير من المحازي والمخرقات ما يضحك النكلى ، فارجع إليه إن شئت فسترى المعجائب والغرائب من هذا العلامة الحافظ .

والكاتب :

(١) سورة النساء : الآية : ٨٠ .

(٢) سورة الحشر : الآية : ٧ .

وأما الستة الباقيون من التسعة ، فمنهم طلحة والزبير ، اللذان ارتكبا من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في هتك حرمة ما لا يرتكبه منه كافر ولا مشرك بقصدهما إخراج حرمة يسيران بها بين العساكر في البراري والفلوات ، غير مباليين في ذلك ، ولا متخرجين ، مع ما قد اجمع أهل الخبر عليه من الرواية ، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أعلم طلحة ، والزبير ، وأعلم عائشة زوجته ، أنهم سيقاتلون علياً (صلوات الله عليه) ظالمين له ، فلم يردهم ذلك من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن محاربهم علياً (عليه السلام) إلا ظلماً واعتداءً ، وعن سفك ما سفك منهم من الدماء ، وتلك الدماء كلها في منقيها وعنق عائشة جميعاً .

وقد زعم الجهال منهم أن الزبير قتل تائباً قتله عمر بن جرموز اغتيالاً في رجوعه إلى مكة تائباً ، فقال لهم أهل الدين والتميز : إن ذلك من الزبير لم تكن توبة له ، لأنه أورد الذين جلبهم للحرب مورد الحرب^(١) وقذف بهم في مناهج الضلالة ، وحرضهم على محاربة صاحب الحق ، ودعاهم إلى ذلك ، فكانت توبته أن يقوم في القوم منادياً بظلمه واعتدائه ، ويعلم من كان معه على رأيه هذا بالظلم ، ليرجعوا برجوعه ، ثم يصير بعد ذلك إلى أمانة علي بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام) فيضع يده في يده ، وينصرف بين أمره ونهيه ، فلما لم يفعل ذلك كان ممن حقت عليه كلمة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حين قال : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله . وكان الزبير في أول أمره محارباً له ، ومعادياً ، وفي

(١) الحرب هنا بفتح الراء المهملة بمعنى الهلاك ، ولعمري أي هلاك أوردتهم الزبير مودته ، فكيف نفوس هلكت ، ودعاء أريق في حرب البصرة وفتنة الجمل .

« الكتاب »

آخره خاذلاً ، فقد حقت عليه الدعوة بالعدواة والخذلان جميعاً ، من الله ورسوله ، ومن حقت عليه دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك فالنار أولى به من الجنة .

وأما : طلحة بن عبيد الله ، فإنه قتل في معركة الحرب ، قتله مروان ابن الحكم ، وزعم انه بقتله طلب دم عثمان ، فان طلحة كان ممن حضر في دار عثمان^(١) فقتلا جميعاً طلحة والزبير محاربين خاذلين ، مع ما قد سمعناه من دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالعدواة من الله ، والخذلان لفاعل ذلك ، وليس يغلو حالهما في ذلك من ان يكونا استهاننا بدعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعدواة الله ، أو ان يكونا قد رأى ان دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) غير مجابة ، ولا وجه ثالث لهما يوجب تأويله في دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) بذلك ومن قصد الوجهين أو واحداً منها فقد خرج من دين الله وشرعية الإسلام .

هذا مع ما يلزمهما من عقوبة ما قصدا له من الاذى ، الذي أدخلاه على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) باخراجهما زوجته من بيتها ومن سترها وما ضربه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليها من الحجاب ، لأنه من المحال ان يخرجها زوجته من بيتها ومن سترها الى مواطن الحرب ، وتصفح وجوه الرجال في مواقف الصفوف والمساكر ، إلا وهما قد ادخلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الاذى

(١) أقول : أجمعت الأمة على وجوده آنذاك في دار عثمان وكان عثمان يدعو له قائلاً : اللهم اكفني طلحة ويكرر ذلك . راجع انساب البلاذري : ج ٥ ص ٩٨ و ٩٠ ، وكتاب الجمل للمدائني ، وشرح ابن أبي الحديد المعتزلي : ج ١ ص ٤٦٨ ، وج ٢ ص ٤١٤ ط مصر والطرايف لابن طاووس ، والجمل للشيخ المفيد .

العظيم بذلك ، والله يقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٢) هذا وقد سمعنا الله يأمر نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالاستقرار في بيوتهن بقوله : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾^(٣) فاستخفا جميعاً بأمر الله في ذلك ، وحملها على مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما أمرت به ونهيت عنه .

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٥٧ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٦١ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية : ٣٢ .

أقول : إن عائشة حضرت حقلاً لعل (عليه السلام) مع علمها بمقامه ومنزلته عند الله ، وعند رسوله (ص) ومع أنها روت الروايات العديدة في فضله وحب الله ورسوله وحب الله ورسوله له ، ومع كل هذا كانت حاقدة عليه (عليه السلام) حتى إن وصل خبر استشاده (عليه السلام) إليه فرحت وأنشدت ما أنشدت .
فهذا سبط بن الجوزي يحدثنا عن هذه الحادثة في كتابه تذكرة الخواص : ص ١٦٥ ما نصه : قال ابن جرير في تاريخه ، وابن سعد في الطبقات : أنه لما استشهد علي (عليه السلام) بلغ عائشة فقالت :

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ هِنَا بِإِيَابِ الْمَسَافِرِ

ثم قالت : من قتله ؟ قالوا : رجل من مراد . فقالت :

فَإِنْ بِكَ هَالِكاً فَلَقَدْ نَعِمَ نَعْمِي لَيْسَ فِيهِهِ الشَّرَابُ

فأعابها الناس ، وقالت لها زينب بنت سلمة بن أبي سلمة ، ألعلي تقولين هذا ؟ فقال : إني أنسى ، فذكروني . .

هذا وأترك التعليق إلى الضمائر الحرة كي يستنبطوا عما ذكرنا من أعلامهم . وللتفصيل راجع كتاب الطوائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاروس ، والجمل للشيخ المفيد .

وكان الواجب عليها فيما يلزمها من طاعة الله وحق رسوله ، أن لو أرادت عائشة الخروج معها ، واستدعت ذلك منها أن يمنعها من ذلك ويلزمها بيتها صيانة لحرمة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ونهيها عن مخالفة كتاب الله ، ولكنها صاناً حرمها في منزلها ، وأخرجنا حرمة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مخالفة لله ورسوله ، وعصياناً في ذلك كله لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكانت هي مشاركة لها فيما استحقاه على ذلك من أليم العقوبة ، إذ اطاعتها في معصية الله وهتك سترها الذي أسبله الله عليها ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فلينظر الناظر بحق في هذا الذي شرحناه وبيناه ، هل هو من فعل من يجوز أن يشهد له الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالجنة ، كلا بل شهادته لهو بالار أقرب من شهادته لهم بالجنة عند ذوي الفهم .

وأما : سعد بن أبي وقاص ، فرجل يروي عنه الخاص والعام أنه قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول في علي : من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وآل من وآلاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله . . وأنه قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : علي مع الحق ، والحق مع علي ، يدور معه حيثما دار ، لن يفترقا حتى يردا علي الخوض . وهذا وجد عنه في رواية جميع اصحاب الحديث ، حتى قد أودعوه كتاباً لهم يعرف بكتاب السنة .

ثم روي عنه بعد هذا كله أن علياً (عليه السلام) دعاه الى نصرته ، والخروج معه في حروبه ، فامتنع عليه وقال له : إن اعطيتني سيفاً يعرف المؤمنين من الكافر ، فيقتل الكافر وينبؤ عن المؤمنين ، خرجت معك ،

وقد جعل أصحاب الحديث من الخشوية هذا من مناقبه في ورعه بزعمهم .

وهذا قول من لا يؤمن بالله ولا برسوله ، لانه إن لم يعرف المؤمن بالله ولا برسوله بزعمه ، فقد شهد أنه قد سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول في علي (عليه السلام) ما قد رواه ، وليس يخلو حال سعد في خذلانه لعلي (عليه السلام) بقعوده عنه ، أن يكون استحق بهذا القول من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اللعنة ، ولم يتخوف من مخالفته ، أو ان يكون ظن في نفسه أن دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) غير مستجابة في ذلك ولا موجبة .

ومن ظن هذا ، وقصد الوجه الاول ، فقد خرج من كل دين الله جل اسمه ، ولا وجه آخر يتأول في هذا المعنى بعد هذين الوجهين ، وكذلك أيضاً حاله فيما شهد به من قوله إنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : علي سمع الحق ، والحق مع علي ، يدور معه حيثما دار . لا يخلو في ذلك من ان يكون كذب على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : من كذب علي عامداً متعمداً فليتبوا مقعده من النار ، أو يكون الراون عن سعد هذا الخبر كذبوا على سعد ، فان أقروا بالكذب على سعد لزمهم ايضاً تكذيبهم فيما روي عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من الشهادة للعشرة بالجنة ، وفي غيره من جميع رواياتهم ، حتى لا يصححوا عن سلفهم شيئاً من الرواية ، وكفى بهذا خزيأ عند من فهم أو أن يكون سعد لم يصدق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما قاله من ذلك ، ومن لم يصدق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في إنجباره كفره بغير خلاف ، أو ان يكون سعد سمع بذلك وتيقنه أنه كما قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فتهاون بالحق وعانده ومن

تھاوں بالحق وعامدہ فقد كفره الحق ، ومن كره الحق كان ممن قال الله فيه : ﴿ ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ﴾ (١) لان جميع ما أنزل الله في كتابه ، ويبحث به رسوله فهو الحق بقوله : ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ﴾ (٣) وقوله : ﴿ إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ﴾ (٤) ومن كان هذه صفته كان الى صفات الكفر أقرب منه الى صفات الايمان ، وكانت الشهادة له بالنار احرى من الشهادة له بالجنة .

واما : سعيد ، فانه مات ولم تكن العداوة منه قد ظهرت لامير المؤمنين (عليه السلام) وأهل بيت الرسول (عليهم السلام) بعناد ظاهر ، إلا أنه قد روي من طريق أهل البيت (عليهم السلام) أنه كان من أصحاب العقبة ، الذين جلسوا لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لينفروا به ناقته في عقبة هو في ، فان كان ما رووا من ذلك حقاً فكفى به حزياً ومقتلاً ، وإن كان باطلاً فسيبيله كسبيل غيره من المسلمين ، إن كان قد عمل خيراً فخير ، وإن كان قد عمل شراً فجزاؤه جهنم .

واما : عبد الرحمن بن حوف الزهري ، فرجل قد أجمع الخصاص والعام أنه كان أحد الستة الذين جعل عمر الشورى بينهم ، وفي وقت وفاته قال للخمسة : إني أهب لكم نصيبي ونصيب ابن عمي سعد بن أبي وقاص على أن اكون المختار لسلام منكم ، ففعلوا ذلك ،

(١) سورة محمد : الآية : ٩ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٣٣ .

(٣) سورة الاسراء . الآية : ١٠٥ .

(٤) سورة البقرة . الآية : ١١٩ .

فاستعرض الأربعة الباقين وهم : علي، وعثمان، وطلحة ، والزبير ،
 فاختار من الأربعة علياً وعثمان ، فلما أراد أن يختار واحداً من الاثنين
 قال لعلي (عليه السلام) : إن اخترتك لهذا الأمر تسير فينا بسيرة أبي
 بكر وعمر ، فقال علي (عليه السلام) : بل أسير فيكم بكتاب الله
 وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فتركه وصار إلى عثمان ،
 فقال : إن اخترتك تسير فينا بسيرة أبي بكر وعمر ، فقال : نعم ،
 فاختاره وباع له .

فانظروا إلى هذا الحال ، وما طالبه به عبد الرحمن بن عوف ، وما
 كان جواب علي (عليه السلام) في ذلك ، فإن كانت سيرة أبي بكر
 وعمر على كتاب الله وسنة نبيه ، فما معنى ذهابه إلى سيرة أبي بكر
 وعمر ، وإن كانت سيرة أبي بكر وعمر بخلاف كتاب الله وسنة رسوله
 (صلى الله عليه وآله وسلم) فكفى بذلك حزناً لمن طلبه ، ولعمري لقد
 كانت كذلك بما قدمنا ذكره من بدعهما .

ثم رووا عنه بعد هذا كله ، أنه جرى بينه وبين عثمان جدال بعد
 مدة من بيعته له ، فقال له عثمان : يا منافق ، فقال له عبد الرحمن :
 ما ظننت أني أعيش إلى زمان تقول لي فيه عثمان يا منافق ، ثم حلف
 أنه لا يكلمه ما عاش ، فبقي مهاجراً له طول حياته حتى مات (١) .

هذا مع ما رووا جميعاً إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه المؤمن أكثر من ثلاثة أيام ، فإن كان

(١) ومن الغريب ما ذكره المحب الطبري في الرياض النضرة في ترجمة عبد الرحمن :
 أنه مات وصلى عليه عثمان وكان أوصى بذلك ، ليت شعري كيف يوصي أن يصلى
 عليه عثمان وهو علوه الألد ، وابن حجر في الإصابة يروي صلاة الزبير بن العوام
 عليه .

عثمان مؤمناً فقد خالف عبد الرحمن قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في مهاجرته لعثمان سنين حتى مات على ذلك من غير توبة منه ، ومن قصد مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عامداً متعمداً فقد تهاون بقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واستخف بحقه ، ومن جرى على ذلك كانت النار ساؤه (١) مع ما يلزمهم من قول عثمان لعبد الرحمن : يا منافق ، لانه لا يخلو الحال في ذلك من أن يكون عثمان صادقاً فيما قاله لعبد الرحمن ، أو يكون كاذباً ، فإن قالوا : كاذباً ، فقد قال الله في كتابه : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ (٢) وكفى بهذا خزيًا ومقتاً ، وإن قالوا : كان صادقاً ، فعبد الرحمن كان منافقاً بشهادة عثمان عليه ، وتصديقهم لعثمان بشهادته بذلك ، والله يقول : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ (٣) وكفى بهذا خزيًا .

وأما : أبو عبيدة بن الجراح ، فالرواية عن أهل البيت (عليهم السلام) أنه كان أمين القوم الذين تحالفوا في الكعبة الشريفة أنه إن مات محمد أو قتل لا يصيروا هذا الأمر إلى أهل بيته من بعده ، وكتبوا بينهم صحيفة بذلك ، ثم جعلوا أبا عبيدة بينهم أميناً على تلك الصحيفة ، وهي الصحيفة التي روت العامة أن أمير المؤمنين (عليه السلام) دخل على عمر وهو مسجى ، فقال : ما أبالي أن ألقى الله بصحيفة هذا المسجى (٤) وكان عمر كاتب الصحيفة ، فلما أودعوه

(١) كذا في الأصل ، والصواب : ماواه .

(٢) سورة النحل : الآية : ١٠٥ .

(٣) سورة النساء : الآية : ١٤٥ .

(٤) الذي رواه المحب الطبري في الرياض النضرة (ج ٢ ص ٧٧) مرسلًا عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) بلفظ : قال لما غسل عمر وكفن وحمل على سريره .

الصحيفة خرجوا من الكعبة الشريفة ودخلوا المسجد ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه جالساً ، فنظر الى أبي عبيدة ، فقال : هذا أمين هذه الأمة على باطلها ، يعني أمين النفر الذين كتبوا الصحيفة ، فروت العامة ما يدل على هذا المعنى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أبو عبيدة أمين هذه الأمة ، فقليل لهم : ان الأمين لا يخلو من أحد الوجهين ، إما أن يكون أميناً لقوم على ودعة ، أو معاملة ، أو توسط ، أو ما شاكل ذلك ، وإما أن يكون أميناً عليهم ، وليس في القوم ثقة وأمين غيره ، أو يكون فيهم أمين غيره .

فإن قلتم : إن الصحابة ليس فيهم أمين غير أبي عبيدة ، فكفى بهذا القول خزيّاً لقائله ، [ف] إن قالوا : إنه كان أمينهم على كل شيء كان لهم عنده ، قلنا لهم : عرفونا ذلك أي شيء ، فكانوا في ذلك صماً بكياً عمياً .



فقليل لهم : قلة معرفتكم بذلك ، ووجود جهلكم به ، دليل على صحة خبر أهل البيت (عليهم السلام) ، وهذا الحال من جهلكم يوجب التهمة لأبي عبيدة ، ومن كان بهذه الصفة كان بعيداً من الشهادة له بالجنة ، فهل ترون فيها شرحناه من احوال هذه النعمة حالاً يوجب لهم ما ادعاه أهل الغفلة ، وما تخرصوا فيهم أهل الضلالة ، كلا ان الله لا يصلح عمل المفسدين .

وأما ما رووا من تخرصهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

= وقف عليه علي (عليه السلام) فقال . والله ما على الارض رجل أحب الي أن ألقى الله بصحيفة من هذا المسجى بالشوب ثم قال : أخرجه في الصخرة وابن السما في الموافقة وعد صاحب الرياض النظرة وغيره من اوليائه .

والكاتب :

قال بزعمهم : إن الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، فليس يخلو ذلك من ان يكون أراد بقوله : اعملوا ما شئتم ، من أعمال الشر ، أو قال : اعملوا ما شئتم من أعمال الخير والبر ، فان قالوا : أراد أعمال الخير والبر ، قيل لهم : هذا غير مستنكر أن يكون الله قد غفر لهم ما كان منهم من كراهية الجهاد في هذه المواطن ، كما أخبر عنهم في قوله : ﴿ كما أخرجك ربك من بينك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾ ^(١) الى آخر القصة ، فهذا احوال كلها مذمومة من أهل بدر ، فجائز أن يكون الله قد غفر لهم من بعد بأفعال جميلة ظهرت منهم ، ثم قال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : استأنفوا عمل الخير بالطاعة وحسن العمل والتسليم ، وإن كان هذا فيهم كذلك فليس هذا حالاً يوجب لأهل بدر كلهم النجاة ، بل يوجب لمن استأنف منهم أعمال الخير بالمسارعة الى الطاعة ، والانقياد بالرضى ، والتسليم الى ما قد وعدهم الله من المعفرة ، والعفو عن الذين وصفهم فيه بالأعمال المذمومة ^(٢) من قصر في ذلك وجرى الى خلاف ما يرتضيه الله منه ، حلة من بعد معانيه مما يلزم غيره من المسلمين .

وان قالوا : إنه أراد بقوله : اعملوا ما شئتم ، من الأعمال السيئة ، كان قائل هذا جاهلاً متخصراً ، لأن هذا يوجب اباحة المحارم لأهل بدر ، والتحليل لهم ما حرمه الله على غيرهم في الشريعة ، من الزنى ، والربا ، وشرب الخمر ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها ، وما شابه ذلك من المحرمات ، من أكل الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، الى غير ذلك من المحرمات والمحظورات في الدين ، لان في خبرهم أنه قال

(١) سورة الأنفال : الآية : ٥ .

لهم اعملوا ما شئتم ، من الأعمال السيئة ، دليلاً على انه قد جعل الاختيار اليهم في ذلك ، إن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا كثرُوا ، وكفى بهذا المذهب لمن اعتقده وجادل عليه ، خزيًا وفضيحة ومقتاً .

وإن قالوا : إن الله قد علم أنهم لا يأتون بشيء من ذلك ، قيل لهم : إن كان هذا كما وصفتم فقولوه : اعملوا ما شئتم ، وهم لا يعملون لا معنى له ، ولا فائدة فيه ، وليس هذا من قول الحكيم ولا فهم عليهم ، وإن قالوا إنما أراد بذلك إظهار جلاله منزلتهم للناس ، وتبيين فصيلتهم بتحليل المحارم والاباحه للمحظورات ، فيجعل للجاهل سبيلاً الى الدخول في ذلك ، أو في شيء منه ، قيل لهم : هذا ما لا يستقيم عند ذوي عقل ولا فهم ، مع ما يقال لهم : كيف يصح ما يقولون إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد علم أنهم لا يأتون بما يذم منهم ، وقد روي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال للزبير : إنك تقاتل علياً وأنت ظالم له ، فلو كان قد أباح لهم ما زعمتم لكان قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) للزبير : تقاتل علياً وأنت ظالم له ، ظلماً من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واعتداء على الزبير ، إذ كان الله بزعمهم علم أنهم لا يأتون بما يذم منهم .

وقد روي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أباح لهم ما شاؤوا من الخير والشر ، ومن أباح الله له ذلك فليس هو بظالم في كل ما فعل ، ومن قال : إنه ظالم ، فهو الظالم على إيجابكم هذا الفظيع من المقال الظاهر من هذا المحال ، ومن زعم أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ظالم في باب من الابواب كفر بغير خلاف .

وقد وجدنا الزبير قد أقر من كتاب الله على نفسه ، وعلى من كان معه بروايتكم ذلك عنه بما يضاهي قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

وسلم) له : ستقاتل علياً وأنت ظالم له ، فقد رويتم عنه بأجمعكم أنه قال يوم الجمل بالبصرة : ما زلنا نقرأ هذه الآية وما ندري ما أراد به بها ، حتى علمنا الآن أما المقصود بها وهي قول الله عز وجل : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ ^(١) وقد كان طلحة والزبير من البدرين عظيمي المنزلة عندكم ، وقد تقلدا من سفك الدماء بينهما وبين أمير المؤمنين (صلوات الله عليه وآله) في يوم حرب الجمل مع عائشة ما لا تقوم به الجبال ، ولا تنهض به السموات والأرضون ، إذ كانا السبب في سفك تلك الدماء بينهما وبين أمير المؤمنين (عليه السلام) مع شهادة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم بالظلم في تلك الحالة ومن شهد عليه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالظلم كان محالاً أن يكون ممن أباح الله له ما وصفه أهل الغفلة لأهل بدر ، وفي هذا كفاية لمن فهم من الدلالة على تخرصهم وافتراءهم على الله وعلى رسوله غير الحق .

وأما : ما زعموا من تأويل قول الله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار ﴾ ^(٢) وزعموا أن أبا بكر وعمر كانا من المهاجرين ، فقد قالوا هذا زوراً وتخرصوا إفكاً ، فإن المهاجرين الأولين هم الذين هاجروا الهجرة الأولى ، وهي الهجرة إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حصاره بمكة ، حين حاصر قريش بني هاشم مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في شعب عبد المطلب أربع سنين ، والأمة مجمعة أن أبا بكر وعمر لم يكونا معهم في الموطن ، فكيف يدعون لها أنهما من المهاجرين الأولين .

(١) سورة الأنفال : الآية : ٢٥ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

أما الأولون ، فهم السبعون الذين جاؤا الى مكة فبايعوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في منزل عبد المطلب ليلاً ، في عقبة مكة ، وهم العقبيون المعروفون باجماع أهل الاثر ، وأما شهادة الله لهم بالرضى ، ولئن اتبعهم باحسان ، وما وعدتم الله من الخلود في الجنة ، فقد يمكن أن يكون ذلك منه خصوصاً من قول الله عز وجل ، وإن كان مخرج الكلام العموم فهذا في كتاب الله موجود من خطاب الخصوص وهو عموم ، ومن خطاب العموم وهو خصوص لمن استقام منهم دون من لم يستقم ، والنظر به يدلنا على ان الله عز وجل إنما رضي عمن استقام في طاعته ، وأن الجنة أعدها لمن سارع الى مرضاته ، وتجنب معاصيه ، ومن خرج من هذا الحال كان محالاً أن يستحق الرضى من الله فيما لهم في هذا الحل حجة والحمد لله .

ومثل هذا قوله : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (١) وذلك أن هذا الرضى أيضاً إن كان عن شيء تقدم منهم فرضي عنهم في ذلك حين قابضوا معه ورجعوا عنه ، فهذا باجماع قول الناس نزل في عام الحديبية ، حين وقعت الهدنة بين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبين قريش ، فأنكر ذلك جماعة من الصحابة ، وكان يومئذ معه ألف وسبعمائة رجل ، فخالفوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أمره حين أعطى قريشاً ما التمسوه من الهدنة ، فقالوا للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : لا ترضى بهذا الصلح ولا نعطي الدنيا في ديننا ، ونحن على الحق وهم على الباطل ، فأخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك بيد علي (عليه السلام) فجلسا تحت الشجرة ، ونزل القوم الذين خالفوه ، فأخذ المسلمون

(١) سورة الفتح : الآية ١٨ .

السلح فحملوا على قريش حملة رجل واحد ، فحملت عليهم قريش ،
فانهزموا من بين ايديهم يقع بعضهم على بعض في الهزيمة ، وتبعهم
قريش ، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك علياً
(عليه السلام) أن يلقي قريشاً فيردها ، فقام علي (عليه السلام) في
وجهه قريش فصاح بهم ، فارتعدوا وقالوا : جاء علي بأمر .

ثم قالوا : يا علي هل بدا لابن عمك فيما أعطانا من الهدنة ،
فقال : لا ، فهل بدا لكم أنتم ، قالوا : لا ، قال : فانصرفوا فرجعت
قريش ، وسار وفد منهم إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
فكتبوا كتاب الهدنة والصلح بشرطها وندم أصحاب الرسول (صلى الله
عليه وآله وسلم) على ما كان منهم من الخلاف على رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) فاعتذروا اليه ، فأقبل الرسول (صلى الله عليه
وآله وسلم) يوبخهم بذكر الموطن التي هربوا فيها وأسلموا الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) في معارك الحرب ، فقال الستم الذين أنزل
الله فيكم يوم بدر كذا ثم الذين كان منكم كذا وكذا ، حتى عدد عليهم
المواطن التي كان منهم فيها الفضل والفضيحة والهزيمة ، فاعتذروا عند
ذلك وأظهروا التوبة والاعتراف بالذنب .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : إلا أن تعودوا إلا
البيعة فقد نقضتم ما كان لي في اعناقكم بخلافكم علي ، فبايعوه عند
ذلك تحت الشجرة ، وبايعهم بيعة الرضوان عنهم من ذلك الخلاف
وتلك الخطيئة في ذلك الموطن من الحديبة ، وكان هذا رضواناً من شيء
معلوم بعد سخط وقع عليهم فيه ، فأنزل الله عند ذلك يعرفهم أنه قد
رضي عنهم من ذلك الخلاف فقال تعالى : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين
إذا يبايعونك تحت الشجرة ﴾ ^(١) ثم قال ما دلنا به على أن فيهم من ثبت

(١) سورة الفتح : الآية : ١٨ .

وفيه من نكث ، فقال : ﴿ إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً ﴾ (١) فدلنا هذا القول من الله على ما وصفاه من نكث بعضهم ووفاء آخرين منهم .

وذلك أن الله لو علم أنهم لم ينكثوا جميعاً ولا واحد منهم لما كان يقول سبحانه وتعالى : ﴿ فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ﴾ إذ كان لا فائدة فيه والله أحكم من أن يقول قولاً لا فائدة فيه ، فلما قال ذلك علم أن منهم من نكث في وقته ومنهم من وفى به .

ولعمري إن من وفى منهم بشروط تلك البيعة فإن الرضى له واقع ، ومن نكث منهم فعليه السخط ، وقد وجدنا من أبي بكر وعمر خصاصة النكث ، ومن جماعة كثيرة من الرؤساء الذين بايعوا تحت الشجرة على أن لا يفسروا ولا ينهزموا بل يثبتوا للموت في الحرب ، حتى يقتلوا أو يغلبوا ، كما روى جميعاً عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، أنه قال : بايعنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على الموت ثم وجدناهم بعد ذلك ، وفي عقب تلك السنة قصدوا بلاد خيبر فدفع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الراية إلى أبي بكر ، فأنصرف بها منهزماً ، فدفعها إلى عمر فأنصرف منهزماً ، وكان أول النكث منها من بعد بيعة الرضوان .

ثم تكامل النكث من أكثرهم يوم خيبر بعد فتح مكة ، فانهزموا كلهم ، وكانوا تحت الراية يومئذ اثني عشر ألفاً ، فلم يثبت منهم إلا ثمانون رجلاً مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تحت الراية ، وإذا كانت بيعتهم تحت الشجرة المسماة ببيعة الرضوان أن لا يفسروا ولا

(١) سورة الفتح : الآية : ١٠

ينهزموا ثم فروا وانهزموا ، أفليس قد نكثوا ببيعة الرضوان ، وخرجوا من الرضوان فدل امرهم في ذلك على أنهم بخلاف ما يدعيه اهل الغفلة فيهم .

وأما تأويلهم في قول الله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾^(١) وأنهم يزعمون أن أبو بكر ، فهذا من تخرصهم وزورهم وبهتانهم ، لأن أبا بكر اسلم من بعد قوم اسلموا منهم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وجعفر أخوه ، وخديجة بنت خويلد ، وزيد بن حارثة ، فلو كان هذا نزل في أول من صدق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لكان أول مصدق به قيل أبي بكر أحق بهذا الاسم .

ولكننا نقول : إن هذا مقصود به كل مصدق به تقدم أو تأخر ، وليس لأحد في هذا خاصة فضيلة دون غيره من المصدقين برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما جاء به من عند الله جل اسمه ، وإنما اخبر الله سبحانه أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد جاءهم بالصدق ، ثم قال : فمن صدق به فهم المتقون ، ألا تسمع قوله الموافق قولنا حيث يقول : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ وهذا حال يوجبه النظر لمن تقدم وتأخر من جميع المصدقين ، فإن كان أبو بكر ممن صدق فهو واحد من المصدقين .

وأما : دعواهم أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) سماه صديقاً ، فما وجدنا في شيء من الأخبار أن أبا بكر ادعاه لنفسه ، وإنما هو شيء تخرصه أولياؤه عن أراد تزيين أمره من بعده ، وتعظيمه في قلوب العامة^(٢) فلو كان هذا كما وصفوا لكان أبو بكر ادعاه لنفسه ،

(١) سورة الزمر : الآية : ٣٣ .

(٢) قال شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (رحمه الله) في تلخيص الشافعي =

وقاله في المواطن التي كان يؤدي فيها ، كما رووا جميعاً أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال في مواطن على المنبر وغيره : أنا الصديق الأكبر ، فلم ينكر ذلك منه احد ، بل أذعن له كل من سمعه وصدقه في ذلك ، ولنا نعرف في هذا الاسم لاحد دعاه لنفسه غير أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) .

وأما : ما ادعوه تخرصاً واقتراء من قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ إلى قوله : ﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ (١) فزعموا ان هذا نزل في ابي بكر ، فسبحان الله ما جهلهم وأقل تخوفهم (٢) اليس قد روى علماءهم وأصحاب حديثهم مع

== (ص ٤٣٤) أما ادعائهم أنه (عليه السلام) كان يسميه صديقاً فدون صحته عرط الفتاد ، وليس يقتدر احد على ان يروي عنه (عليه السلام) في ذلك خيراً معروفاً ، وإنما معلوم على الشهرة والظهور وليس في ذلك دلالة على الصحة ، لانه قد يضرب الى ولاية الامر وملاك الحل والعقد في الالقاب والسمات والصفات وغير ذلك ، ما يبلغ من الشهرة أقصاها ، وينتهي الى ان يغلب على الاسماء والكنى ولا يقع التعريف إلا به ، ومع ذلك فلا يكون صادراً عن حجة ولا منبأ عن صحة ، ولو قيل لمدعي ذلك : أشر الى الحال التي لقبه فيها النبي (عليه السلام) بالصديق والمقام الذي قام بذلك لعجز عن ايراد شيء مقنع .

والكاتب :

(١) سورة الليل : الآية : ٦ - ١٨ .

(٢) قال شيخ السطائفة الشيخ الطوسي (رحمه الله) في تلخيص الشافي (ص ٤٢٨) أما قوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ فأنها عامة في كل من أعطى وصدق ، فحملها على التخصيص بلا دليل اقتراح ، لان قائله لا يبعد فرقاً بينه وبين من خصها بغير من ذكره ، على أنهم رووا عن عبد الله بن عباس وأنس ابن مالك وغيرهما : أنها نزلت في أبي الدحداح الانصاري ، هو الذي صدق بالحسنى ، وسمرة بن جندب هو الذي بخل واستغنى ، وإذا تكفأت الروايتان مقطعتا وبقيت الآية على عمومها .

والكاتب :

موافقة أهل البيت (عليهم السلام) على ذلك ، أن هذا نزل في رجل من الانصار ، كان له نخلة في حائط دار رجل آخر من الانصار ، فكان صاحب الحائط يتأذى بتلك النخلة ، وصيانه يترددون الى النخلة ، فتأذى صاحب الدار ، وشكا ذلك الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فدعا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صاحب النخلة ، فقال له : تجعل هذه النخلة لاختيك ، هذا يعني صاحب الدار ، وأضمن لك نخلة في الجنة ، فقال : يا رسول الله أنا محتاج الى نخلي في العاجل ، فلم يفعل فسمع ذلك رجل آخر من الانصار ، فأقبل الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : يا رسول الله أتضمن لي هذه النخلة في الجنة حتى اشتري هذه النخلة وأجعلها لصاحب الدار ، قال : نعم ، فقال : لصاحب النخلة ، أيها الرجل تعرف حائط نخلي في موضع كذا في المدينة ، قال : نعم - يعني بستاناً كان له - قال : فكيف هو ، قال : ما أجَدُّ في المدينة مثله ، قال : هو لك بهذه النخلة ، وأجعلها لي ، قال : قد فعلت ، فدفع اليه البستان وأخذ منه تلك النخلة ، فجعلها لصاحب الدار فقطعها من حائطه وضمن له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نخلة في الجنة .

فأنزل الله تعالى فيها فقال في صاحب البستان : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ يعني بالحسنى الجنة حين ضمن له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النخلة فيها ، وشاهد ذلك أن الحسنى هي الجنة ما رواه جميعاً عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في تفسير قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ ^(١) قال : الحسنى الجنة ولزيادة النظر الى الله سبحانه قال الله : ﴿ فَنَسِيسَهِ لِلْبِئْرَى ﴾ ثم

(١) سورة يونس . الآية : ٢٦ .

قال في صاحب النخلة التي بخل بها ولم يصدق بضممان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النخلة له في الجنة : ﴿ وأما من بخل واستغنى ﴾ يعني بخل بالنخلة واستغنى عند نفسه بالبستان الذي أخذه عوض نخلته ﴿ وكذب بالحسنى ﴾ يعني كذب بالجنة حتى لم يثق بكلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ﴿ فسيسره للمسرى وما يغني عنه ماله إذا تردى إن علينا للهدى وإن لنا للأخرة والأولى ﴾ ثم قصد جماعة المسلمين بذلك فأنذرهم فقال : ﴿ فأتدركم نارا تطفى لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى ﴾ ترغيباً في فعل الخير ، أفلا ترى أن التفسير في هذا كله بخلاف ما يدعيه ويتخرصه أهل الجهل^(١).

وأما : ما روي عن عمر من قوله حين أسلم : لا يعبد الله سرّاً بعد هذا اليوم ، لعمرى لقد كان ذلك منه غير مدفوع ، ولكن لو علموا ما عليهم وعلى صاحبهم فيه ما أقروا به ولجحدوه ، ولكن الله قد أعمى قلوبهم وختم على سمعهم وعلى أبصارهم ، فهم كما قال الله عز وجل : ﴿ أم نحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم اضل سبيلاً ﴾^(٢) وذلك أن أهل الفهم والمعرفة قد علموا أن عمر لم يكن أشجع قلباً من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا أعز عشيرة ، فبأي حال يعهد في عمر أنه منع من عبادة الله سرّاً حين

(١) أورد هذا التفسير للآية ، الواحدي في أسباب النزول ص ٣٣٤ بسنده إلى الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ، ومثله السيوطي في أسباب النزول وقال : أخرجه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس .

« الكاتب »

(٢) سورة الفرقان : الآية : ٤٤

أسلم ، لشجاعته ، أم لعظمة قدره وعز عشيرته ، ولم يكن في قريش
أخمل من عشيرته ، ولا أقل عزاً من أهل بيته ، ولا هو في نفسه من
الرؤساء المطاعين في قريش والعرب ، فلما بطل الوجهان اللذان فيها
يقدر ذلك ثبت ، الرواية في ذلك عن أهل البيت (عليهم السلام) .

فنقول : إن صل عمر سيفه يوم أسلم وقوله : لا يعبد الله سراً بعد
اليوم كان ذلك خطأ منه في قول العلماء من أوليائه ، وكان ذلك كفراً منه
في قول آخرين .

أما بيان خطئه ، فإن الأمة مجمعة على أن الرسول (صلى الله عليه
 وآله وسلم) كان ينهى أصحابه عن قتال قريش ويأمرهم بالصبر على
الاذى طول مقامه بمكة ، فلما اشتد الاذى بأصحابه الذين أسلموا معه
شكوا ذلك إليه مرة بعد أخرى ، وسألوه أن يطلق لهم دفع الاذى عن
أنفسهم ، وإلا فلا صبر لهم على ذلك ، فلم يطلق لهم ذلك ، وولى
عليهم جعفر بن أبي طالب (عليه السلام) وأمرهم بالخروج معه إلى
بلاد الحبشة إلى النجاشي ليقيموا بها .

فلما أسلم عمر وصل سيفه على تلك الحالة منعه رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) وأعلمه أنه لم يؤمر بحرب ، وأمره بغمد سيفه
والرضى بما هو عليه من الصبر على الاذى ، وهذا بأجماع أهل الرواية من
نبيه لعمر من ذلك ، فدل هذا على أنه كان منه خطأ في قول أوليائه ولم
يكن حقاً ولا لله فيه رضا ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
لا ينهى عن حق ولا يكره ما لله فيه رضا ، وكلما ينهى عنه
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ففعله خطأ وجهل وهو لله ولرسوله
غير رضى ، بل كان ذلك دليلاً على جهل وقلة فهمه .

وأما قول أهل البيت (عليهم السلام) في ذلك فانهم قالوا : إن

عمر كان معاضداً لابي جهل في قصد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالأذى الشديد ، وكان عمر يعرض على قتل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم تكن قريش تجدد الى ذلك سبيلاً لاستعمال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الصبر على الأذى ، وكفه لأصحابه عن منابذتهم (قالوا) : فلما رأى عمر ذلك واطأ ابا جهل على أن يظهر الاسلام والدخول في دين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم يحملهم على المنازلة ، ولتجد قريش الى قتله سبيلاً عند وقوع المنازلة ، فصار عمر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاعلمه انه قد رغب في دينه والدخول في الإسلام وأظهر ذلك ، ثم قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ما بالنا نعبد الله سرّاً ، وقال للذين كانوا قد اسلموا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : اخرجوا حتى نقاتل المشركين **وسل سيف** ، وقال : من تعرض لنا ضربناه بسيفنا ، وقدر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يتبعه على ذلك ، فاذا رأت قريش سبيلاً مسلولاً وجدوا السبيل الى سل السيف ، فيكون ذلك سبباً لقتل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان كل من سل سيفه فقد وجد عدوه إلى سل سيفه ايضاً بحذائه سبيلاً .

فلما فعل عمر ذلك قال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : إن كنت يا عمر جئت راغباً في الإسلام فارض بما رضي به إخوانك من المسلمين من الصبر على الأذى ، والكف عن المنازلة ، فاني لم أؤمر بشيء من هذا حتى بقدر الله سبحانه ما يشاء ، وإن كنت جئت طالباً غير الدين فلسنا من اصحابك ، فلما لم يجد عمر الفرصة فيما قصد له صار متحيراً مدهأناً يخاف ان لا يكون للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) دولة ، فيهلك معه ، إن اظهر لقريش الرغبة في الدين ، ويخاف

أيضاً أن يكون للرسول دولة من بعد ، فلا يكون له من دولته نصيب ، فيبقى عند ذلك مداهناً للجميع (قال) : ومن الدليل على ذلك ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لما حوَّصر في شعب عبد المطلب مع بني هاشم لم يحاصر معه عمر ، ولا أبو بكر ، واصطلحوا جميعاً على المداهنة والانتظار ، فسل سيفه في تلك الحالة كان اعظم الكفر ، لانه كان حيلة منه أراد ان ينقض بها على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تدبيره ويجعل ذلك سبباً لقتل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فانظروا الى قوم يدعون ذلك فضيلة لصاحبهم وهو في قولهم خطأ وجهل ، وفي قول آخرين كفر والحاد ، وعتو وعناد ، فهل يكون في الجهل أبين من جهل هؤلاء القوم ، وأقل نظراً وتمييزاً ، يتخبطون في الظلمات ويتيهون في الضلالات لا يعرفون حقاً ولا يقلعون عن باطل .

وأما : روايتهم المتخرصة ان الله أوحى الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أن قل لا بي بكر : الي عنك راض فهل أنت عني راض ، فهل يستجيز رواية مثل هذا إلا جاهل غبي غافل عمي ، هل يجوز ان يسأل الله عبداً من عبيده نبياً كان أو غير نبي ، هل أنت عني راض ، ألا يعلم ذو الفهم أن هذا خارج عن الحكمة داخل في الجهالة ، مع ما يقال لهم : في أي حال راض عنه ، أي يوم أحد حين هرب عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو في يوم خيبر حين انهزم براءة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو في غزاة ذات السلاسل حين رجع عن الطريق خوفاً من المشركين ، بعدما ولاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمره بالمسير ببرايتة اليهم ، ثم ولي عليه وعلى من معه عمر ، ثم أنقله بالراية ، فرجع عن الطريق كرجوع ابي بكر ، ثم ولي

عليهما وعلى من كان معهما عمرو بن العاص ، فسار بهما فصلى بهما
وبالجماعة التي كانت معهما حيناً .

وقد رورا : ان عمراً كان يوليها الحرس بالليل ثم رجع عمرو
ايضاً كرجوعهما من الطريق ، ام رضي عنه يوم جنين حين هرب مع
الهاريين ، أم في حال الرجل الذي بعث به الرسول (صلى الله عليه وآله
وسلم) ليقتله فوجده بزعمه يصلي ، فرجع ولم يقتله ، فزعم انه رأى
للصلاة حرمة ، فكره قتله كذلك ، فظن انه قد عرف من الحق في ذلك
ما لا يعرفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن ظن ذلك فقد كفر
بالله ورسوله ، أو في ولاية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لاسامة
ابن زيد عليه ، حين أمره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعمر
بالمسير معه ، وتحت رايته الى الشام . فتحلفا جميعاً عنه بعد وفاة الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) ولم ينفذ لأمير الله ولا لأمر الرسول (صلى
الله عليه وآله وسلم) وخالفاه عامدين متعمدين ، ثم طلبا البيعة لها
والولاية على المسلمين من غير عهد عهد الله ولا رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) في ذلك ، أم في كبسه لبيت فاطمة (عليها السلام)
بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهتك الستر عنها
بخروجها خلف بعليها ، وقد جرّوه الى مسجد رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) يطالبونه بالبيعة ، وهو يمتنع عليهما مع تسليطه
لقنذ ابن عمه على ضربها ، وضغط عمر لها بين الباب والخائط حتى
استقطت ابنها محسناً^(١).

أم في منعها ميراث أبيها وتركاته ، أم في قتله القوم الذين منعه

(١) أقول : راجع كتاب سليم بن القيس ، وكتاب فاطمة الزهراء من كتاب العوالي ،
ومعار الأنوار ج ٤٤ والطرائف لابن طاووس للتفصيل .

الزكاة وسمائهم اهل الردة وسبى ذرائعهم واستباح أموالهم وأباح فروج نسائهم او في جميع بدعه التي قدمنا ذكرها ، أم في امره لخالد بن الوليد يقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) ثم ندم حتى قال في الصلاة من قبل ان يسلم : لا يفعلن خالد ما أمرته به ، فسيحان الله ما أضل هؤلاء واجهلهم ، واعظم افتراءهم على الله وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

واما : روايتهم المنكرة الشنيعة عند ذوي الفهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمهم قال : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم ^(١) فما في المحال ، أظهر من هذا المحال ولا اشهر منه ولا ابين تحرفاً عند اهل النظر والتحصيل ، وذلك ان هذا القول لا يخلو من ان يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قاله لأصحابه دون غيرهم ، او قاله لغير اصحابه .

فان قالوا : إنه قاله لأصحابه وغيرهم : او قاله لأصحابه دون غيرهم : قيل لهم : فهل يستقيم في الكلام الفصيح المحكم ان قال لأصحابه : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم . أما يرون محال هذا الكلام ما أبينه ، وإن قالوا : إنه قال لغير اصحابه ، قيل لهم : هل معكم خبر بهذا معروف مجمع عليه ، فأوردوه ، أم هو شيء تتخرونه بقولكم واستدلالكم ، فغير معقول ذلك منكم ، ولا مقبول ، لأن أصحابه هم الذين رأوه ، فلو كان قاله لغيرهم لكانوا قد ذكروا ذلك الخبر وكانوا يقولون قال لجميع من اسلم غير اصحابه : أصحابي كالنجوم ، ولما لم يكن في نقلكم شيء من هذا التخصيص بطل

(١) أقول : ذكره جل علمائهم ، منهم : يوسف بن إسماعيل النيهاني في : الشرف المزيّد

ادعائكم ، مع ما يقال لهم : رأيتم لو سلمنا لكم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد بهذا غير الصحابة كزعمكم اليس قد وجدنا الصحابة قد تنازعوا بينهم حتى قتل بعضهم بعضاً من ذلك ، وحارب بعضهم بعضاً محاصرتهم لعثمان جميعاً ، فما كان من الصحابة حتى قتل بعضهم بعضاً ، فمن ذلك محاصرتهم لعثمان حتى قتل ، ولم يحاصروه إلا بنو المهاجرون والانصار ، الذين هم أصحابه جميعاً ، فما كان من الصحابة إذ ذاك إلا محاصر أو قاتل أو خاذل .

أفيقولون : إن من كان محاصراً أو مقاتلاً أو كان متبعاً للذين قتلوه من الصحابة ، أو كان متبعاً للذين خذلوه من الصحابة كلهم ، كانوا في ذلك مهتدين ، ومن اتبع عثمان في امتناعه عليهم عما التمسوه من خلع نفسه أو دفع مروان اليهم وغير ذلك كان ايضاً مهتدياً ، فان منعوا احدى الفرق من الاهتداء بان ظلمهم وبطل خيرهم ، وظهرت فضيحتهم ، وان اجازوا اهتداء الفرق كلها في ذلك كله شهد والقاتل عثمان بالهداية في قتله ، ولمحاصريه وحاذليه وناصرهم كذلك ، وكفى بذلك خزيًا .

وكذلك يقال لهم في محاربة طلحة والزبير مع عائشة ومن تابعهم واقتدى بهم في محاربة علي (عليه السلام) كانوا مهتدين وكذلك علي (عليه السلام) ومن تابعه واقتدى به في محاربتها مهتدين ، ولو ان رجلاً حارب مع طلحة والزبير الى نصف النهار ثم عاد الى الصف الآخر فحارب مع علي (عليه السلام) الى آخر النهار ، كان بزعمهم في الحالين جميعاً مهتدياً ، فان منعوا ذلك بان ظلمهم وانكسرت حجبتهم وبطل خبرهم ، وإن اجازوه ظهرت فضيحتهم بتكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما روجه عنه باجماع أنه قال للزبير : ستقاتل علياً وأنت ظالم له ، وقال لعائشة كذلك ، فلو كان مهتدياً في

أفعاله كلها كان محالاً في جميع تصرفه ، فقد كذبوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن كذب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في شيء من أقاويله كائن خارجاً من دين الله .

مع ما قد روي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ليردن على الخوض يوم القيامة أقوام من أصحابي ثم ليختلجن^(١) دوني فأقول : أصحابي ، أصحابي ، فيقال : إنهم لم يزالوا بعدك يرجعون القهقري ، فأقول : بعداً وسحقاً ، فليختاروا الآن ما شاؤا من هذا الذي شرحناه وبيناه بتوفيق الله سبحانه ، أما تكذيب إسمائهم في نقلهم الخبر . أصحابي كالنجوم ، وأما تكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والكفر بالله في الخالين جميعاً ، وإيجاب مفارقة مذهبهم والخروج عن أصلهم .

وكذلك روايتهم : كفوا عن مساوي أصحابي ، هل يجوز عندهم أن تكون لأصحابه مساوي فإن قالوا : لا ، بطل خبرهم ولا فائدة فيه ، وكان قوله عبثاً إذ قال : كفوا عن مساويهم ولا مساوي لهم^(٢) ، ومن نسب إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) العبث كان كافراً بالله

(١) ذكر هذا الحديث السيوطي في الجامع الصغير ، وشرحه الماوي في فيض القدير (ج ٥ ص ٣٥٣) بلفظ : ليردن علي ناس من أصحابي الخوض حتى إذا رأيتهم وعرفتهم اختلجوا دوني فأقول : يا رب أصحابي أصحابي ، فيقال لي : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ثم قال : أخرجهم أهد في مسده ، والبحاري ، ومسلم ، في صحيحيهما عن أس ، وعن حذيفة ، ثم صححه السيوطي ، قال الماوي في الشرح (احتجوا) بالبناء للمعول ، أي نزعوا ، أو جددوا قهراً عليهم (دوني) أي بالقرب مني (فيقال لي) أي من قبل الله تعالى : ما أحدثوا بعدك أي بعد وفاتك .

« الكاتب »

(٢) كذا في الأصل . وانظر أنه : لا مساوي لهم

ورسوله ، وان قالوا : بل كانت لهم مساو^(١) قيل لهم فقد بطل عليكم خبركم الاول فيما رويتم : انهم كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، وكيف يجوز أن تكون بالمساويء هداية ، أم كيف يجوز أن تكون الهداية مساويء ، ألا ترون إلى هذه المحالات التي توردها الخشوية ما أشنعها واقبحها عند اهل النظر والفهم والاجماع ، منهم واقع على ان سعد بن عبادة كان سيد الانصار ، ومن جملة اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يبايع لابي بكر ، ولا لعمر ، ولا قال بامامتهما ، بل أظهر الخلاف عليهما والانحراف عنهما ، فلو اقتدى به مقتد في ترك القول بامامتهما كان مهتدياً ، فان منعوا ذلك بانث فضيحتهم في خبرهم ، وان اجازوه أباحوا الجحود لامامة أثمتهم ، وكفى بذلك خزيًا .

وأما : ما رووا : أن خير أمتي القرن الذي في عصري ، ثم الذين يلونهم إلى آخره ، ثم الذين يلونهم الأعصار^(٢) .

فنقول وبالله التوفيق : هذا مخالف للحقائق خارج عن العدل والحكمة ، وذلك إن كان فضلهم من جهة تقديم خلقهم في الازمنة

(١) كذا في الأصل والظاهر أنه : لا مساويء لهم .

(٢) هذا الحديث رواه السيوطي في الجامع الصغير في باب الخفاء بوجوه مختلفة « ثارة » بلفظ خير الناس قرني ثم لثاني ثم الثالث ثم يجيء قوم لا خير فيهم ، وقال : رواه الطبري في الكبير عن ابن مسعود (« وأخرى » بلفظ خير الناس قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والآخرين أراذل ، وقال : رواه الطبراني والحاكم عن جملة بن هبيرة وقال حسن « وثلاثة » بلفظ خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم قوم يتسمعون ويحيون السمن ، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها ، وقال : رواه الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين ، وقال : صحيح ، انظر شرح هذا الحديث بوجوه المختلفة والفاظه المتماوتة في فريض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (ج ٣ ص ٤٧٩) طبع مصر .

« الكاتب »

المتقدمة لما بعدها ، فقد زعموا أن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم)
أفضل الامم التي مضت قبلها ، وإن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم)
أفضل الانبياء الذين تقدموا قبل عصره ، وكان الواجب على طرد هذه
العلة أن تكون كل أمة أفضل من التي بعدها ، فلما أوجبوا أن آخر
الامم أفضل ممن تقدمه ، وآخر الانبياء افضل ممن تقدمه كان لا معنى
لهذا الخبر في تفضيل القرن الأول على القرن الثاني من هذه الأمة ، بل
يجب في النظر والتمييز ما يلزم من نقل الناس من سيرة من تقدم عصرنا
هذا ، ان يكون من تأخر عنهم أفضل ممن تقدمهم منهم .

وذلك أنا وجدنا للقرن الذي كانوا في عصر الرسول (صلى الله
عليه وآله وسلم) والقرن الذي كانوا بعدهم ، والقرن الثالث ممن كان
في عصر الفراعنة والطواغيت من ملوك بني أمية ، الذين كانوا يقتلون
أهل البيت (عليهم السلام) ويسبون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
(عليه السلام) ويلعنونه على المنابر ، وأهل عصرهم من فقهاءهم
وحكامهم الى غير ذلك منهم لهم متبعون ، وبأفعالهم مقتدون ،
وبإمامتهم قائلون ، ولهم معينون بوجوه المعونة ، من حامل سلاح ، الى
حاكم خطيب ، الى تاجر ، الى غير ذلك من صنوف الامة واسباب
المعونة ، ولنا نجد في عصرنا هذا من كثير من اهله من ذلك شيئاً ،
بل نجد الغالب على عصرنا هذا الرغبة عن ذلك ، والذم لفاعله ،
والتنزه عن كثير منه إلا لمن لا يظهر لمذهبه بينهم ، فيجب ان يكونوا في
حق النظر أفضل من أهل ذلك العصر الذي كانت هذه صفتهم .

فان قالوا : إن أهل عصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
لاحل مشاهدتهم له ومجاهدتهم معه كذلك سبيل من شاهدهم لأجل
مشاهدتهم له ومجاهدتهم معه ، وكذلك من شاهدهم من بعد الرسول

(صلى الله عليه وآله وسلم) السائقين اليها العلوم والأخبار عنهم ،
وممنهم .

قيل لهم : أليس كل من تقدم خلقه في ذلك العصر فهو فعل الله
عز وجل ، لا يحمد المتقدم في تقديم خلقه ، ولا صنع له في ذلك ،
ولا فعل يحمد عليه ، ولا يذم عليه ، فلا بد من قولهم : نعم ، فيقال :
أفتقولون إن الله يحمد العباد على أفعالهم ويذمهم عليها ، فإن قالوا
ذلك ، جهلوا عند كل ذي فهم وكفى الجهل لصاحبه خزيًا ، وإن
قالوا : لا ، قيل لهم : إذا كان ذلك كذلك وجب في حق النظر أن
يكون من شاهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ورأى دلائل
العلامات والمعجزات ، وظهر له البرهان ، واسفر له البيان ، ونزل
بمشهد منه القرآن ، لا عذر له في تقصير عن حق ، ولا دخول في
باطل ، فإن الحجة في ذلك الزم عليه وأوجب ، وكان من أشكل عليه
منهم شيء في تفسير آية وتحقيق معنى في كتاب الله وسنة رسوله ، رجع
في ذلك إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فأثبت له الحق فيه
واليقين ، ونفى عنه الشك والزيغ ، فمن قصد منهم بعد هذه الحالة إلى
الخلاف الواجب كان حقيقاً على الله أن لا يقل له عذراً ، ولا يقبل له
عثرة .

ومن كان في مثل عصرنا هذا الذي اختلفت فيه الأقاويل ،
وتضادت المذاهب ، وتشتت الآراء ، وتباينت الأهواء ، وتماحلت
المعارف ، ونقضت البصائر ، وعدمت التحقيقات ، إذ ليس من يرجع
إليه بزعم أهل الغفلة عن صفته في تحقيق الأشياء صفة الرسول (صلى
الله عليه وآله وسلم) فيثبت لنا اليقين وينفي عنا الشك .

حقاً أقول : لو أوجبت أن من ارتكب من أهل هذا العصر مائة
ذنوب أعذر من ارتكب في ذلك العصر ذنباً واحداً ، أو لو قلت : إن من

استبصر في هذا العصر في دينه وشغل نفسه بمعرفة بصيرته حتى علم من ذلك ما نجاه بتوفيق الله له ، فيما ينبغي له من الطلب أفضل من عشرة مستبصرة كانوا في ذلك العصر ، لقلت حقاً ، ولكان صدقاً ، اذا كان الحال على ما وصفت ، فيجب على هذه الصفة أن يكون مستبصرنا افضل من مستبصرهم ، إذ كان البرهان قد قطع عذرهم ، والبيان قد أزاح علتهم بقرعه أسماعهم صباحاً ومساءً ، ومشاهدتهم إياه بأبصارهم من غير تكلف منهم في طلبه ، وذلك كله معدوم في عصرنا ، بل نشاهد من الجهل وناشر من وجوه الباطل ما يضل فيه ذهن الحكيم ، ويطيش فيه قلب العليم ، ويذهل معه قلوبهم وتزول منه أنهامهم ، حتى يسعى الساعي منا دهرأ طويلاً يقطع المسافة البعيدة والبلدان النائية ، يتنل للرجال ، ويخضع لكل صاحب مقال فاما ان يهلك ولم يدرك البغية ، وإما أن يمن الله عليه بالبصيرة بعد جهد جهيد ، وعناء شديد ، وتعبد كديد ، بقية المستبصرين وحرب العارفين ، من أظهر ذلك الظالمين وكشفه المراغبين .

فأي ظلم أم أي جور أبين من تفضيل أولئك بما وصفناه من حالهم وحالنا ، وجور من يوجب عذر أولئك فيما ارتكبه دوننا ، وكم بين من استبصر في دينه ببصيرة يزول معها كل شك ، ويثبت معها كل يقين ، من بيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المرسل ، وبرهان الكتاب المنزل ، وبين من استبصر في دينه باخبار متضادة ، وأقاويل مختلفة ، وبيان غير شاف ، وبرهان غير كاف ، حتى يطلب ويميز وينظر ويعتبر ويختبر سهر ليله ، وضمان نهاره ، وتعبد بدنه ، وتصاغر نفسه ، وتذلل قدره ، فهل هذا إلا جور من قائله ، وظلم ظاهر من موجهه ، تحقيق على الله أن يوجب لمستبصري اهل هذا العصر بما وصفناه من احوالهم ، فلا يبعد الله إلا من ظلم وقال بما لا يعلم .

فان قالوا : إن الله عز وجل قال في كتابه : ﴿ والسابقون السابقون أولئك المقربون ﴾ (١) فقليل لهم : قد قال الله ذلك وصدق عز وجل والامر في ذلك بين واضح ، والحكمة فيه مستقيمة وذلك ان السابق فيه لا يجوز في الحكمة أن يقع في الايمان إلا بين اهل العصر الحاضرين ، الشاهدين لتدب الداعي لهم الى التسابق ، ومحال في الحكمة وفي العدل أن يسابق الله بين قوم لم يخلقهم ، هذا ظاهر الفساد ، بعيد من الرشاد ، بين المحال ، فطبع المقال ، لكه سبحانه وتعالى سابق بين الحاضرين من اهل عصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولعمري أن من سبق منهم الى الايمان أفضل وأجل وأقرب منزلة وأعلى درجة ممن لحق من تقدمهم ، وما ينكر هذا ذو فهم ، ولكن المنكر قول من زعم أن الله سابق بين من خلق وبين من لم يخلق .

فمن قال : إن الصحابة سبقونا بالايمان يريد بذلك تقدمهم في عصرهم ، وتأخر عصرنا عن عصرهم فما قدم الله من خلقهم وأخر من خلقنا ، فذلك كلام صحيح ، وقول نصيح ، كما أن من تقدم أيضاً من الامم في الاعصار التي كانت قبل الصحابة كانوا متقدمين على الصحابة باعصارهم ، سابق من آمن منهم لمؤمنين الصحابة ، وتقدم خلقهم عليهم ، وليس في ذلك فضل لهم على من جاء بعدهم .

ومن قال : إن الصحابة سبقونا بالايمان بمعنى التسابق بيننا وبينهم الى الايمان ، وكان لهم بسبقهم ذلك فضل علينا لأجل تأخرنا عنهم ، كان هذا قولاً محالاً ، شنيعاً ، لان تأخرنا عن عصرهم من فعل الله لا من فعلنا ، والله لا يذمنا إلا على أفعالنا ، ولو كان للصحابة علينا فضل في إيمانهم بتقدمهم علينا في الاعصار والخلق ، لوجب على هذه القصة

(١) سورة الواقعة : الآية : ١٠ .

أن يكون إيمانهم من تقدمهم من الأمم السابقة أفضل من إيمانهم بتقدمهم عليهم في الأعصار ، فلم كانوا يمعنون ذلك ويحبسون الفضل لامة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) على من تقدمهم ، ولو كان فاسداً ايجابهم تفضيل أوائل الأمة على أواخرها ، وهذا مما لا نطلقه في مذهبننا .

لكننا نقول إن أهل كل عصر يتفاضلون بينهم ، فمن سبق منهم الى الايمان فهو أفضل ممن تأخر عنه ، ثم لحق بالسابق فيه من أهل عصره ، ولنا تفضل أهل كل عصر على من جاء بعدهم في الأعصار المتأخرة عن تقدمهم ، لكننا نفصل بين أهل كل عصر بعضهم على بعض ، فمن سبق منهم الى الايمان كان أفضل عندنا ممن تأخر منهم عنه ، ثم من لحق بهم من أهل ذلك العصر ، كذلك أيضاً نقول في عصر الصحابة : إن أهله كانوا متفاضلين بعضهم على بعض بما وصفناه من السبق الى الايمان ، دون أن يكونوا فاضلين على من تقدمهم ، ولا على من تأخر منهم .

وقد احتج المجادلون بقول الله تعالى : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخوانتنا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ (١) فيقال : أليس قد أوجب على من جاؤا من بعد الاستغفار لمن تقدمهم ، قيل لهم : ضل عنكم معرفة مواطن التنزيل ومعامله ، فصللتم أيضاً عن معرفة التأويل وحقائقه (٢) وهذا إخبار من الله عز وجل ، لا إيجاب ،

(١) سورة الحشر : الآية : ١٠ .

(٢) قال السيد الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢٠) وتلميذه شيخ الطائفة الطوسي الغروي (رحمه الله) في تلخيص الشافي (ص ٤٢٦) والعبارتان متحدتان ونصهما : أما قوله تعالى : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا =

وذلك أنه وصف الصحابة على منازل ثلاث ، منهم المهاجرون والانصار ، ثم الذين أسلموا ولم يكونوا من المهاجرين ولا من الانصار من أهل البوادي والبلدان ، الذين أسلموا وأقاموا في بلدانهم كما قال الله عز وجل : ﴿ والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم في ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ (١) .

كذلك أيضاً قال في الآية الأولى يخبر عن الذين أسلموا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وجعل لهم حظوظهم في الفقه والصدقات ، فبدأ بذكر المهاجرين ، ثم ثنى بالانصار ، ثم ثلث بذكر الذين ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار ، فقال عز وجل : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ (٢) .

ثم ذكر الذين ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار فقال عز وجل : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا

ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ فلا حجة فيه لهم ، لأنه علق المغفرة بالسبق الى الايمان ، وهذا شرط يحتاج إلى دليل في اثباته للجماعة ، ومع هذا فهو سؤال وليس كل سؤال يقتضي الإجابة

والكاتب :

(١) سورة الأنفال : الآية : ٧٢ .

(٢) سورة الحشر : الآية : ٩/٨ .

بالإيمان ﴿^(١) فهذا كله لأهل العصر من عصر الصحابة، كما قال عز وجل في ذكرهم أيضاً في سورة التوبة : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار ﴾ ^(٢) يعني الذين هاجروا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الشعب ، والذين تابعوهم من الانصار في العقبة ، ثم قال عز وجل : ﴿ والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ ^(٣) يعني الذين اتبعوا من المهاجرين والانصار ، ومن أسلم من سائر البلدان ، من جميع أهل ذلك العصر ، لانه خلط معهم أهل عصر آخر ، ولم يكونوا بعد خلقوا ، لأن هذا حال لا يجوز أن يقع فيه التساوي بين السابق والمسبوق ، ممن خلق وممن لم يخلق ، على ما بيننا من الشرح والبيان .

فهذا ما يتعلق به أهل الغفلة ، ويحتج به أهل الضلالة والجهالة ، من تحرصهم ، واقترائهم ، وكذبهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد شرحنا من فسادهم وأوضحنا من بطلانهم ما فيه كفاية ومقتنع ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

ثم كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، وقد نسخ على نسخة كتبها بخطه إسفنديار بن سلام الله الحسيني الطباطبائي (رحمه الله) في شهر رمضان سنة ١٠٤٨ هجرية ^(٤) .

(١) سورة الحشر : الآية : ١٠ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٤) أقول : وثبت الطبعة الثالثة في سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م في بيروت والحمد لله .

المحتويات

٥ مقدمة الطبعة الثانية
٨ المؤلف في سطور
٢١ مقدمة المؤلف

الجزء الاول

٢٧ - ١٣٠

٢٨ فصل في ذكر بدع الاول منهم
٥٧ فصل في ذكر بدع الثاني منهم
٨٨ فصل في ذكر بدع الثالث منهم

الجزء الثاني

١٣١ - ٢٣٨

الكتب المطبوعة من مؤسسة الاعلى - طهران كما تلى :

- ١- مكارم الاخلاق
- ٢- نور الابصار فى احوال الائمة التسعة الابرار
- ٣- حق اليقين فى معرفة اصول الدين
- ٤- تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام
- ٥- ضالة الخطيب
- ٦- نهج البلاغة (محمد عيده)
- ٧- تعليقة الهيدجى على المنظومة وشرحها
- ٨- ايصال الطالب الى المكاسب ١-١٦
- ٩- الكامل فى التاريخ ١-١٢
- ١٠- هدية الابرار فيماورد فى الخمسة النجباء الاطهار
- ١١- مسند الرسول الاعظم ١-٢٥
- ١٢- بصائر الدرجات الكبرى
- ١٣- الفصول المهمة فى معرفة الائمة (ابن صباغ المالكي)
- ١٤- شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام ١-٢
- ١٥- مقصود الطالب (شرح حاشية ملا عبد الله)
- ١٦- شرح منظومة السبزواري (قسم المنطق)
- ١٧- ديوان شعراء الحسين (ع) ١-٣
- ١٨- كلمة الله